الأمم المتحدة

A/76/PV.14

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ١٤

الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتُتِحت الجلسة الساعة ٢١/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

خطاب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطُحِب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مودي (الهند) (تكلم بالهندية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم رسميا، سيدي الرئيس، على توليكم منصب رئيس الجمعية العامة. إن توليكم منصب الرئيس أمر يدعو إلى فخر جميع البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ظل العالم، على مدى السنة ونصف السنة الماضية، يصارع أسوأ جائحة شهدها منذ ١٠٠ عام. أترحم على جميع الذين فقدوا أرواحهم خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأعرب عن تعازي لأسرهم.

إنني أمثل بلدا يفخر بأنه يعرف بأم الديمقراطية. فلدينا تقليد ديمقراطي عظيم يعود إلى آلاف السنين. وقد بدأت الهند السنة الخامسة والسبعين لاستقلالها في ١٥ آب/أغسطس. إن تنوعنا يفسر طبيعة ديمقراطيتنا القوية. فبالهند عشرات اللغات ومئات اللهجات وأنماط حياة وتقاليد طهي متميزة. وذلك أفضل مثال للديمقراطية النابضة بالحياة. وتتجلى قوة ديمقراطيتنا في حقيقة أن صبيا صغيرا كان في وقت من الأوقات يساعد والده في كشك الشاي الخاص به في محطة للسكك الحديدية يخاطب الجمعية العامة اليوم للمرة الرابعة بوصفه رئيس وزراء الهند.

وقريبا سأكون قد قضيت ٢٠ عاما في خدمة شعبي كرئيس للحكومة – كأطول وزير أول خدمة في ولاية غوجارات ثم كرئيس

وفقا للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررةِ المزمعِ عقدها في إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستنظَّم مستقبلا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بمرافق تتضمن البيانات مسجلة سلفا التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org

21-26557 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

للوزراء على مدى السنوات السبع الماضية. وبناء على تجربتي الخاصة، نعم، يمكن للديمقراطية أن تحقق نجاحا. نعم، لقد حققت الديمقراطية نجاحا.

اليوم هو عيد ميلاد باندیت دین دایال أوباديايا، الذي طرح فلسفة إيكاتما ماناف دارشان، التي تترجم إلى إنسانية متكاملة أو رحلة نماء نقطعها سويا والتوسع من الذات إلى الكون، حيث تنتقل الذات من الفرد إلى المجتمع والأمة والبشرية جمعاء. وتكرس هذه الفلسفة لمفهوم – أنتيودايا – ما يعادل في عصرنا الحديث عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ومع وضع هذا المبدأ في الاعتبار، فإن الهند اليوم تمضي قدمًا على طريق التنمية المتكاملة المنصفة. وأولويتنا هي أن التنمية يجب أن تعم الجميع وتسود كافة القطاعات وتكون شاملة وتحضتن.

وفي السنوات السبع الماضية، جلبت الهند إلى النظام المصرفي أكثر من ٤٣٠ مليون شخص كانوا سابقا بدون حسابات مصرفية. واليوم، هناك أكثر من ٣٦٠ مليون شخص لديهم غطاء تأميني وهو أمر لم يكن بإمكانهم مجرد تخيله. ومن خلال توفير العلاج المجاني لأكثر من ٥٠٠ مليون شخص في المستشفيات، وفرت الهند لهم إمكانية الحصول على خدمات صحية جيدة. ومن خلال بناء ٣٠ مليون منزل مناسب، جعلت الهند الأسر التي لا مأوى لها من ملاك المنازل.

والمياه الملوثة مشكلة كبيرة جدا، لا للهند فحسب، بل للعالم بأسره، ولا سيما للبلدان الفقيرة والنامية. ولمعالجة هذا التحدي في الهند، أطلقنا حملة واسعة النطاق لكفالة وصول المياه النظيفة عبر الأنابيب إلى أكثر من ١٧٠ مليون منزل.

وقد ذكرت مؤسسات مرموقة في العالم أنه من أجل تنمية أي بلد، يجب أن يكون للناس حقوق ملكية لمنازلهم وأراضيهم – أي أن سجلات الملكية أمر لا بد منه. وفي أكثر البلدان تقدما، هناك كثير من الناس الذين لا يملكون حقوق ملكية لمنازلهم أو أراضيهم. واليوم نستخدم الطائرات المسيرة الموجهة عن بعد في الهند لرسم خرائط لأكثر من ٦٠٠ ألف قرية. ومن خلال القيام بذلك، نعطي الناس سجلات رقمية لمنازلهم وأراضيهم، الأمر الذي لن يقلل من منازعات الملكية فحسب، بل يمنح الناس أيضا المزيد من فرص الحصول على الائتمان والقروض المصرفية.

اليوم هناك هندي من بين كل ستة أشخاص في العالم. وعندما يحرز الهنود تقدما، فإن ذلك يعطي أيضا زخما لتنمية العالم. وعندما تنمو الهند، ينمو العالم. وعندما تقوم الهند بإصلاحات، يتغير العالم ويتحول.

ويمكن للابتكارات القائمة على العلم والتكنولوجيا التي تجري في الهند أن تقدم إسهاما كبيرا للعالم. إن قابلية التوسع في الحلول التكنولوجية لدينا وفعاليتها من حيث التكلفة لا مثيل لها. تتم أكثر من ٣,٥ مليارات معاملة شهريًا في الهند من خلال واجهة الدفع الموحدة الخاصة بنا. وتقدم منصة توصيل اللقاحات في الهند، CoWIN، الدعم الرقمي لتسجيل إعطاء الملايين من جرعات اللقاح في يوم واحد.

والهند، التي تضع مبدأ سيفا بارمو دارما موضع التنفيذ، أي "الخدمة هي المبد الأسمى"، لا تدخر اليوم جهدا في تطوير اللقاحات وتصنيعها، على الرغم من مواردها المحدودة. وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الهند قد طورت أول لقاح قائم على الحمض النووي في العالم، يمكن أن يعطى لأي شخص فوق سن الثانية عشرة. وهناك لقاح آخر – لقاح الحمض النووي الريبوزي المرسال – في المراحل النهائية من التطوير. كما يعمل العلماء الهنود على تطوير لقاح أنفي ضد كوفيد–١٩.

وقد استأنفت الهند، إذ تدرك إدراكا عميقا مسؤوليتها تجاه البشرية، عملية توفير اللقاحات لمن يحتاجون إليها في العالم. واليوم، أتقدم أيضا بدعوة إلى مصنعي اللقاحات من جميع أنحاء العالم للقدوم لتصنيع اللقاحات في الهند.

كلنا ندرك جيدا مدى أهمية التكنولوجيا في حياة الناس اليوم. لكن في هذا العالم المتغير باستمرار، من المهم بنفس القدر كفالة تطبيق التكنولوجيا من خلال قيم الديمقراطية. وبغض النظر عن البلد الذي يعيش فيه الأطباء والمبتكرون والمهندسون والمديرون من أصل هندي،

فإن قيمنا الديمقراطية تلهمهم لمواصلة خدمة البشرية. وهذه بالفعل روح شهدناها خلال جائحة كوفيد-١٩.

لقد علمت جائحة كوفيد-١٩ العالم أيضًا درسًا مهمًا آخر – أن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى مزيد من التنويع. وتحقيقا لهذا الغرض، من الضروري توسيع نطاق السلاسل العالمية للقيمة. إن حركتنا Atmanirbhar Bharat، أو "الاعتماد على الذات في الهند"، مستوحاة من تلك الروح ذاتها.

والهند أصبحت شريكا ديمقراطيا وموثوقا به للتنويع الصناعي على صعيد العالم، وفي هذا السياق حققت توازنا أفضل بين الاقتصاد والبيئة على حد سواء. وأنا على يقين من أن الجميع هنا فخورون أيضا بالجهود التي تبذلها الهند بشأن تغير المناخ مقارنة بالجهود التي تبذلها دول كبيرة متقدمة النمو. واليوم، تمضي الهند بسرعة كبيرة نحو تحقيق هدفها المتمثل في توليد ٤٥٠ غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد بدأنا أيضًا العمل على جعل الهند أكبر مركز للهيدروجين الأخضر في العالم.

ونحن مسؤولون أمام الأجيال المقبلة عندما تسأل عما فعله الناس الذين كانت مسؤوليتهم إعطاء التوجيه للعالم عندما حان وقت اتخاذ القرارات. ويواجه العالم اليوم تهديدًا متزايدًا من التفكير الرجعي والتطرف. وفي مثل هذه الحالة، يجب على العالم بأسره أن يجعل التفكير العلمي والعقلاني والتقدمي أساسا للتنمية.

ومن أجل تعزيز النهج القائم على العلم، تشجع الهند التعلم القائم على الخبرة. وقد تم إنشاء الآلاف من مختبرات Atal Tinkering في المدارس الهندية. كما قمنا بإنشاء حاضنات وتم تطوير نظام إيكولوجي صارم للمؤسسات الناشئة. وستطلق الهند بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاستقلالها، وعند الاحتفال بمهرجان "آزادي كا أمريت"، ٧٥ قمرا صناعيا صممها طلاب هنود من المدارس والكليات.

ومن ناحية أخرى، تستخدم البلدان صاحبة الأفكار الرجعية الإرهاب كأداة سياسية. ويجب أن تفهم تلك البلدان أن الإرهاب يمثل تهديدا خطيرا لها وبنفس القدر. ومن الضروري تماما كفالة عدم استخدام أراضي أفغانستان لنشر الإرهاب أو لشن هجمات إرهابية. وعلينا أيضا أن نكون متيقظين وأن نضمن عدم محاولة أي بلد استغلال الوضع الحساس هناك واستخدامه كأداة لتحقيق مصالحه الأنانية. وفي هذا الوقت، فإن شعب أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال والأقليات، بحاجة إلى المساعدة. ويجب أن نؤدي واجبنا بتقديم تلك المساعدة لهم.

كما أن محيطاتنا تمثل تراثنا المشترك. ولهذا السبب يجب أن نضع في اعتبارنا الحاجة إلى استخدام موارد المحيطات، وليس إساءة استخدامها. كما أن محيطاتنا هي شريان حياة التجارة الدولية. ويجب أن نحميها من السباق نحو التوسع والاستبعاد. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحدث بصوت واحد لتعزيز نظام عالمي قائم على القواعد. ويُبين توافق الآراء واسع النطاق الذي تم التوصل إليه في مجلس الأمن أثناء رئاسة الهند للعالم السبيل نحو المضي قدما في مجال الأمن البحري.

وقبل مئات السنين، قال تشاناكيا، الدبلوماسي الهندي العظيم، إنه عندما لا يتم اتخاذ الإجراء الصحيح في الوقت المناسب، فإن الوقت هو نفسه الذي يتسبب في فشل ذلك الإجراء. وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تديم أهميتها، سيتعين عليها تحسين فعاليتها وتعزيز موثوقيتها. واليوم، تثار جميع أنواع المسائل بشأن الأمم المتحدة. وقد سمعنا إثارة مثل هذه المسائل فيما يتعلق بأزمة المناخ وكذلك بخصوص جائحة كوفيد-١٩. وأبرزت الحروب التي يجري شنها بالوكالة في أجزاء كثيرة من العالم والإرهاب والأزمة الأفغانية مؤخرا خطورة تلك المسائل.

وفيما يتعلق بنشأة كوفيد-١٩ والترتيب على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية، فقد أضرت مؤسسات الحوكمة العالمية بالمصداقية التي بنتها – نتيجة عقود من العمل الشاق. ومن الضروري أن نثابر في سبيل تعزيز الأمم المتحدة من أجل صون النظام العالمي والقوانين العالمية والقيم العالمية.

وأود أن أنهي خطابي بكلمات رابندر انات طاخور الحائز على جائزة نوبل: "امضِ بجرأة في طريق عمل الخير؛ لتتغلب على جميع

نقاط الضعف والشكوك“. وفي السياق الحالي، فإن تلك الرسالة ذات أهمية لكل دولة مسؤولة بقدر أهميتها بالنسبة للأمم المتحدة. وإنني على ثقة بأن جهودنا ستعزز السلام والوئام في العالم وستجعل العالم ينعم بالصحة والأمان والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الهند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة.

خطاب السيد فيليب جوزيف بيير، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سانت لوسيا ليقدم خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا.

السيد ريتشاردسون (سانت لوسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي الشرف والاعتزاز العظيمين أن أقدّم البيان المسجل سلفا لدولة السيد فيليب جوزيف بيير، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الأول و A/76/332/Add.9).

تُركت هذه الحصة فارغة عن قصد.

تركت هذه الصفحة فارغة عمدا

خطاب السيد جافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

أعطي الكلمة الآن لممثلة أندورا لتقدم خطاب كلمة رئيس حكومة إمارة أندورا.

السيدة أوباك فونت (أندورا) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لدولة السيد جافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/76/332/Add.9 والمرفق الثاني).

تولى الرئاسة، نائب الرئيس،

السيد سالوفارا (فنلندا)

خطاب السيد كليوباس سيفو دلاميني، رئيس وزراء مملكة إسواتيني

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسواتيني ليقدم خطاب رئيس وزراء مملكة إسواتيني.

السيد مبينغو (إسواتيني) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لصاحب المقام الرفيع دولة السيد كليوباس سيفو دلاميني، رئيس وزراء مملكة إسواتيني، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة إسواتيني.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثالث وانظر A/76/332/Add.9).

هذه الحصة فارغة بالإنكليزية

إستواني/تركت الحصة فارغة

خطاب السيد رالف إي. غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن الوطني والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين لتقديم خطاب يلقيه رئيس الوزراء

ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم الخطاب المسجل مسبقا لصاحب المقام رالف إي. غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

عُرض خطاب مسجل بالفيديو مسبقا في قاعة الجمعية العامة (المرفق الرابع وانظر A/76/332/Add.9).

تُركت هذه الصفحة فارغة عن قصد

خطاب السيد أريل هنري، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل في جمهورية هايتي

الرئيس بالنيابة (***تكلم بالفرنسية***): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي لتقديم خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل في جمهورية هايتي.

السيد جوزيف (هايتي) (***تكلم بالفرنسية***): للسنة الثانية على التوالي، تُعقد دورة الجمعية العامة في خضم جائحة. فعلى مدار عامين تقريبا، يلحق الدمار بالعالم بفعل العواقب الكارثية لجائحة مرض فيروس كورونا. وقد وقعت ملايين الوفيات وتضرر مئات الملايين من الناس. ويجري اختبار أنظمتنا الصحية اختباراً قاسياً، ويتعرض الاقتصاد العالمي لضغوط شديدة. ونظراً لتلك الظروف، ومن أجل التخفيف من الضرر، لا مفر من اتخاذ تدابير احترازية وقيود صحية. ولهذا السبب لم يتمكن رئيس الوزراء، معالي السيد أريل هنري، من السفر للمشاركة شخصياً في المناقشة العامة. ولذلك، أدعو الجمعية إلى الاستماع إلى بيانه المسجل سلفاً.

الرئيس بالنيابة (***تكلم بالإنكليزية***): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل في جمهورية هايتي.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الخامس و A/76/332/Add.9).

كلمة السيد إسماعيل صبري يعقوب، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا لتقديم خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لدولة السيد إسماعيل صبري يعقوب رئيس وزراء ماليزيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السادس وانظر A/76/332/Add.9).

تركت هذه الحصة فارغة عمدا

بيان مسجل مسبقا: تركت فارغة عمدا

خطاب السيد فانخام فيفافانا، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ليقدّم خطابا لرئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد فانخام فيفافانا، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق السابع و A/76/332/Add.9).

خطاب السيد عبد الله حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان لتقديم خطاب رئيس وزراء جمهورية السودان.

السيد الحسين (السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا الذي أدلى به دولة السيد عبد الله آدم حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية السودان.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثامن وانظر A/76/332/Add.9).

تركت هذه الحصة فارغة عمدا –

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كريدلكا (بلجيكا).

خطاب السيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا ليعرض كلمة رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

السيد كي (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف كبير لي أن أقدم البيان المسجل مسبقاً للسيد سامديش أكا موها سينا بادي تشيو هون سن، رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق التاسع وانظر A/76/332/Add.9).

خطاب السيد جوسايا فوريك باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي لتقديم خطاب لرئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني بالغ الشرف أن أقدم الخطاب المسجل سلفاً لرئيس وزراء فيجي ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي، الأونرابل جوسايا فوريكي باينيماراما، في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق العاشر و A/76/332/Add.9).

تُركت هذه الحصة فارغة عن قصد.

خطاب السيد لْوتاي تشيرينغ، رئيس وزراء مملكة بوتان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بوتان لتقدم خطاباً لرئيس وزراء مملكة بوتان.

السيدة تشيرينغ (بوتان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم رسالة بالفيديو مسجلة مسبقًا من دولة رئيس وزراء بوتان، السيد لوتاي تشيرينغ.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء بوتان.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الحادي عشر و A/76/332/Add.9).

تركت هذه الحصة فارغة عمدا

خطاب السيد برايوت تشان – أو – تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند ليقدم خطاب رئيس وزراء مملكة تايلند.

السيد براموديوناي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا الذي أدلى به دولة الجنرال برايوت تشان – أو –

تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند، في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء تايلند.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثاني عشر، انظر A/76/332/Add.9).

خطاب السيد بوب لوغمان، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

الرئيس بالنيابة (***تكلم بالفرنسية***): أعطي الكلمة الآن لممثل فانواتو لتقديم خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

السيد تيفي (فانواتو) (***تكلم بالإنكليزية***): لي عظيم الشرف أن أقدم رئيس وزراء جمهورية فانواتو، الأونرابل بوب لوغمان ويبور، ليدلي ببيانه المسجل سلفاً.

الرئيس بالنيابة (***تكلم بالفرنسية***): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء جمهورية فانواتو.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثالث عشر و A/76/332/Add.9).

تُركت فارغة عن قصد

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

خطاب فيليب إدوارد ديفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية في كومنولث جزر البهاما

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما.

اصطحب السيد فيليب إدوارد ديفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية في كومنولث جزر البهاما إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*) يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد فيليب إدوارد ديفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية في كومنولث جزر البهاما، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ديفيس (جزر البهاما) (*تكلم بالإنكليزية*): في ١٦ أيلول/سبتمبر توجه المواطنون البهاميون إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم. يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بعد أقل من ١٠ أيام من هذه الممارسة السلمية للعملية الديمقراطية.

وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى ملديف بوصفها دولة شقيقة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على انتخابها لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وأؤكد للرئيس أنه سيجد جزر البهاما شريكا قويا ومتفاعلا ومهتما على الطريق قدما.

كما نهنئ الأمين العام غوتيريش على إعادة تعيينه لولاية ثانية ونتمنى له كل النجاح.

إننا نجتمع في وقت استثنائي للغاية. نأتي إلى هنا من مختلف أرجاء الأرض، ويجسد موضوعنا – بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – تصميمنا المشترك على التحول من الأزمة إلى الفرصة. إن هذه الأزمات مترابطة ومتعددة الأوجه، وتحتاج إلى استجابة عالمية. ويجب أن نتعاون لإنهاء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ومعالجة قضايا الصحة العامة. ويجب أن نتعاون للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجب أن يكون الحصول على التمويل للتنمية منصفاً وعادلاً. وسيكون للاستجابة غير الكافية لهذه المسائل عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي.

لقد تغير العالم بشكل كبير منذ أن علمنا لأول مرة عن فيروس كوفيد-١٩. وقد أوضحت هذه الأزمة بجلاء ما كان دائماً صحيحاً: إننا جميعاً في هذا معاً. وفقدنا أحباءنا في كل بلد. ورأينا العاملين في مجال الرعاية الصحية يناضلون بشجاعة. وتعاملنا مع التعطيل وعدم اليقين والحزن. واستفدنا من التعاون والإنجازات الاستثنائية في مجال العلوم، ولكن كان علينا أيضاً أن نتعامل مع المعلومات المضللة

والتضليل الإعلامي والمحاولات غير الكافية لتحجيم الجهات الفاعلة المسيئة التي تنشر معلومات مماثلة.

وقد تدفقت معلومات سيئة عبر الحدود، مما يقوض الصحة العامة والثقة العامة. وكانت الجائحة صعبة على وجه الخصوص بالنسبة لبلدان مثل بلدي. إننا نواجه حاجة غير عادية إلى موارد جديدة في مجالي الصحة والتعليم والإسكان، تماماً في الوقت الذي ينكمش فيه اقتصادنا بشكل كبير.

إن عالمنا المترابط يعني أننا لن نكون آمنين إلا عندما تتوفر لجميع البلدان، بما فيها بلدي، الأدوات اللازمة لمكافحة هذا الفيروس. ويتطلب ذلك التوزيع العادل للقاحات الذي يشمل توزيعها على الدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي ليست من مصنّعيه. إن تكديس اللقاحات للحفاظ على الذات هو مغالطة. فلن نكون بأمان إلا عندما يكون الجميع آمنين.

وأود أن أشكر حكومة وشعب الولايات المتحدة على تبرعاتهما باللقاحات لجزر البهاما ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقاً. فستنقذ هذه الهدية، إلى جانب التبرعات التي وردت سابقاً من الهند والصين وأنتيغوا وبربودا ودومينيكا، العديد من أرواح سكان البهاما. ويضاف ذلك إلى الدعم المستمر من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والوكالة الكاريبية للصحة العامة ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، فضلاً عن التعاون الإقليمي بين بلدان الجماعة الكاريبية. ولكن هذا لا يزال غير كاف. فنحن بحاجة إلى المزيد. وقد فاق طلبنا على اللقاحات العرض إلى حد كبير.

وإلى جانب اللقاحات، فمن المهم إتاحة العلاجات والأدوية المأمونة وتصنيفها كمنافع عامة. ويتعين علينا أن نحصن سلاسل التوريد العالمية الحاسمة الأهمية وآليات التوزيع حتى نتمكن من كسب هذه المعركة والاستعداد بشكل أفضل للمعركة التالية. فلن نكون بأمان إلا عندما يكون الجميع آمنين.

وتنضم جزر البهاما إلى أولئك الذين يؤكدون مجدداً على ضرورة التمويل الكامل لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ ومرفق كوفاكس التابع لها، ونكرر تأييدنا دعوة الجماعة الكاريبية إلى مواصلة المشاركة الرفيعة المستوى من أجل التصدي على وجه السرعة لمسألة إتاحة الوصول المنصف إلى اللقاحات. وعندما يتم نشر اللقاحات للحد من انتقال العدوى يكون الجميع أكثر أماناً – وليس المتلقي المباشر وحسب. وبذلك يمكننا أن نقلل من فرص ظهور متحورات جديدة وأكثر خطورة. هذا الفيروس عالمي، ويتطلب استجابة عالمية.

وحتى قبل أن يغلق كوفيد-١٩ حدود بلدي، كنا نتعامل بالفعل مع صدمة كارثية لاقتصادنا وبلدنا. ففي مثل هذا الشهر قبل عامين، تسببت واحدة من أقوى العواصف المسجلة على الإطلاق في المحيط الأطلسي بأضرار كارثية في جزيرتي أباكو وبهاما الكبرى التابعتين لأرخبيلنا. وقد تعزز إعصار دوريان بفعل المياه التي كانت حرارتها أعلى بكثير من المتوسط؛ إن تغير مناخ الأرض يعني أن تبقى أعاصير مثل دوريان لفترة أطول وتسبب أضراراً أكبر.

إن الدمار الذي سببته هذه العاصفة جزء من المشهد الطبيعي لبلدنا؛ ولا يزال الحطام المادي والعاطفي ملازماً لنا. تحدثتُ في الآونة الأخيرة مع امرأة فقدت زوجها وأطفالها الثلاثة في العاصفة. وكل هطول للأمطار هو تذكير بالرعب. فكيف لنا الاستمرار في عدم القيام بأي شيء في مواجهة هذه المأساة؟

إن أسوأ شيء في دوريان هو إحساسنا بنُذر السوء – إحساسنا بأن هذا الإعصار، الذي سلب الكثير من الكثيرين، ليس سوى البداية. لا أحد منا يعتقد أن هذه كانت عاصفة تضرب مرة واحدة خلال جيل. وإنما نعلم أنها كانت كابوساً يمكن أن يتكرر بسهولة في الشهر المقبل أو الأسبوع المقبل أو حتى غداً. وأدعو أي زعيم يعتقد أنه لا يزال لدينا متسع من الوقت لمعالجة تغير المناخ إلى زيارة أباكو وبهاما الكبرى في بلدنا.

فبالنسبة للدول الجزرية مثل دولتنا، بات تغير المناخ موجوداً وهو خطر حقيقي وقائم. قبل إعصار دوريان في عام ٢٠١٩ واجهنا

أعاصير في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧. لا يمكننا البقاء على قيد الحياة في هذا "الوضع الاعتيادي الجديد".

وقد حذّر التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من أن تجنّب أسوأ النتائج يتطلّب العمل الفوري؛ وهذا، كما أشار الأمين العام، لحظة رفع "الراية الحمراء". ولذلك فإننا لسنا في هذه القاعة للدعوة إلى اتخاذ خطوات متأنية. إننا هنا لنقول إن التغيير الكبير والجذري هو الاستجابة الوحيدة التي يمكن أن تُنقذ بلدنا. فقد نفد منا الوقت.

ونحن نقف إلى جانب بلدان الجماعة الكاريبية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتذكير العالم بأن الأقل مسؤولية عن تغير المناخ هم الأشد تضرراً من آثاره. وتتحمل بلداننا بصورة غير متناسبة عبء "فخ التعافي" الذي نحاول فيه إعادة الإعمار بما يصل إلى البلايين – البلايين التي لم تكن في حوزتنا قط حتى قبل ظهور مرض كوفيد-١٩.

وسنجتمع في غضون أسابيع قليلة في غلاسكو باسكتلندا. ولا يمكن للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تكون مثل الدورة الخامسة والعشرين التي سبقتها. لا يمكننا أن ندعي أن التغيير التدريجي كاف. ولا يمكننا تحديد أهداف لا نعتزم تحقيقها. ولا يمكننا أن نستمر في تأجيل التغيير الذي نحتاج إليه لبقاء بلدان مثل بلدي. وإن كنا القادة الجادون الذين تتطلبهم هذه الأوقات، فعلينا أن نرفع من طموحاتنا وأن نقطع التزامات حقيقية بخفض الانبعاثات. ويجب أن نحرز تقدماً حقيقياً في سد الفجوات في الاستثمار والحصول على التكنولوجيا والمهارات، ولا سيما في المجالات ذات الصلة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويجب أن نعزز المساعدة التقنية لوضع التزامات بالمساهمة محددة وطنياً، إلى جانب تمويل متناسب للتنفيذ. ويجب أن نعطي آلية تعويض الخسائر والأضرار قوة وكينونة إذا أردنا أن تكون أداة مجدية لدعم الانتعاش العادل لا مجرد تمرين على تحديد مخاطر الكوارث وتسليط الضوء عليها.

وتدعو جزر البهاما، إلى جانب الدول الشقيقة في الجماعة الكاريبية، إلى زيادة التمويل المتعلق بالمناخ والحاجة إلى مزيد من المشاركة والتقدم بشأن برنامج للاستثمار في المناخ، وهناك حاجة، على سبيل الأولوية، إلى المزيد من التمويل الابتكاري وحلول الديون، بما في ذلك مقايضة الديون بالتكيف مع المناخ.

ونتطلع أيضا إلى رسملة الصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود. كما نحتاج إلى توفير ما يكفي من الموارد والاستفادة في الوقت المناسب من الصندوق الأخضر للمناخ وتسريع تمويل المناخ.

وفي حملتي التي اختتمت للتو، طالبنا باتخاذ مبادرات جديدة في مجال الطاقة المتجددة في بلدنا. وسوف نبني القدرة الهيكلية والاقتصادية على الصمود في مجال الانتعاش الأخضر، مع وضع خطط للاستثمار في البنية التحتية الذكية للمناخ وحماية البيئة. وستأخذ جزر البهاما زمام المبادرة في مجال الأراضي الرطبة والحفاظ على المحيطات، وسنسعى لإعادة انتخابنا في المنظمة البحرية الدولية. ونتطلع إلى مؤتمر التنوع البيولوجي في الشهر المقبل؛ ونحن ملتزمون بالاختتام الناجح للمفاوضات من أجل إبرام معاهدة دولية للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري.

أما الأثر المضاعف للصدمات الاقتصادية والبيئية والصدمات في مجال الصحة العامة الآن فيعني أن الحصول على التمويل الميسور التكلفة سيكون المحرك الحقيقي للتقدم على المدى القريب والطويل. إن الفجوة في تمويل التنمية العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، التي تقدر في عام ٢٠١٩ بمبلغ ٢,٥ تريليون دولار، آخذة في الازدياد. واليوم نكرر تأكيد دعم بلدنا لإدراج مؤشر ضعف متعدد الأبعاد في عملية صنع القرار للمؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين الدوليين. وعلى صعيد متصل، نعتقد أن الوصول إلى النظام المالي العالمي والتعاون الضريبي ينبغي ألا تقوضه الأهداف المرحلية والمتغيرة باستمرار والتعسفية والتهديدات بالاستبعاد من الاقتصاد العالمي.

والخدمات المالية عنصر حاسم في اقتصاد البهاما. ونرى أن للأمم المتحدة دورا لا غنى عنه في الاستفادة من ولايتها القضائية العالمية لزيادة الرقابة على المسائل العالمية لمكافحة غسل الأموال، وإزالة المخاطر، والتعاون الضريبي. وأود، في ملاحظة منفصلة، أن أنقل رفض جزر البهاما للحصار الاقتصادي المستمر المفروض على كوبا، شقيقتنا في منطقة البحر الكاريبي.

وفي الختام، أذكر بكلمات أول رئيس وزراء لأمتنا، السير ليندن بيندلينغ، وهو يقف في هذه القاعة قبل ٤٨ عاما هذا الشهر، بمناسبة انضمام بلدنا إلى الأمم المتحدة (انظر A/PV.2119). لقد تكلم عن رحلة شعبنا من العبودية إلى الاستعمار ثم الاستقلال السيادي. وتكلم عن رغبة بلدنا في ألا يهيمن عليه أحد ولا يخضع للإجبار من أحد، ورغبتنا في بناء صداقات مع الدول التي تحترم حريتنا. ولم يكن ليتوقع آنذاك التحديات التي نواجهها اليوم مع اشتداد الأعاصير وظهور فيروس قاتل لم يترك أي أمة سالمة. ولكنه رأى بالفعل أنه لا توجد دولة تشكل جزيرة مستقلة بنفسها، وتكلم عن الترابط بين جميع البلدان. ولم يكن هذا الترابط أوضح في أي وقت مضى مما هو عليه الآن. ويمكن للجمعية العامة أن تطمئن إلى أنها ستجد في جزر البهاما شريكا موثوقا به، ملتزما بالمضي قدما في تحقيق أهدافنا الجماعية للتنمية المستدامة والأمن والسلام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فيليب إدوارد ديفيس، رئيس وزراء ووزير المالية في كومنولث جزر البهاما، من المنصة.

خطاب السيد بوهيفا تووننتوا، رئيس الوزراء ووزير المؤسسات العامة في مملكة تونغا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونغا لتقديم كلمة رئيس الوزراء ووزير المؤسسات العامة في مملكة تونغا.

السيد تونيه (تونغا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا الذي أدلى به فخامة السيد بوهيفا تووننتوا، رئيس الوزراء ووزير المؤسسات العامة في مملكة تونغا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المؤسسات العامة في مملكة تونغا.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الرابع عشر و A/76/332/Add.9).

تركت هذه الحصة فارغة عن قصد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة للتكلم من على منبر الجمعية العامة. إن اجتماعنا مرة أخرى في هذه القاعة يرمز إلى استعدادنا الجماعي لاستئناف اتصالاتنا العادية التي عُلقت منذ ظهور جائحة فيروس كورونا (COVID-١٩).

وفي الأساس، ليس لدينا خيار آخر لأن التعاون الواسع النطاق في الأمم المتحدة يكتسي أهمية بالغة حاليا في الوقت الذي يزداد فيه عدد المشاكل المدرجة في جدول الأعمال الدولي. كما أن نطاق التهديدات العابرة للحدود آخذ في الاتساع. وهناك العديد من بؤر التوتر الإقليمية التي تنطوي على احتمالات كبيرة لزعزعة الاستقرار. ويتزايد استخدام نهج "القوة هي الحق" بدلا من نهج "الحق هو القوة". فبدلا من القانون الدولي، يتزايد عدم التوافق في الآراء فيما بين الدول الكبرى بشأن مبادئ النظام العالمي؟

بالنسبة لروسيا، من الواضح أنه لا يمكن التصدي للتهديدات والتحديات بفعالية إلا من خلال الجهود المتضافرة التي تبذل في ظل امتثال صارم لقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا، وقبل كل شيء، مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لهذه المنظمة

العالمية أن تضطلع بدور تنسيقي مركزي في السياسة العالمية لكي تُسخِّر كامل إمكاناتها لتعددية الأطراف والشرعية العالمية.

وقد شهدنا مؤخرا محاولات مستمرة للتقليل من دور الأمم المتحدة في حل المشاكل الرئيسية التي تواجهنا اليوم، ولتهميشها أو تحويلها إلى أداة طيّعة لتعزيز المصالح الأنانية لجهة ما. وتتجلى هذه المحاولات بوضوح في مفهوم ما يسمى بـ "النظام القائم على القواعد" الذي يدخله الغرب باستمرار في الخطاب السياسي المعارض للقانون الدولي.

وبطبيعة الحال، لا يمكن لأحد أن يعارض القواعد على هذا النحو. ففي نهاية المطاف، هذا هو بالضبط ميثاق الأمم المتحدة – مجموعة من القواعد. بيد أن جميع بلدان العالم قد وافقت على تلك القواعد. وبالمثل، فإن الاتفاق على أي قواعد جديدة تحكم التفاعل الدولي يجب أن يتم في المحافل العالمية، وفي المقام الأول في هذا المحفل. ومن ناحية أخرى، عندما يتم وضع القواعد خلف أبواب مغلقة، متحايلة على هذه المنظمة العالمية، فلا يمكن أن تكون مشروعة تماما.

ومن خلال تحويل النقاش حول المسائل الرئيسية إلى صيغ تناسب الغرب على أفضل وجه، فإنه يريد بذلك استبعاد مَن لديهم آراء مستقلة ومختلفة مِن عمليات صنع القرار العالمية. وبنفس المنطق، أعلنت ألمانيا وفرنسا مؤخرا عن إنشاء التحالف من أجل تعددية الأطراف؛ ولكن ما نوع الهيكل الذي يمكن أن يكون أكثر تعددية للأطراف من الأمم المتحدة؟ غير أن برلين وباريس قررتا أن هناك في الأمم المتحدة العديد من المحافظين الذين يعوقون جهود الطليعة. فقد أعلنتا أن الاتحاد الأوروبي نموذجا لتعددية الأطراف الفعالة، ومن المفترض أن يحذو كل الآخرين حذوه.

وهناك مثال حديث: لقد توصلت إدارة الولايات المتحدة إلى فكرة عقد مؤتمر قمة من أجل الديمقراطية. وغني عن البيان أن واشنطن ستختار المشاركين بنفسها، وبالتالي تستأثر بالحق في أن تقرر إلى أي مدى يفي بلد ما بمعايير الديمقراطية. وتكمن هذه المبادرة، أساسا، في روح الحرب الباردة، لأنها تعلن حملة أيديولوجية جديدة ضد جميع المنشقين. وتجدر الإشارة إلى أنه يجري تنفيذ المبادرة على خلفية كلمات الرئيس بايدن بأن الولايات المتحدة لا تسعى إلى عالم منقسم إلى كتلتين متعارضتين. والحقيقة هي أن مؤتمر القمة من أجل الديمقراطية سيكون خطوة نحو تقسيم المجتمع العالمي إلى "نحن" و "هم".

كما أنها تكشف عن أنه لئن كانت واشنطن تعلن أولوية الديمقراطية في علاقاتها مع جميع شركائها، فإنها لا تهتم إلا بالوضع الداخلي في البلدان ذات الصلة. وعندما يتعلق الأمر بإرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية، سرعان ما تفقد الولايات المتحدة وحلفاؤها أي اهتمام بالمناقشة، لأنه لا أحد يجرؤ على التعدي على سلطة منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. هذه هي القواعد.

وقد أعلن الرئيس بايدن مؤخرا رفض الأساليب العسكرية المستخدمة، على حد تعبيره، لإعادة تشكيل بلدان أخرى. ونتوقع من الولايات المتحدة أن تمضي خطوة أبعد وترفض ليس استخدام القوة فحسب، ولكن أيضا أي أساليب أخرى لفرض نموذجها الإنمائي على الآخرين.

ويستند النظام القائم على القواعد إلى المعايير المزدوجة. وعندما يخدم مصالح الغرب، فإن حق الشعوب في تقرير المصير حق مطلق. فعلى سبيل المثال، تم الاعتراف بكيان كوسوفو المنشأ بصورة مصطنعة، الذي تم الاستيلاء عليه بالقوة في وقت سابق من بلد أوروبي، صربيا، كدولة مستقلة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ودون إجراء أي استفتاءات.

ولا يزعج أحدا أن جزر مالفيناس تبعد ٠٠٠ ١٢ كيلومترا عن بريطانيا العظمى وأن باريس ولندن لا تزالان تسيطران على مستعمراتها السابقة، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ذات الصلة، ولا تعتزمان منحها حريتها.

ومن ناحية أخرى، عندما يتعارض الحق في تقرير المصير مع المصالح الجيوسياسية للغرب، كما حصل عندما أعرب شعب القرم عن رغبته الحرة في استفتاء عام ٢٠١٤ على إعادة توحيد شبه الجزيرة مع روسيا، ينسى الغرب كل شيء عن هذا الحق ويدخل عقوبات

غير مشروعة على ممارسته. والسبب بسيط – شعب القرم كان يحاول التحرر من المتزمتين الذين كانوا وراء الانقلاب في أوكرانيا بدعم من الغرب. وهذا يعني بما أن الرجال الصالحين وصلوا إلى السلطة في كييف، فإنه يجب، وفقا للقواعد الغربية، حمايتهم وتبرئتهم.

والولايات المتحدة، بتطبيقها لمفهوم "النظام القائم على القواعد" بنفس الطريقة، تحافظ على الحظر التجاري الذي عفا عليه الزمن ضد كوبا وتسعى جاهدة لفرض إرادتها على شعبي فنزويلا ونيكاراغوا – في انتهاك صارخ لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة القائم على الميثاق. إن استخدام تدابير تقييدية انفرادية يقوض صلاحيات مجلس الأمن ويتعارض مع دعوة الأمين العام إلى تعليق هذه التدابير على الأقل طوال فترة الجائحة.

كما أن الجهود التي يبذلها عدد من البلدان لإعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية ترمي إلى إضعاف النظام العالمي الذي ترتكز عليه الأمم المتحدة. وترفض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي تأييد قرار الجمعية العامة بشأن عدم مقبولية تمجيد النازية وترفض المقترحات الداعية إلى إدانة ممارسة تدمير المعالم الأثرية لمن حرروا أوروبا من "الطاعون البني".

إن غرس نظام قائم على القواعد بدلا من ضمان الامتثال غير المشروط للقانون الدولي محفوف بخطر الانتكاس المؤذي إلى سياسة تقوم على التكتلات وإنشاء خطوط فاصلة، وهذه المرة بين مجموعة من البلدان الغربية وبقية العالم. ومع ذلك، أظهرت الأحداث مؤخرا أنه يمكن تطبيق قواعد تعسفية داخل الكتلة الغربية أيضا إذا أصبح أحد أعضائها مستقلا للغاية.

على الأقل، التقطت العديد من وسائل الإعلام العالمية القصة التي تتكشف عن الغواصات التي يتم توريدها إلى أستراليا في سياق الحديث عن الاستقلال الاستراتيجي لأوروبا، والذي اشتد منذ الانسحاب المتسرع للولايات المتحدة من أفغانستان. والفوضى التي صاحبت ذلك الانسحاب دليل آخر على القواعد التي ينوي الغرب بناء نظامه العالمي عليها.

ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لاستخلاص الدروس من التداعيات الخطيرة لسياسة تقويض الهيكل الذي تركز عليه الأمم المتحدة، والذي أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأثبت مرارا أنه حصن يمكن الاعتماد عليه ضد الاحتمالات الكارثية.

وفي مواجهة التحديات العالمية، يحتاج العالم إلى الوحدة بدلا من انقسام جديد. وتدعو روسيا بقوة إلى رفض أي مواجهة وأي مفاهيم نمطية وإلى توحيد الجهود لحل المهام الرئيسية للتنمية وبقاء البشرية.

لدينا الصكوك التي تكفل ذلك. وقبل كل شيء، ينبغي تكييف الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع واقع النظام العالمي المتعدد المراكز بتوسيع عضوية المجلس وزيادة تمثيل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتحملون، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، مسؤولية خاصة تجاه المنظمة ويجب أن يشجعوا العمل الجماعي الحقيقي.

ولقد اقترح الرئيس بوتين عقد مؤتمر قمة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لإجراء مناقشة صريحة بشأن قضايا الاستقرار العالمي. وهناك أيضا توقعات كبيرة باحتمال إجراء حوار روسي – أمريكي بشأن مستقبل تحديد الأسلحة، والذي تم الاتفاق على بدايته في مؤتمر قمة روسي – أمريكي عُقد في جنيف.

حين توجد نوايا حسنة يكون إيجاد حل مقبول للطرفين أمرا واقعيا جدا. لقد تشجع العالم عندما وافقت إدارة الولايات المتحدة الجديدة على اقتراحنا بتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية دون أي شروط مسبقة. ومن المهم جدا أن يؤكد البيان المشترك للرئيسين الروسي والأمريكي من جديد الالتزام بمبدأ أن الحرب النووية ليس لها فائزون وأن حربا كهذه يجب ألا تُخاض أبدا.

وهناك حاجة أيضا إلى نهج مسؤول في مجالات أخرى تخص الاستقرار الاستراتيجي. بعد انسحاب واشنطن من المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، تعهدت روسيا من جانب واحد بعدم

نشر صواريخ تقليدية أو نووية متوسطة أو أقصر مدى في المناطق التي لا توجد فيها أسلحة مماثلة من صنع الولايات المتحدة. وما زلنا ننتظر رد أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي على اقتراحنا بإعلان وقف اختياري مماثل، يتم تعزيزه بتدابير تحقق متبادلة.

إننا ندرك أيضا التحدي والتهديد الجديدين من دول تعتزم عسكرة الإنترنت وإطلاق سباق تسلح إلكتروني. وتدعو روسيا إلى اعتماد اتفاق للأمم المتحدة بشأن سبل ضمان أمن المعلومات على الصعيد الدولي. وينبغي ألا تستند هذه العملية إلى القواعد الخاصة بأي أحد، بل إلى اتفاقات عالمية تسمح بالنظر في جميع الشواغل بطريقة شفافة وقائمة على الحقائق. وهذا هو الهدف من مبادرتنا لوضع معايير موحدة لسلوك الدولة المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإعداد اتفاقية عالمية لمكافحة الجريمة الإلكترونية.

وبالإضافة إلى الفضاء الرقمي، ترى بعض البلدان في الفضاء الخارجي ساحة للمواجهة. نحن نرى أن هذا اتجاه خطير ونقترح حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فيه. ولا يزال مشروع المعاهدة الروسية – الصينية ذات الصلة معروضا على مؤتمر نزع السلاح.

تقدم روسيا باستمرار مبادرات بشأن مسائل أخرى تتطلب عملا متضافرا. اليوم، وبعد ٢٠ عاما من الأعمال الإرهابية الفظيعة في نيويورك، أصبح نداء الرئيس بوتين لتشكيل تحالف واسع لمكافحة الإرهاب على أساس القانون الدولي وبدون معايير مزدوجة أكثر أهمية من أي وقت مضى. إننا ننتظر ردا على المبادرة الروسية لوضع اتفاقية بشأن قمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

ولا يمكننا إحراز تقدم في حل الصراعات الإقليمية إلا بالعمل على أساس القانون الدولي وإشراك جميع أصحاب المصلحة ومعالجة شواغلهم. في أفغانستان وسورية وليبيا واليمن وغيرها من المناطق الملتهبة، يتعين على جميع الجهات الفاعلة الخارجية أن تبدي تفهما للخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمع، وأن ترفض تسييس المعونة الإنسانية، وأن تساعد في إنشاء هيئات حاكمة ذات تمثيل واسع تشمل جميع السلطات العرقية والدينية والسياسية الرئيسية في البلدان المعنية.

لقد شاركت روسيا، مسترشدة بهذا النهج، مشاركة بناءة في التشجيع على تسوية أفغانية من خلال الترويكا الموسعة وصيغة موسكو وساعدت على تحقيق استقرار الوضع في سورية في إطار عملية أستانا. وتعمل روسيا أيضا مع جميع الأطراف الليبية لتنفيذ إصلاحات سياسية.

وينبغي للعمليات الجارية في الشرق الأوسط ألا تهمش مهمة التوصل إلى تسوية إسرائيلية فلسطينية مستدامة، في إطار قانوني دولي معترف به عالميا، وأن تنص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة تتعايش في سلام مع إسرائيل. إننا ندعو إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتنشيط دور المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

ولا تزال روسيا تسهم في تطبيع العلاقات بين إيران وجيرانها العرب. إننا نسعى، إلى جانب شركائنا، لاستئناف التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة في أقرب وقت ممكن. إن اتباع نهج كلي لتسوية حالة البرنامج النووي الإيراني مطلوب إذا أردنا تحقيق الاستقرار المستدام للمنطقة بأسرها. وهذا هو الهدف من المفهوم الروسي المحدث للأمن الجماعي في الخليج الفارسي، الذي عُمم مؤخرا في وثيقة لمجلس الأمن والجمعية العامة (انظر A/75/999–S/2021/740).

وفي سياق البحث عن سبل للتغلب على الأزمات الإقليمية، نحن على استعداد لتبادل خبرات روسيا الفريدة في التعايش السلمي بين مختلف الحضارات والأديان والثقافات. ونتوقع للمؤتمر العالمي للحوار بين الثقافات والأديان، الذي سيُعقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٢٢ في سانت بطرسبرغ، أن يسفر عن نتائج عملية. ويحظى هذا المؤتمر بدعم الأمين العام وقيادة الاتحاد البرلماني الدولي.

إن الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لعمل الأمم المتحدة تزداد اليوم أهمية. ومن الضروري تجنب إغراء تحويلها إلى ساحة أخرى للألعاب والمنافسة الجيوسياسية غير العادلة. جائحة كوفيد–١٩ هي عدونا المشترك، نحن نؤيد الاعتراف المتبادل

باللقاحات التي وافقت عليها هيئات الرقابة الوطنية لكي نرفع فورا القيود المفروضة على السفر الدولي..

هذه عوامل تمكين رئيسية في الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونأمل للقرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية الذي عقد مؤخرا أن تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إننا ندعو إلى تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في وضع خطة لحماية البيئة على أساس المساواة واحترام مصالح بعضنا البعض، بما في ذلك من خلال المراعاة الواجبة للوقائع الاجتماعية والاقتصادية. وإلا سيكون من الصعب حشد جميع الدول من أجل بلوغ الأهداف المناخية العالمية.

وينبغي صقل عمل جميع الآليات التي يمكن أن تؤثر على كفاءة الإدارة العالمية للبحث عن توازن المصالح والاستفادة الكاملة من الهيئات الشاملة للجميع مثل مجموعة العشرين، التي تجمع بين القديم والجديد من المراكز العالمية التي تتطور بصورة دينامية مثل رابطة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، المعروفة باسم مجموعة بلدان "البريكس"، فضلا عن بلدان أخرى ذات التفكير المتشابه.

لقد سمعنا باهتمام كبير عن مبادرة التنمية العالمية التي اقترحها رئيس الصين، شي جينبينغ. هذه المبادرة تنسجم مع النهج الخاص بنا.

وتؤيد روسيا، إلى جانب شركائها وحلفائها، تعزيز شبكة من التحالفات المعززة لبعضها البعض بتطوير عمليات تكاملية داخل رابطة الدول المستقلة، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون. كما أن مبادرة الرئيس فلاديمير بوتين لإنشاء شراكة أكبر بين أوروبا وآسيا تُشرك أيضا رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الطرف الرئيسي المحدد لمعايير السلوك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هي أيضا مبادرة إيجابية.

وعموما، يؤدي البعد الإقليمي للتنمية في العالم دورا حاسما على نحو متزايد. وسيتوقف الكثير على ما إذا كنا سننجح في إعادة توجيه التنافس المتزايد بين المناطق نحو مسار بناء. أيهما أكثر أهمية – أوروبا أم آسيا؟ المحيط الهندي أم المحيط الهادي؟ هل سيتم إنشاء اتحاد لأمريكا اللاتينية على غرار الاتحاد الأوروبي؟ لماذا نجعل أفريقيا ساحة للمواجهة؟

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة مكرس للعلاقات مع المنظمات الإقليمية. وعلى هذا الأساس، يجمع الأمين العام هذه المنظمات كل عام لاستضافة تبادل للآراء بينها بشأن قضايا السياسة العالمية. ونعتقد أنه سيكون من المفيد جدا اتخاذ الخطوة التالية في هذه الصيغة واستخدامها لوضع بعض المقترحات بشأن كيفية المواءمة بين التطلعات الإقليمية من أجل تمكين استجابة عالمية واسعة وفعالة بالشكل الأمثل لتحديات عصرنا.

كلنا في نفس القارب. ومن مصلحتنا المشتركة أن نضمن بقاء القارب طافيا بأمان فوق أمواج السياسة العالمية. إننا جميعا مختلفون، ولكن يجب ألا يمنعنا ذلك من العمل لصالح دولنا والبشرية جمعاء. إنها الطريقة الوحيدة التي قد نتمكن بها من أداء المهمة المشرفة للأمم المتحدة – إنقاذ هذا الجيل والأجيال القادمة من ويلات الحرب والجوع والمرض وبناء مستقبل أكثر سلاما واستقرارا وديمقراطية للجميع.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقترح الوسم #UNCharterIsOurRules.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

المرفق الأول

خطاب السيد فيليب جوزيف بيير، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا

السيد الرئيس، الزملاء رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية، والممثلون القطريون، وأعضاء الوفود القطرية، أحمل لكم تحيات حارة من أجمل بقعة على وجه الأرض، وهي دولة سانت لوسيا ذات السيادة.

السيد الرئيس، يشرفني أن أخاطب هذه الهيئة لأول مرة، بصفتي رئيس وزراء سانت لوسيا. وكان لي شرف قيادة حزبي إلى الانتخابات العامة قبل أقل من شهرين، وأن أشهد شعب بلدي يواصل دعم وترسيخ التقاليد الديمقراطية العميقة في منطقة البحر الكاريبي من خلال منح حزبي ولاية ساحقة لحكم سانت لوسيا للسنوات الخمس المقبلة. وأود أن أتعهد للمجتمع الدولي بأن سانت لوسيا، تحت قيادتي، تعتزم التمسك بأعلى تقاليد الأخوة العالمية، والسعي إلى تحقيق أهداف تعود بالنفع المتبادل، واحترام جميع الشعوب والثقافات، والاعتراف بسيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واحترامها.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في تقديم التهاني لكم على توليكم رئاسة هذا المحفز الحيوي والهام للتنمية العالمية – وأعني الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويحدونا أمل صادق وتوقع عميق أن تتسم فترة ولايتكم بعمل مدروس وملموس، بالنظر إلى التحديات العالمية التي تواجهنا كدول أعضاء في الأمم المتحدة، وإلى أن حياتنا ذاتها واستمرار وجودنا كشعوب وكوكب مهددان بشكل مباشر من القضايا التي تواجهنا الآن.

ومنذ انضمام سانت لوسيا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٩، كنا دائما نفخر بمواقفنا المبدئية في مسائل السياسة الخارجية. وإذا كانت هناك أي شكوك في الآونة الأخيرة بشأن التزام سانت لوسيا بهذه المبادئ الأساسية، فإنني هنا لكي أطمئنكم إلى أن سانت لوسيا تؤيد تماما مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية للدول وتتمسك به بحزم. وسعيا لتحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة، سنكون، على حد تعبير رائد استقلال بربادوس ورئيس الوزراء الراحل – الأونرابل إيرول والتون بارو – "أصدقاء الجميع لكن لسنا تابعين لأحد". وسنشارك قدر الإمكان في تنسيق السياسة الخارجية مع شركائنا في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وستظل علاقاتنا قائمة على الاحترام المتبادل. ولن تضحي سانت لوسيا بهذه المبادئ على مذبح تحالفات مريحة وقصيرة الأجل ومؤقتة مع دول كبرى قد تتزامن مواقفها العالمية المتغيرة أو لا تتوافق مع إصرار سانت لوسيا الدائم على أن تكون شريكا إنمائيا إقليميا في إطار من الاحترام المتبادل.

السيد الرئيس، لا بد لي من الاعتراف بأن حماسنا لفرصة توعية المجتمع العالمي بمنظور سانت لوسيا بشأن القضايا التي تواجه هذه الهيئة المحترمة، قد خفف من حدته الإدراك المحبط، إذا جاز لي أن أستعير تعبير إحدى الدول الزميلة العضو في الجماعة الكاريبية، "إننا ندور في الوحل أو في دوائر". أقول هذا يا

سيادة الرئيس لأنني، باطلاعي على المساهمة التي قدمتها سانت لوسيا لهذه الهيئة في عام ٢٠١٥، أدهشني تشابه الشواغل التي أثيرت آنذاك مع الشواغل التي تواجهنا اليوم، في عام ٢٠٢١. السيد الرئيس، التاريخ والأسماء والوجوه قد تغيرت، ولكن القضايا لا تزال هي نفسها.

وليس في نيتي التشكيك في طريقة عمل هذه المؤسسة الموقرة، لأن الأدلة التي تؤكد حسن عمل الأمم المتحدة لا يمكن إنكارها. ولكن، سيدي الرئيس، لا يمكن لسانت لوسيا أن تدعي أنها غير مهتمة بكون أن الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت لوسيا لا تزال تعاني من عدد من التحديات الناشئة عن صغر حجمنا ووجودنا الجزري وضعفنا أمام الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. مع ذلك، وفي حين أننا نصارع من أجل إيجاد حلول لهذه العلل، فقد واجهنا فيروس كورونا المستجد. وفي حين أن حداثة كوفيد-١٩ وطابعه المتطور أمر محير، فقد أدى إلى توسيع القضايا التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وتفاقمها. وبهذا المعنى، سيدي الرئيس، يغمرنا الجديد الآن، بينما لا يزال القديم يغمرنا.

سيدي الرئيس، ما زلنا نواجه عملية التوازن شبه المستحيلة المتمثلة في الحفاظ على الأرواح وسبل العيش. والطبيعة الخبيثة للفيروس مكنته من التسلل عبر أكثر الحدود منعة، وشهدت سانت لوسيا موجات من الارتفاع والتدني في إدارة هذه الجائحة. وفي هذا الصدد، نعرب عن عميق امتناننا للمؤسسات الدولية، مثل مرفق كوفاكس، ولشركائنا الثنائيين الكثيرين كالهند والولايات المتحدة الأمريكية، على التزامهم بضمان عدم تعرضنا نحن في سانت لوسيا، وبالتالي منطقة البحر الكاريبي، لمزيد من الحرمان بسبب عجزنا عن الحصول على اللقاحات.

السيد الرئيس، بينما نحارب هذا الوباء، هناك تهديد عالمي آخر مواز له، باسم "التضليل". وقد شرعت حكومة سانت لوسيا في تنفيذ برنامج تعليمي قوي لتشجيع سكاننا على التلقيح. وهذا هو السبيل الوحيد، واقعيا، للحد من المخاطر والقيود الناجمة عن هذا الوباء والقضاء عليها وإزالتها، والسماح لنا بإعادة بناء اقتصاداتنا ومجتمعاتنا بشكل أقوى. ومع ذلك، فقد شهدنا باستياء السياسة وهي تلعب دورا حتى في خضم هذه الجائحة، حيث تقوم بلدان مختلفة بإنشاء قوائمها للقاحات المعترف بها وغير المعترف بها، مع منح بعض الامتيازات لمواطني العالم الذين فضلوا لقاحات معينة تحمل علامات تجارية على غيرها. لقد شهدنا الفصل العنصري باللقاحات بأشكال مختلفة وليس فقط من حيث الإنتاج والتوزيع. بعض البلدان التي قامت بتخزين اللقاحات هي الآن في منتصف المناقشات حول الجرعات الثالثة والمعززات، في حين أن بلدانا أخرى تشهد بلا حول ولا قوة استمرار الوفيات المرتبطة بفيروس كورونا في الارتفاع بسبب الحاجة إلى وخزة.

السيد الرئيس، إننا في سانت لوسيا نعترف بجميع اللقاحات التي تجيزها وتعطيها حكومة كل بلد، حيث عهدنا إلى الدول ذات السيادة بمسؤولية اتباع العلم. وفي هذا الصدد، ندعو إلى توحيد امتيازات اللقاحات في جميع أنحاء المجتمع العالمي، من حيث صلتها بالحجر الصحي والعزل والمتطلبات الأخرى ذات الصلة.

وسانت لوسيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تواجه تراجعا في الاستثمار والتجارة والتحويلات المالية وأعباء الديون المتزايدة. وهناك حاجة ملحة إلى تسريع الزخم العالمي نحو تحقيق الأهداف الطموحة في مختلف الاتفاقات الدولية وجداول الأعمال الإنمائية. والقاسم المشترك بين هذه الصكوك هو ضرورة معالجة مواطن الضعف الفريدة والظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا تزال سانت لوسيا وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه احتياجات ضخمة من الإنفاق لتمويل الاستجابات الصحية الفورية، التي تتجاوز قدراتنا كثيرا. ومن شأن هذا التحول في التركيز أن يعكس مسار الإنجازات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

ولذلك، فإن سانت لوسيا تتضامن مع جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في الدعوة إلى إلغاء المعايير الاقتصادية التقليدية الحالية للحصول على التمويل الإنمائي الميسر. فهذه المؤشرات ترسم خطأ صورة "الازدهار الوطني" التي تتناقض تناقضا صارخا مع الحقائق القائمة.

السيد الرئيس، إن سانت لوسيا تدعو المؤسسات الدولية إلى اعتماد مؤشر عالمي للضعف. وينبغي أن يشمل هذا المؤشر المتغيرات مثل التعرض لنظم الطقس السيئة والكوارث الطبيعية، والمساوئ التاريخية الناجمة عن النهب والاستعمار والاستغلال، وتقلبات الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها هذه الدول من أجل البقاء. ومن شأن مؤشر الضعف العالمي هذا أن يكفل إتاحة إمكانية الحصول على التمويل الإنمائي الميسر استنادا إلى معايير تراعي السياقات الحقيقية لاقتصاداتنا الهشة، التي تتعرض باستمرار لخطر التراجع، بسبب الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان أو الكوارث السياسية.

وتدعو سانت لوسيا كذلك إلى اتخاذ تدابير فورية لحماية قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على سداد ديونها – وهي دول تضررت بشكل غير متناسب أثناء الجائحة. ويجب أن تشمل هذه التدابير إعادة هيكلة الديون وشطبها ودعما لتعزيز النظم الصحية وتوزيع القاحات وإتاحتها على نحو أكثر إنصافا والمساعدة على التعافي على نحو يلبي متطلبات النموذج الإنمائي المعتمد في البلد المستفيد، ويتسق مع بيئتنا الاجتماعية – الاقتصادية الحالية.

السيد الرئيس، يبدو أن الجائحة قد أبطأت كل شيء ما عدا تدهور كوكبنا الحبيب الأرض. فلا يزال تغير المناخ يعيث فسادا في جميع أنحاء المعمورة. ولئن كان "كوفيد-١٩" يحتل عناوين الصحف الرئيسية الآن، فإن الحقيقة هي أن الجائحة ظهرت في وقت كان فيه العالم أصلا على مسار غير مستدام تجاه خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وإذ تبقي أقل من عقد من الزمن لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، يتطلب عقد الأمم المتحدة للتنفيذ حلولا عاجلة وكافية لإنقاذ أماكن إقامتنا العالمية. إن المرونة التي نحتاج إليها والتكيف المطلوب على نطاق المنظومة للاستجابة لكوفيد-١٩ يتصلان مباشرة بالقدرة على الصمود والتكيف المطلوب لتغير المناخ. ويمكن القول إن تحدي جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ يواجهاننا بمشكلة تتشابك فيها الأعراض والأسباب. إنه يوجه لنا تذكيرا قاسيا وفي الوقت المناسب بأن صحة الإنسان وصحة الكوكب مرتبطتان.

ومن المحزن، السيد الرئيس، أن كلفة مواجهة هذه التحديات وممارسة أنشطة المقدرة على الصمود، سواء كانت للصحة أو المناخ، بعيدة كل البعد عن متناول جزرنا الصغيرة. ولذلك، فإننا نناشد الجميع، ولا سيما القادرين ماليا، على أن يسهموا في جهودنا للتعافي وأن يدفعوا التزاماتهم لصناديق التكيف والتخفيف، حتى تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من الاستفادة.

وعشية مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، نحث الاقتصادات الأكبر، التي غالبا ما تكون المسهم الرئيسي في الغازات الدفيئة، على الوفاء بتعهداتها المالية. فهذا سيتيح لنا، نحن الاقتصادات الضعيفة الأصغر حجما التي كثيرا ما تكون إسهاماتنا في غازات الدفيئة ضئيلة، المجال المالي لبناء مجتمعات قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

السيد الرئيس، إذ نتلمس طريقنا عبر الاضطرابات في هذه الأوقات غير المسبوقة، يجب أن يُشرك الشباب في التيار الرئيسي للتنمية الوطنية. ففي كثير من الأحيان يجلس الشباب في المقاعد الخلفية عندما تصبح الأمور صعبة المراس، ويلف الحزام المستخدم في التقشف الاقتصادي حول أعناقهم. ولا يأخذ هذا النهج في الاعتبار القدر الهائل من الطاقة والحماس والإبداع الذي يجلبه الشباب إلى طاولة التنمية. ولهذا السبب، أعطت سانت لوسيا الأولوية لتنفيذ "اقتصاد الشباب"، باعتباره الجبهة الجديدة لتنميتنا الاقتصادية، وقد أعطي الطابع الرسمي في إدارة حكومية جديدة تحت إشراف رئيس الوزراء مكلفة بدفع شبابنا إلى تحويل مواهبهم ومهاراتهم وهواياتهم إلى مشاريع اقتصادية من أجل تمكينهم. إننا نرى شبابنا موردا يُشَكَّل ويُحَسَّن، لا مشاكل تُعالج أو تُحل. ونعتقد أنه يجب على البلد أن ينظر في تطلعات مواطنيه الشباب وأن يحولها إلى أصول ومقاصد وأهداف ملموسة وعملية.

السيد الرئيس، إننا ملتزمون بتحسين حياة شبابنا، ولا سيما أضعف الفئات، ونعمل مع جميع المواطنين لمساعدتهم على تغيير حياتهم وتقديم إسهامات مجدية في الاقتصاد. وفي هذا الصدد، تدعو سانت لوسيا المجتمع الدولي إلى مناقشتنا والانخراط معنا على نحو استراتيجي بشأن علاقات ومشاريع ذات منفعة متبادلة للنهوض باقتصاد الشباب، إذ نسعى إلى بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.

السيد الرئيس، تظل سانت لوسيا من بين عدد قليل من البلدان التي تقيم علاقات رسمية مع حكومة جمهورية تايوان. وما زلنا ندافع عن الحالة من أجل النهوض بقضيتها لكي تُقبل بوصفها مشاركا مشروعا في عملية صنع القرار العالمية.

السيد الرئيس، إن تطور سانت لوسيا سيظل عرضة للخطر، ما دامت تنمية بلدنا الشقيق كوبا لا تزال تثبط باعتبارات سياسية عالمية. وفي هذا الصدد، تحث سانت لوسيا على إعادة النظر في فصل من التاريخ ليس ببعيد عندما بدأت المصالحة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا، في ظل إدارة أوباما – بايدن. وفي الواقع، كان نائب الرئيس بايدن آنذاك كبير مبعوثي الولايات المتحدة إلى كوبا، وسيكون

إنجازا كبيرا، إذا ما واصل عمله – كرئيس لإدارة بايدن – هاريس – بشأن كوبا إلى نهايته المنطقية، بتطبيع العلاقات.

ولا تزال كوبا تبذل فوق طاقتها في جهودها الإنسانية، بالاضطلاع بدورها في الاستجابة العالمية لكوفيد-١٩، على الرغم من وضعها البائس في المجتمع الدولي. وتشارك سانت لوسيا الجماعة الكاريبية والمجتمع العالمي في تجديد الدعوات إلى الولايات المتحدة لتطبيع علاقاتها مع كوبا وإلغاء الحظر القائم الذي يعمل فقط كعائق أمام النمو الاقتصادي في كوبا وعقبة أمام تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي الكامل في منطقة البحر الكاريبي. ونظرا لدور كوبا في الصحة والتعليم والرياضة والتنمية الاجتماعية في منطقتنا، فإن تطبيع العلاقات معها يعني النهوض بالتنمية في منطقتنا الكاريبية بأسرها. وإذ نطلق هذه الدعوة السنوية لتطبيع العلاقات مع كوبا، تريد سانت لوسيا أن يُعرف أننا نتكلم عن تنميتنا بقدر ما نتكلم عن تحسين حياة الشعب الكوبي.

وفي الوقت الذي نشهد فيه اضطرابا عالميا، من المهم أن يسود الحس السليم وأن يرحب العالم بشكل كامل بالخبرة والموارد الهائلة التي سيقدمها الشعب الكوبي. لقد آن الأوان منذ وقت بعيد كي نصحح هذا الظلم الجسيم الذي وقع على كوبا، والذي عزلها عمدا عن سلسلة الإمداد العالمية. واستمرار هذا الحظر في عام ٢٠٢١ أمر غير معقول.

السيد الرئيس، إن الحالة في فنزويلا تقلق سانت لوسيا قلقا بالغا. فسانت لوسيا تعتبر فنزويلا – بوصفها إحدى أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع سانت لوسيا بعد نيلنا الاستقلال في ١٩٧٩، وبوصنا من المستفيدين من التعاون الاقتصادي الفنزويلي – صديقة وشريكة مخلصة. إن الحصار الاقتصادي الفعلي الذي فرضته بضعة بلدان كبيرة وقوية على حكومة فنزويلا المنتخبة ديمقراطيا غير مقبول في هذا النظام الدولي. والأمر الأكثر فظاعة هو أن أعضاء بارزين في هذا النظام الدولي، يعتزون بتقاليدهم الديمقراطية، سعوا إلى الاعتراف برئيس بديل لم يخض حتى الانتخابات وليست له أي شرعية سياسية على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن الإقدام على الاستيلاء على ذهب ونقد وأصول الحكومة الفنزويلية وتجميدها، مع منع الشعب الفنزويلي من الحصول على الغذاء والأدوية والإمدادات الأساسية أثناء هذه الجائحة، يمكن أن يرقى تماما إلى قرصنة العصر الحديث وإرهاب اقتصادي وجرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن لسانت لوسيا والجماعة الكاريبية أن تظلا بضمير حي جزءا من هذه الهجمة الظالمة ضد شعب فنزويلا.

السيد الرئيس، إذ أختتم بياني أدعو مرة أخرى إلى النظر بصورة عاجلة في الواقع المرير والتحديات العديدة والمستمرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت لوسيا. السيد الرئيس، لقد آن الأوان الآن لإحداث تغيير وللعمل وللتغلب على تحدياتنا من خلال التضامن العالمي والمساعدة المتبادلة. إن مستقبل كل دولة وبلد في خطر، ونحن بحاجة إلى أن يعمل الاقتصاد العالمي لمصلحة الـ ٩٩ في المائة وليس فقط لصالح الـ ١ في المائة من الأثرياء والأقوياء.

السيد الرئيس، أناشد المجتمع الدولي أن يواصل التركيز على العمل في شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت لوسيا. ومن أجل التنمية المتوازنة للمجتمع العالمي، نحتاج إلى أن يتصرف الأقوياء بمسؤولية وأن يتعاونوا على نحو أكثر فعالية لتمكين البشرية من أن تكون أكثر شمولاً واستدامة للجميع وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

وقد رفعت بلدان كاريبية مثل بلدنا، استُغلت وتخلفت لتمويل تنمية أوروبا، قضية للتعويض عن الرق والإبادة الجماعية للسكان الأصليين، ونتوقع أن النظر في تلك القضية بالجدية والإلحاح اللذين تستحقهما. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة في النظام الدولي للاعتراف بضحايا الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وتعويضهم. ولذا، تحثّ سانت لوسيا على تطبيق المبادئ التي تنطبق على ضحايا الرق الجماعي الآخرين وما شابهه من أشكال الاستغلال بنفس القوة والإخلاص وجدية الهدف على دول منطقة البحر الكاريبي التي عانت أكثر من ثلاثة قرون من العبودية والإبادة الجماعية للسكان الأصليين بين عامي ١٤٩٢ و ١٨٣٨، على يد القوى الاستعمارية الأوروبية. وتؤيد سانت لوسيا تأييداً تاماً موقف لجنة تعويضات الجماعة الكاريبية القائل بأن:

”حركة التعويضات هي رد أخلاقي وقانوني وسياسي على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إبّان المشروع الإمبريالي الأوروبي – وعلى وجه التحديد الإبادة الجماعية للسكان الأصليين والاتجار بأجساد الأفارقة المكبّلين واستعبادهم“.

السيد الرئيس، لقد كتب روبرت لي – بوصفه واحداً من الفائزين المحليين بجائزة نوبل – إن سانت لوسيا هي دولة، وليست عقارات ولا مزرعة موروثة.

وهذا جرح مفتوح يصرخ مطالباً بالعدالة وبلسمة الجراح والتعاطف وإغلاق الملف، وهو لا يفتأ يتقرّح مع كل مرسوم أو قرار تتخذه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المنظمات المشابهة. وإذا كان للنظام الدولي أن يعمل بشكل عادل لصالح جميع الدول، فلا يمكن لما هو خطأ أن يبقى قوياً ولا يمكن أن تظل القوة مرادفة للصواب. فلنعد إلى مبادئنا الأساسية المتمثلة في السلام والوئام والإنصاف والتسامح وعدم التدخل في السياسات الداخلية للدول ذات السيادة. ولنعتصم بالحبل الذهبي للاحترام المتبادل والأخوّة العالمية، لا سيما في هذه الأوقات المحفوفة بالمخاطر التي تتطلب منا أن نعترف بإنسانيتنا المشتركة قبل أي شيء آخر.

السيد الرئيس، ما زلت أؤمن بالحوار واستيعاب الجميع والإنصاف والإنسانية المشتركة. وسانت لوسيا واثقة في قيادتكم لهذه الهيئة الموقرة، وسانت لوسيا مطمئنة إلى أنه يمكننا، في إطار جهودنا المشتركة، تحويل كلمات موضوع اجتماعنا إلى واقعنا المعاش، وسنبني بنجاح القدرة على الصمود من خلال الأمل في التعافي

من كوفيد-١٩ وسنعيد البناء بشكل مستدام من خلال الاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات الكوكب وسنحترم حقوق جميع الشعوب وسننشط الأمم المتحدة حتى تتمكن من تجسيد أسمى وأنبل المبادئ التي تأسست عليها.

السيد الرئيس، أختتم ببيت من قصيدة "حب بعد حب" للحائز على جائزة نوبل وابن سانت لوسيا، السير ديريك والكوت:

"سيأتي الوقتُ لتُحيّي نفسَكَ بكلِّ بهجةٍ عند وصولِكَ إلى بابِكَ، في مرآتِك وبابتسامةٍ سيُرحِّبُ كلٌّ واحد منكما بالآخرِ".

ونعمل على تحقيق ذلك الهدف.

وشكراً لكم.

المرفق الثاني

خطاب السيد شافييه إسبوت ثامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

أود أن أبدأ بتهنئة معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً لهذه الجمعية العامة ومعالي السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه لفترة ثانية أميناً عاماً للأمم المتحدة، هذه الجمعية العظيمة لجميع الشعوب ولأجل جميع الشعوب، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في بناء نظام قيم ومدونة سلوك تقوم على تعددية الأطراف والتعاون. ونتمنى لكم كل النجاح في هذه الفترة الجديدة التي نأمل أن تتسم إلى حد كبير بانتعاش اقتصادي واجتماعي أكثر إنسانية وأكثر استدامة ويرتكز على الاقتناع بأن التضامن يجب أن يكون أساس أعمالنا.

وأود أيضاً أن أشكر معالي السيد فولكان بوزكير الذي حافظ بلا كلل على نشاط الجمعية العامة طوال الدورة الخامسة والسبعين. سيكون عام ٢٠٢٠ عاماً لا يُنسى في تاريخنا الحديث، حيث هزت أزمة مرض فيروس كورونا ركائز مجتمعاتنا وكان لها تداعيات في جميع المجالات تقريباً. وندرك اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن حاضرنا يمكن أن يغير مساره وأن مستقبلنا يمكن أن يلاقي تحديات بشكل لا يمكن تداركه ودون سابق إنذار. وقد ذكرتنا الجائحة بقسوة بهشاشة وضعنا وعدم استعدادنا لمواجهة أزمة بهذا الحجم.

وأكد الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة أن عالمنا لا يزال بعيداً عن تحقيق الأهداف التي حددها مؤسسو هذه المنظمة العظيمة. لقد بُنيت الأمم المتحدة على رماد النزاع الأشد فتكاً في التاريخ لإرسال رسالة سلام إلى العالم والتغلب على تحديات العالم وتوفير إطار مؤسسي لتحقيق هذه الغاية. وخطت المنظمة خطوات كبيرة في مجالات حاسمة مثل حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وبناء المؤسسات الديمقراطية ومكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة وحماية أضعف فئات الناس في النزاعات المسلحة. وللأسف، لا يزال أمامنا مشوار طريق طويل.

وفي هذا العام، أكدت البلدان الغنية مرة أخرى مكانتها المتميزة: فقد تمتعنا بإمكانية الحصول سريعا على اللقاحات وكدّسنا ملايين الجرعات، مما زاد مرة أخرى من أوجه عدم المساواة. ويشهد العالم مرة أخرى

فرار أسر بأكملها من بلدانها الأصلية بحثاً عن مستقبل أفضل، وأزمات إنسانية تزداد سوءاً، فيما يدق الكوكب ناقوس الخطر من أننا سنبلغ قريباً نقطة اللاعودة بشأن تغير المناخ وتراجعاً بالجملة عن حقوق المرأة.

السيد الرئيس،

أود أن أهنئكم على مدى ملاءمة موضوع هذه الجمعية العامة السادسة والسبعين: ”رئاسة الأمل“. الأمل. حقاً، لم يضِع كل شيء. ويجب أن نواصل جهودنا وأن نخطط ونقترح استجابة تسمح بانتعاش البلدان الأكثر تضرراً من الجائحة – استجابة تقوم على تنمية أكثر استدامة وشمولاً لا تترك أحداً يتخلف عن الركب حتى يتمكن الجميع من أن يعيشوا حياتهم في سلام وكرامة وعلى قدم المساواة. إنكم تحثوننا على التعاون وعلى حشد جهودنا المتعددة الأطراف والقيام بذلك في احترام للقيم التأسيسية للأمم المتحدة بروح من استيعاب الجميع.

وفي يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل، استضافت أندورا القمة الإيبيرية – الأمريكية السابعة والعشرين لرؤساء الدول والحكومات، تحت شعار ”الابتكار من أجل التنمية المستدامة – الهدف ٢٠٣٠“، والذي خاطب فيه بلدي – وهو بلد يبلغ عدد سكانه ٠٠٠ ٧٨ نسمة – جماعة يبلغ عدد سكانها ٦٧٠ مليون نسمة. وسنحت لنا الفرصة لتسليط الضوء على الدور الأساسي لتعددية الأطراف، لا سيما في مواجهة التحديات، مثل جائحة فيروس كورونا وتغير المناخ، حيث لا يمكن لأي بلد أو دولة، مهما كانت قوتها، أن تواجه تحدياً بهذا الحجم دون مشاركة المجتمع الدولي ككل.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، رأينا أن الأمل في كبح جائحة كوفيد-١٩ يكمن في اللقاحات. واللقاحات هي أقوى أداة في متناول أيدينا لمكافحة الجائحة، ولكنها لن تكون فعالة إذا لم يتمكن سكان العالم بأسره من الاستفادة منها. ولهذا السبب، يجب أن يركز التعاون القائم بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث على إيصال اللقاحات. وهذا هو النداء الذي أطلقته في ٢١ نيسان/أبريل. فمن غير المقبول أن يظل هذا التفاوت في معدلات التطعيم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قائماً. وقد حذرتنا منظمة الصحة العالمية من أن مثل هذا الموقف سيؤدي إلى فشل أخلاقي كارثي لأن الجائحة ستستمر ما دام الحل لا يُنفذ إلا جزئيا. ولا يزال هناك متسع من الوقت لتجنب مثل هذا الموقف. ويجب علينا تعزيز أنظمة أكثر فاعلية، مثل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي الذي تتشرف أندورا بالمساهمة فيه لضمان حصول الجميع على اللقاحات في الوقت المناسب.

إن حالة الطوارئ المناخية هي التحدي الكبير الآخر الذي يجب أن نأخذه في الاعتبار من منظور شامل. فلا عودة إلى الوراء. وقد فات الأوان لتصحيح أخطائنا البيئية، ولكن لم يفت الأوان بعد للتوقف عن ارتكاب المزيد من الأخطاء. وسيكون العقد القادم أساسيا لمستقبل كوكبنا. وستكون الدورة السادسة والعشرون

لمؤتمر الأطراف التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في غلاسكو الفرصة الأخيرة لأقوى الاقتصادات لترجمة التزاماتها إلى واقع وتحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون.

وترحب أندورا بشكل إيجابي بالاجتماعين رفيعي المستوى اللذين سيعقدان في إطار الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويأتي انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية الذي ستحضره أندورا في وقت مناسب للغاية. فللإنتاج الزراعي والتوزيع والدخل، فضلاً عن أنماط الاستهلاك، عواقب وخيمة جدا على الإنسان والبيئة. والتكيف مع الطبيعة والكوكب أمر ممكن إذا اعتمدنا نهجًا يجمع بين الغذاء الصحي والمعرفة التقليدية والعلوم من أجل تجديد وحفظ المورد الوحيد المتاح لنا والذي يجب أن نتعلم كيف نتقاسمه بشكل مستدام – الكوكب.

وشاركت أندورا في الدعوة العالمية لجعل الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) حقيقة وشيكة. ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووكالات أخرى عن انعدام الأمن الغذائي، يتزايد الجوع في العالم وبدانة الأطفال. وهذه الاتجاهات التي تبدو متعارضة يجب أن تجبرنا على التفكير في الحاجة الملحة لإصلاح أنظمة إنتاج واستهلاك الغذاء من أجل تحقيق نماذج وأنماط استهلاك أكثر استدامة وصحة. وتحقيقا لهذا الغرض، أرحب بدور منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، اللذين يسهمان في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينبغي الوفاء به في أقرب وقت ممكن.

أصحاب السعادة،

إننا نواجه عملية إعادة بناء في عدة مجالات: الرعاية الصحية، والاقتصاد، والبيئة، والهجرة. وتواجه أساليب عملنا وحركتنا واستهلاكنا في حد ذاتها تحديا. ويبقى السؤال عما إذا كنا نريد العودة إلى الوضع الطبيعي الذي فقدناه.

فلنغتنم الفرص التي تتيحها لنا هذه المنظمة العظيمة، الأمم المتحدة، لحل تلك المسألة حتى تصبح تعددية الأطراف الطريق الذي يجب اتباعه وإيجاد حلول لجميع مواطنينا. والأمم المتحدة لديها آليات للمضي قدما ولتحديد وتحليل الاختلالات والمظالم وأضعف فئات السكان وصياغة الحلول التي يمكن أن توفرها الدول. ولا بد أن نصر على ركيزة حقوق الإنسان، التي يجب أن نسترشد بها في جميع أعمالنا. ولذلك، تؤيد أندورا اقتراح الأمين العام عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

إن صون السلام والأمن علة وجود هذه المنظمة. وهو يمثل إحدى ركائزها التأسيسية. ولكنني ألاحظ بقلق الأزمات الإنسانية المتفاقمة، بما في ذلك زيادة الفقر والحدوث المتكرر والمدمر للكوارث الطبيعية وانخفاض المعونة الدولية. وبعض هذه الحالات الكارثية مستمر منذ سنوات. ولدى الأمم المتحدة آليات، مثل عمليات حفظ السلام، للتخفيف من أثر هذه الحالات، ولكن الوقاية المتعددة الأبعاد يجب أن تكون الهدف الرئيسي لعملنا، وكذلك حماية أضعف الفئات، واستيعاب الجميع والمساواة.

إننا نعقد الدورة السادسة والسبعين. وفي الإعلان المعتمد بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أكدنا من جديد ثقتنا في هذه المنظمة وفي تعددية الأطراف. ونعلم أنه يجب علينا أن نعمل معا وعلى نحو استباقي وأننا يجب أن نواجه تحديات جديدة، مثل التعاون الرقمي حتى لا يتخلف أحد عن الركب وإشراك الشباب، الذين هم العوامل الرئيسية للتغيير. السيدات والسادة، علينا ألا نخطئ. إن بناء مستقبل لأجيال أفضل استعدادا يقع على عاتقنا. وتتوقف خبرتهم الحياتية ونضجهم إلى حد كبير على عواقب ما سنقوم به وما لا سنقوم به. ولا يمكننا أن نخذلهم مرة أخرى.

إن التعليم حق من حقوق الإنسان جرى، منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الاعتراف به في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، وبوصفه أحد العوامل المحفزة الرئيسية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر ومنع نشوب النزاعات. ومن خلال تمكين الناس والمجتمعات المحلية وتوفير تعليم جيد، فإن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة هو أفضل سبيل لتحويل المجتمعات وحماية كوكبك

وعندما نستثمر في تعليم الفتيات والنساء؛ وعندما يشاركن في كل جانب من جوانب الحياة؛ وعندما تكون أعمالنا شاملة للجميع، تكون الظروف مناسبة لإحداث التغيير والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح الجميع.

وتتطلب المساواة والتوازن بين الجنسين مشاركة المرأة مشاركة فعالة، لا لتتمكن من الوصول إلى فضاءات صنع القرار فحسب، ولكن أيضا حتى يتسنى أخذ صوتها في الاعتبار بصورة مجدية بغض النظر عن حالتها أو ظروفها. ويجب إقامة علاقات جديدة لإنهاء الأنماط الأبوية التي تشكل عقبات حقيقية أمام نصف سكان العالم. ولا يمكن السماح بتوقف تمكين المرأة، الذي خطا خطوات واسعة، أو تراجعه بسبب الجائحة. وأود أن أشيد بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأن أهنئ مديرتها التنفيذية الجديدة، السفيرة سيما سامي بحوث. وتواصل أندورا مسيرتها، حيث التزمت بقوة في السنوات الأخيرة بتعزيز السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وينعكس ذلك الالتزام في تشريعاتها التي تحدد نظاما رائدا وطموحا لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز.

السيد الرئيس،

إن أندورا جزء من المجتمع الدولي منذ عام ١٩٩٣. وهي بلد ذو مساحة صغيرة وعدد سكان محدود. ولكن يجب ألا تستخدم أندورا ذلك، وهي لم تستخدمه قط، ذريعة للتهرب من الاستجابة للمسؤوليات الوطنية والدولية أو تحملها والتغلب على التحديات ذات الصلة.

وفي عام ٢٠١٣، زار أرفع مسؤول في الأمم المتحدة أندورا بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لعضويتنا في الأمم المتحدة. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، على "كرامة الشعب الأندوري. وعلى دواعي الفخر في قصتها ... والتفرد ... والتضامن". وطلب من الأندوريين مواصلة إحراز تقدم. وقد استمعنا إليه والتزمنا بذلك الطريق. إننا جزء من هذا المجتمع، ويجب علينا جميعا أن نتحمل نفس المسؤولية.

وبهذه الروح، وإذ نعيش في بيئة جبلية، فإننا نتصدى لأزمة المناخ. وفي آب/أغسطس الماضي، أكدت كل المصادر الإعلامية استنتاجات التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة، والذي حذر من العواقب الوخيمة لتغير المناخ والاحترار العالمي.

وكما ذكرتُ سابقا، لقد بدأ العد التنازلي.

وفيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، التزمت أندورا بأحكام اتفاق باريس، وهي تستثمر في إنتاج الطاقة المتجددة وتفرض ضرائب على الكربون لخفض انبعاثاتها وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. ونحن في طليعة مشروع بالغ الأهمية يعزز التنوع البيولوجي من خلال استراتيجية وطنية، ونريد أن نصبح أول بلد يتم اعتباره محمية من محميات المحيط الحيوي من خلال نموذجنا للتوازن بين التنمية والاستدامة.

ونحن لا ندخر جهدا لتحقيق التحول في مجال الطاقة وتعزيز الطاقات المتجددة. ونعمل للحد من اعتمادنا على الطاقة ونقدم إعانات للبرامج التي تستهدف تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني ووسائل النقل الكهربائية. كما أن البدء الوشيك لتطبيق ضريبة الانبعاثات الكربونية قد مكننا أيضا من خفض تكلفة النقل العام بشكل كبير.

سنعتمد قريباً تشريعاً للاقتصاد الدائري يمكّننا من الانتقال من اقتصاد خطي إلى نموذج اقتصادي أكثر كفاءة من شأنه أن يحسّن استخدام الموارد الطبيعية، ويقلل من الأثر البيئي، ويسمح بالحفاظ على استخدام المنتجات والموارد الطبيعية لأطول فترة ممكنة، وبالتالي منع الانبعاثات والخسائر المادية.

أصحاب السعادة،

إن التدابير التي اتخذتها أندورا للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩ تركز دائماً على ضمان صحة الناس وحماية نظام الرعاية الصحية فيها. وأشكر البلدان المجاورة لنا، فرنسا وإسبانيا والبرتغال، على تضامنها في توزيع اللقاحات، والشكر موصول كذلك لآليات الإمداد التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية، من خلال مرفق كوفاكس، الذي تمكنت أندورا بفضله من إعطاء جرعات كاملة من اللقاح لحوالي ٧٥ في المائة من سكانها الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة.

وكان لجائحة كوفيد -١٩ أثر كبير على اقتصاد أندورا. أندورا بلد يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع السياحة. وقد دعمت الحكومة الأسر والعمال والشركات. ونتيجة لهذه الجائحة، عززنا بعض المبادرات التي كانت موجودة لدينا بالفعل، وشجعنا مبادرات جديدة لإعادة التفكير في السياحة بوصفها ناقلاً اقتصادياً مستداماً وتفتح اقتصادنا على قطاعات جديدة. إننا ملتزمون بالانتعاش الذي سيسمح لنا بخلق الاستقرار والنمو وتنويع اقتصادنا، وخلق فرص عمل جديدة، وإعادة توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات ذات الأثر المضاعف الأكبر، مع التركيز بشكل خاص على سياسات الصحة والاستدامة والعلوم والابتكار ورأس المال البشري.

لقد امتحنتنا جائحة كوفيد-١٩ كمجتمع. وعلمتنا أن الحاضر والمستقبل يتطلبان قدراً أقل من الفردية والأنانية والمواجهة والمزيد من التعاون والقدرة على الصمود والتعاطف والتضامن. لم يتمكن أي بلد أو مجتمع محلي من التصدي لهذه الجائحة دون اتباع نهج يقوم على التضامن. ونظراً لمهمتها وطبيعتها، فإن أندورا غير قادرة على ترك أحد يتخلف عن الركب. وستبذل أندورا قصارى جهدها للمساهمة، معكم جميعاً، في تحويل العالم وفقاً لأهداف خطة عام ٢٠٣٠.

وإذ تكرر هذه الرسالة التزامنا الواضح بتعددية الأطراف والأمم المتحدة، نبدأ هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وشكراً لكم جميعاً.

المرفق الثالث

خطاب السيد كليوباس سيفو دلاميني، رئيس وزراء مملكة إسواتيني

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

يشرفني شخصياً أن أخاطب الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن خالص تهاني لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونشيد بالقيادة المتميزة والأداء الممتاز للرئيس المنتهية ولايته. كما أتقدم بأخلص تهانينا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على إعادة انتخابه لفترة ولاية أخرى مدتها خمس سنوات.

يتناول موضوع هذه الدورة كل جانب من جوانب حياتنا اليومية. ويؤكد على ضرورة ضمان ألا يغفل العالم عن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة خلال العقد الأخير من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – ”عقد العمل“. خلال العام الماضي، شهدت مملكة إسواتيني نكسات لا حد لها ولا يمكن تصورها في تنفيذ أولوياتنا الإنمائية منذ بداية جائحة كوفيد-١٩. ذلك أجبر البلد على إعادة النظر في استراتيجيته الإنمائية وإعادة توجيه موارده لتلبية الاحتياجات الإضافية للسكان. ومع ذلك، لم نغفل عن هدف خطة عام ٢٠٣٠: ”عدم ترك أحد خلف الركب“.

السيد الرئيس،

أتوجه بخالص التقدير إلى جميع العاملين الطبيين في الخطوط الأمامية الذين أصبحوا خط الدفاع الأول في المعركة ضد الجائحة المتفشية، وناضلوا بلا كلل للحفاظ على سلامتنا. وقد فقد العديد منهم حياتهم خلال هذه الفترة الصعبة من أجلنا. فلولا التزامهم وتضحياتهم لما كان العالم قريباً من طريق الخلاص من هذه الجائحة. وفي السياق نفسه، يحظى بالتقدير والتشريف كل من يشارك في البحث وتبادل الخبرات وتعبئة الموارد، من مؤسسات وأفراد، من أجل نجاح تطوير اللقاحات.

ومما لا شك فيه أن الدواء الشافي لأي خطة عملية وفعالة وكفؤة للتعافي من جائحة كوفيد-١٩ يعتمد على تطعيم شعب البلد. وقد تبيّن ذلك وثبت في البلدان التي سعت إلى تحقيق المناعة الجماعية. ولا يزال

انخفاض فرص حصول العديد من البلدان على اللقاحات مدعاة للقلق. وكان هذا السيناريو أكثر وضوحاً في البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي توجد فيها حالات خاصة، في أفريقيا وفي مناطق أخرى معرضة للخطر. وكان هذا أحد الأسباب الملحة التي دفعت إسواتيني إلى تأييد الدعوة إلى التنازل المؤقت عن التزام الدول الأعضاء بموجب الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية للتكنولوجيات المتعلقة بمنع أو احتواء أو علاج كوفيد-١٩. وتشيد مملكة إسواتيني بإنشاء مرفق كوفاكس، الذي أوجد من خلال جهود الأمم المتحدة، في أعقاب الجائحة وكان المقصود منه أن يكون لمساعدة الدول الأعضاء لا غير، ولا سيما البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وإسواتيني ممتنة لهذه المبادرة، بوصفها مستفيدة منها، وتتقدم بالمزيد من التقدير للمانحين الأسخياء، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية من بين العديد من المانحين الآخرين، الذين لم تكن أهداف هذه المبادرة لتتحقق حتى الآن لولاهم.

السيد الرئيس،

في هذا الصدد، تشيد مملكة إسواتيني بالبلدان الأفريقية التي بدأت في تصنيع لقاحات كوفيد-١٩. ونعوّل على التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتوسيع وتعزيز عملية التكامل في أفريقيا. ونحن على ثقة بأن هذا الترتيب سوف ينشئ و/أو يعزز سلاسل القيمة وقدرة البلدان الأفريقية على إنتاج المزيد من اللقاحات. لقد أعطت إسواتيني الأولوية للصحة، لأن كل فرد من السكان هو في صميم خطتنا الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت الراهن، تم تطعيم نسبة كبيرة من السكان المؤهلين، بعد الشروع في تلقيح موظفينا في الخطوط الأمامية وكبار السن، وفي الآونة الأخيرة واعتباراً من ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١، بدأت حكومة إسواتيني بتلقيح جميع من تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فما فوق. إننا نهدف إلى الوصول إلى المناعة الجماعية كما هو مأمول بحلول نهاية عام ٢٠٢١.

السيد الرئيس،

إن القدرة على الصمود مفهوم معقد ومتعدد الأوجه يستدعي اهتمامنا لفهم معناه أكاديمياً وعملياً. وهو ينطوي على القدرة على النهوض من أي حالة تواجهنا وإعادة البناء والبناء على نحو أفضل. وفي سياق الجائحة، تتجاوز القدرة على الصمود القطاع الصحي لتدخل في جميع قطاعات الاقتصاد. وتعتقد مملكة إسواتيني أن نقطة الانطلاق لبناء القدرة على الصمود من خلال الأمل تنطوي على حصول جميع السكان المؤهلين على التطعيم، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب في أثناء ذلك. فهذا سيحدد المقدرة والقوة والسرعة على التعافي من كوفيد-١٩ وإعادة البناء على نحو مستدام.

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، فتحت الجائحة عيوننا في مملكة إسواتيني وزادت من وعي الحكومة بـ 'إعادة التفكير في القدرة على الصمود' وإدماجها في جميع سياساتها. ومن هذا المنظور، أصبح

بناء القدرة على الصمود حجر الزاوية وعنصراً حتمياً في جميع استراتيجياتنا للتخفيف والتكيف وخططنا للإنعاش.

السيد الرئيس،

لقد حولت الجائحة، في لحظات، تركيزنا من المسائل المدرجة دائماً على جدول الأعمال العالمي، ولا سيما سعينا للاستجابة لاحتياجات الكوكب بما في ذلك التخفيف من الأثر المستمر لتغير المناخ والتكيف معه. بيد أنها سلطت الضوء على ترابطنا في جميع جوانب حياتنا اليومية وأوضحت بصورة أكبر وعملياً معنى الحياة في قرية عالمية.

ولا تزال الآثار المتصلة بالمناخ تفوق طاقة اقتصاداتنا وتبقى واحدة من التحديات الملحة في القرن الحادي والعشرين. ولم تغفل مملكة إسواتيني عن التزامها بالاستجابة لاحتياجات الكوكب. وفي هذا الشأن، نؤكد من جديد عزمنا على القيام بدورنا في تفعيل المساهمة المعتزمة المحددة وطنيا التي تمثل الخطوات التي اتخذها البلد من أجل وضع استجابات فعالة لتغير المناخ، مع الإسراع في تنفيذ أهدافنا للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونتطلع إلى المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لكي يعيد العالم تجديد الإجراءات المتعلقة بالمناخ واستئنافها وتسريعها.

السيد الرئيس،

إن التعليم أداة هامة تستخدم لتجهيز كل متعلم وتعزيز قدرته والنهوض به وتمكينه لتحقيق التنمية و/ أو استدامتها وبلوغ المستقبل الذي نصبو إليه. وقد كان لإغلاق المدارس ومؤسسات التعليم العالي بسبب هذه الجائحة أثر مدمر لا مثيل له على ملايين المتعلمين. وكان هذا أكثر وضوحا في العالم النامي، ويرجع ذلك أساسا إلى أن العديد من هذه البلدان ليست مجهزة بما فيه الكفاية لمواصلة التعليم لديها عبر الإنترنت.

وكان أثر تغيب الطلاب عن المدارس لفترة طويلة هائلا وشكل كابوسا في كثير من البلدان النامية. وكان عدم الحصول على موارد التعليم الرقمي انتكاسة لفرص تعلم الطلاب. وعند استئناف الدراسة في مملكة إسواتيني، اضطرت المدارس إلى تفعيل الحضور بشكل متعاقب من أجل منع تناثر العدوى وانتشار الفيروس، مع تطوره وتغيير مراحله.

السيد الرئيس،

من المهم تسليط الضوء على حقيقة أن اقتصاداتنا قد تعرضت لضربات شديدة، وأن الأعمال التجارية تواصل إغلاق أبوابها، وأن الناس يفقدون وظائفهم، وأن الحكومات تعاني من ارتفاع مستويات الديون. ولذلك، تقدر إسواتيني قرار مجلس محافظي صندوق النقد الدولي بالموافقة على حقوق السحب الخاصة لتعزيز السيولة العالمية، ولم يكن ضخ هذا المبلغ النقدي الذي يزيد على ٧٥ مليون دولار لاقتصاد إسواتيني ليأتي

في وقت أفضل. وفي يوم الاثنين ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أطلق جلالة الملك مسواتي الثالث صندوق إعادة الإعمار، الذي يهدف إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية والاقتصاد، في أعقاب الاضطرابات المدنية التي حدثت بسبب مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية بما في ذلك العبء الإضافي الذي ألقت به جائحة كوفيد-١٩، وستعمل هذه الأموال على مساعدة الحكومة على المضي قدما للاقتراب من تحقيق هدف الميزانية البالغ ٢٠٠ مليون دولار.

السيد الرئيس،

ومن ناحية أخرى، واصلت إسواتيني، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، استخدام جميع الوسائل الممكنة لوقف انتشار الفيروس حتى في هذه الفترة الحرجة من التاريخ. ويتضح ذلك من تحقيق هدف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٩٥-٩٥-٩٥، والذي يعني باختصار تحديد ٩٥ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وعلاج ٩٥ في المائة من المصابين بالفيروس، ووصول ٩٥ في المائة من الأشخاص الذين يتلقون العلاج مرحلة الكبت الفيروسي. وعلى الرغم من أن هذا كان يعتبر قابلا للتحقيق، خلال عقد من الآن، فإن المملكة، لحسن الحظ، أصبحت واحدة من بلدين فقط حققا هذا الإنجاز المتمثل في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة بشأن الصحة، على نحو ما أعلنت هيئة الأمم المتحدة.

وفي إسواتيني، وبقدر ما خرجت بعض خططنا لتسريع العملية عن مسارها، فقد ظل تركيزنا مستمرا. ومنذ عام ٢٠١٦، أدمج البلد أهداف التنمية المستدامة في إطار التنمية الوطنية ووضع الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان رصد التنفيذ على نحو سليم على جميع المستويات. وقد غرست الحكومة روح الشعور بالملكية لدى كل مواطن، حتى يفهم كل فرد أهمية أهداف التنمية المستدامة ويقدرها.

وتشارك في ذلك السلطتان التنفيذية والتشريعية. وفي خضم التحديات التي تواجهنا، لم نفقد الأمل ونغفل عن خطتنا الإنمائية.

السيد الرئيس،

ومع تطور إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تواصل مملكة إسواتيني التأكيد بثبات واستمرار على دعوتها إلى إسماع صوت أفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويأتي ذلك في أعقاب دعوة سنوية من رؤساء دول الاتحاد الأفريقي

والحكومة المنصوص عليها في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. ولا يزال الموقف الأفريقي المشترك قائما فيما يتعلق بتخصيص مقاعد دائمة وغير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو جهاز هام جدا لصنع القرار في الأمم المتحدة.

وعندما يتم تمثيل جميع الأعضاء والمناطق بكفاءة وفعالية والاستماع إلى صوتها بشكل واضح، سيتحسن تنشيط عمل الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلع دول العالم على كيفية عمل نظام تينخوندلا للحكم. إن الانتخابات التي أجريت في ظل هذا النظام تعلي من وجودنا التقليدي والثقافي حيث يقوم أشخاص من المجتمعات المحلية بتسمية مرشحين في مشيخاتهم للتنافس على مستوى الدوائر الانتخابية، وهو ما نسميه تينخوندلا. وقد وافقت الأمة على هذا النظام من خلال المشاورات. وتم إنشاء لجنة للتشاور على نطاق واسع مع السكان بشأن نظام الحكم الذي يرغبون في أن يكون قائما كأمة.

ثم يشغل الفائزون أماكنهم مباشرة في البرلمان كتمثيل مباشر – وينتهي الأمر ببعض المرشحين المنتخبين إلى أن يكونوا أعضاء في مجلس الوزراء. ونتيجة لذلك، فإن الشعب جزء من عملية تكوين الحكومة لأنه يمكنه أن يدعي ملكية الأشخاص الذين يشكلون الحكومة الحالية. ونحن مقتنعون بأن لنظام حكمنا مكانه في الديمقراطية المعاصرة وأنه يمتثل لجميع هياكل أسرة الأمم المتحدة. إن مملكة إسواتيني ملتزمة بالمثل العليا للأمم المتحدة بقدر تفانيها في حماية تاريخها وإرثها وكرامتها. وفي الوقت نفسه، نغتنم الفرص وإمكانيات التعاون في مجتمع الأمم.

ومن ثم، فإن موقف مملكة إسواتيني يتمثل في أنها تؤمن بالديمقراطية كفكرة ولكن ليس كمثل أعلى لأن الأشياء المثالية بالنسبة لك قد لا تكون مثالية بالنسبة للآخرين. ومع ذلك، ستواصل مملكة إسواتيني اغتنام الفرص وأوجه التكنولوجيا والآليات التي تخلق مجتمعا حديثا. وبلدنا ملتزم بعملية تشاور مع الشعب في برلمان الشعب، سيبايا، وغيره من منتديات الحوار التي يقدم الناس من خلالها النصح والمشورة للملك لضمان الشفافية والمساءلة. هذه هي الطريقة التي يعمل بها النظام الملكي لدينا، المشورة. وعلى هذا النحو، فإن الممارسة ديمقراطية وتشاركية حيث يشارك الجميع في عمليات صنع القرار الرئيسية. وسنظل كأمة منشغلين بالحفاظ على معاييرنا وتقاليدنا الثقافية، وتعزيز السلام والاستقرار، وتناول آرائنا المختلفة بطريقة سلمية، وليس بالعنف. ويشكل الحوار، قبل كل شيء، قمة وجودنا كأمة.

إن فلسفتنا شاملة، فنحن نستخدم نهج منطلق من القاعدة، من مستوى القاعدة الشعبية، حيث يجب أن تتاح لكل مواطني إسواتيني فرصة للتعبير عن رأيه أو رأيها في بيئة حرة وعادلة. وبينما نتبنى الحداثة، لا يمكن أن ننسى من نحن ومن أين نأتي، فلا تزال هويتنا كأمة أمرا محوريا حتى نتمكن من العمل معا للنهوض ببلدنا وضمان إرساء أساس اجتماعي واقتصادي قوي من أجل الأجيال القادمة كما فعل أسلافنا.

السيد الرئيس،

إن استمرار استبعاد جمهورية الصين (تايوان) من الأمم المتحدة والتمييز ضد مواطنيها في نظام يتوخى منه أن يخدم المواطنين الدوليين، يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الراسخة لميثاق الأمم المتحدة. ومنذ بداية جائحة كوفيد-١٩، قدمت تايوان، بالتضامن مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مساهمة كبيرة في تحقيق موضوع دورة هذا العام.

وستواصل إسواتيني مرة أخرى هذا العام حث الأمم المتحدة على النظر في المشاركة المجدية لتايوان، ولا سيما في منظمة الصحة العالمية، وهيئة الطيران المدني الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبهذا الإدماج لتايوان، نأمل أن ترقى الأمم المتحدة إلى أهدافها وأن تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء فيها على قدم المساواة.

لقد أعاقت الجائحة المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٣٠، وتايوان، التي تلتزم بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، شاطرت خبرتها وتجربتها في مجال الوقاية من الأمراض مع أكثر من ٨٠ بلدا وقدمت كذلك المساعدة إلى ٤٠ بلدا آخر في إحراز التقدم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة والتعليم والصحة. وعلاوة على ذلك، في هذا العام، لإظهار أن "تايوان يمكنها المساعدة، وتايوان تساعد"، واصلت تايوان إرسال المساعدة الطبية، في شكل أخصائيين طبيين ومعدات وقائية لقطاع الصحة في إسواتيني. وفي ضوء ذلك، ندعو إلى الاعتراف بجهود تايوان من أجل تحقيق الرفاه على الصعيد العالمي.

وختاما، يمكن لمملكة إسواتيني أن تشهد على أن تايوان شريك لا غنى عنه وأنها، إذا أتيحت لها الفرصة، ستضطلع بدور مجد في هذه المؤسسة العالمية.

السيد الرئيس،

أخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لأسرة الأمم المتحدة مستقبلًا مزدهراً ونحن نكافح جائحة كوفيد-١٩، من أجل إعادة البناء على نحو مستدام والاستجابة لاحتياجات الشعوب.

شكرا لكم وليبارك الله القدير لنا جميعا.

المرفق الرابع

خطاب السيد رالف إي. غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن الوطني والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين

السيد الرئيس، أصحاب السعادة:

نجتمع في هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت نواجه فيه تحديات صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية ومناخية وأمنية شديدة على الصعيد العالمي، وإن كنا نواجهها بدرجات متفاوتة، وليس بنفس القدر. لقد وضعت جائحة كوفيد-١٩ المتفشية، التي حلت علينا في أوائل العام الماضي، العالم في حالة من الانهيار الحقيقي، حتى بعد أن خفف انتشار اللقاحات الضغط إلى حد ما، لا سيما في العالم المتقدم النمو. وحدث تحول كبير في الحالة العالمية؛ وتكالبت علينا مجموعة من القوى المتضافرة الجامحة والمعقدة؛ وظهر نموذج جديد؛ وأضحت الأساليب التي عفا عليها الزمن غير ملائمة لمقتضى الحال؛ ومطلوب اتخاذ مبادرات وتوجهات جديدة؛ وثمة حاجة إلى قيادة قادرة على إحداث التغيير الآن أكثر من أي وقت مضى.

وفي بلدي، كان على سانت فنسنت وجزر غرينادين، وهي دولة جزرية صغيرة نامية بكل إرثها التاريخي من التخلف والأعباء والقيود المعاصرة، أن تتأقلم إضافة إلى ذلك، مع ثورات البراكين المدمرة التي ضربت البلد في نيسان/أبريل ٢٠٢١، وتسارع موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي، وتردد السكان بشأن الحصول على اللقاح وعدم اليقين الحقيقي بشأن المستقبلفي خضم كل هذا، يُبدي شعبنا مع ذلك صمودًا ثابتًا وتفاؤلًا بالحياة والمعيشة، مدعومًا بنعم الله التي لا تحصى، وإمكانياتنا وقوتنا، وتضامن إقليمي ممتاز، ودعم دولي واعد، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة، من أجل تحقيق السلام والأمن والصحة الجيدة والازدهار لشعبنا، على النحو المتعهد به في أهداف التنمية المستدامة.

ويجب علينا جميعا في هذه الأسرة العالمية من الدول العمل فورا معًا لدحر كوفيد-١٩ والعودة إلى مستوى مقبول من الحياة الطبيعية والانفتاح لاقتصاداتنا. ويمثل ذلك تحديا هائلا ومتعدد الجوانب ذا أبعاد تاريخية في كل من التشخيص والوصفات الطبية. وينبغي معالجة مجموعة ضخمة من الظروف القائمة من قبل والمثيرة للانقسام والمنهكة بفعالية؛ ولا بد من تصحيح الأخطاء التاريخية؛ وتتطلب المعوقات ومواطن الضعف الموجودة والناشئة، الحقيقية أو المفتعلة، تصحيحات مناسبة. ومجازا، يجب على أسود العالم، ذكورها وإناثها، أن تتحاور فيما بينها بشكل مجد، بدلاً من التوق الدائم إلى ديمومة الاضطراب وانعدام الأمن والحرب؛ وينبغي لها في الواقع عدم التراخي والاستلقاء مع بعضها البعض في عناق بهيج؛ بل يجب عليها ببساطة حل خلافاتها، سواء كانت قديمة أو حديثة؛ والتوصل إلى حلول وسط، عند الضرورة وحسب الاقتضاء، لمصلحة

الجميع. ولكن من أجل الإنسانية، دعونا نتخل عن المصالح الذاتية المتبجحة، والغرور، والانقسام – الحقيقي أو المتخيل، ونعمل معا نحو الأفضل.

هذه هي الدوافع النبيلة التي دفعت الأنبياء والمعلمين القدامى من جميع الديانات التوحيدية في العالم إلى استدعاء شعوبهم، وأفضل ملائكتهم، لأهداف ترفع من شأن مدينتنا الأرضية. وكانت هذه هي المشاعر الحضارية التي تم التعبير عنها منذ الأزل بأصوات الأباطرة الحكماء والمحاربين المفكرين. وهذه هي القيم الأساسية للبشرية التي تشكل الأساس الذي بنيت عليه أصلا منظمتنا الأمم المتحدة، وقد تم الحفاظ عليها منذ ذلك الحين. والإيمان بها، والأعمال المصاحبة لها، ستُنجينا خلال هذه الأوقات العصيبة التي يبدو فيها العالم في مهب الريح وقد تهاوت دعائمه.

لقد وضعت جائحة كوفيد-١٩ المجتمع العالمي عند مفترق طرق حرج لا مثيل له. فما الذي يتعين فعله؟ أولا، دعونا ندرك، ونستوعب، المنعطف التاريخي الجديد الذي نمر به، ونقبل عموما النصيحة الشعرية الحكيمة بأن هناك طريقين يتباعدان في الأحراش؛ وعلينا أن نسلك الطريق الوعر والمجهول؛ وهذا سيحدث كل الفرق. لن يكون هذا سهلاً على المقاتلين على مر التاريخ أو المتنافسين في الوقت المعاصر؛ لكنه الخيار الوحيد أمام البشرية.

وفي إطار التصدي للجائحة نفسها، سادت الطرق القديمة، حتى مع بزوغ أمل لمسار جديد محتمل. وهكذا، على سبيل المثال، على الصعيد العالمي، شهدنا القومية اللقاحية غير المقبولة؛ وتسييس توفير اللقاحات وتوزيعها؛ وتوزيع اللقاحات على الأغنياء أولا والفقراء لاحقا. ومن المؤكد أننا شهدنا أيضا عملا ملحوظا ونبيلا من جانب بعض المؤسسات العالمية مثل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، لجعل اللقاحات أقرب إلى متناول البلدان الفقيرة أو المهمشة.

وصحيح أيضا، وإن كان ذلك متأخرا نسبيا، أن بعض البلدان الغنية في شمال الأطلسي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة) قد سلمت أو وافقت على أن تقدم لقاحات مجانية من فوائضها إلى بعض البلدان الأقل نموا؛ نحن ممتنون جدا. لكن قد تكون بعض هذه البلدان بطيئة جدا في عمليات التسليم الموعودة لدرجة أنها قد تؤدي بشكل محرج إلى جرعات منتهية الصلاحية من اللقاحات تصل إلى عدة ملايين. وقد حان الوقت لتذكيرنا جميعا بأن أنبل أشكال التضامن هو ألا نعطي من الوفرة أو الفائض لدينا، بل من القليل الذي نملكه؛ هذا هو الدرس المستفاد من قصة تبرع الأرملة بالفلس، التي تُضرب بها الأمثال. وفي هذا الصدد، بالنيابة عن منطقة البحر الكاريبي، أشكر حكومة جمهورية الهند على هديتها المبكرة والهادفة من لقاحات كوفيشيلد أسترازينيكا. لكن للأسف رفض بلد واحد على الأقل في شمال الأطلسي الاعتراف بلقاح كوفيشيلد للسماح بدخول الأشخاص إلى ذلك البلد.

السيد الرئيس، لم يقتصر الأمر على أن البلدان القوية لم تزل تسترشد في اتخاذ قراراتها بأسلوب العهد القديم، أسلوب ما قبل كوفيد-١٩؛ تماما كما تفعل كبريات شركات الاتصالات العالمية. وهذه الكيانات، التي تغلف نفسها بالعائدات المالية الضخمة والتربح، تملك منصات الإنترنت المختلفة وتسيطر عليها، بضوابط حكومية ضئيلة أو معدومة، وقد تجاهلت أو تخلت عن أي شعور حقيقي بالمسؤولية عن المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة المناهضة للقاحات التي تنتشر على الإنترنت. ونتيجة لذلك، يموت أناس حقيقيون بأعداد كبيرة في جميع أنحاء العالم.

وبالتأكيد، يجب أن تتوقف هذه اللامسؤولية!

ومن المؤكد أيضا أن العديد من المشاحنات السياسية القديمة والطويلة الأمد لا بد وأن تنتهي في هذه الأوقات الجديدة المحفوفة بالمخاطر التي تواجهها البشرية. وبلا شك، يجب أن يأتي على رأس القائمة رفض إسرائيل وداعميها الدوليين القبول بقيام فلسطين المستقلة وإسرائيل الآمنة، وفقا لقرارات متكررة صادرة عن هذه الهيئة الموقرة؛ وبالمثل، رفض الولايات المتحدة الأمريكية رفع الحصار الاقتصادي الخانق وغير القانوني دوليا المفروض على كوبا ووضع حد للجزاءات الاقتصادية والمالية المجحفة والقاسية والانفرادية المفروضة على فنزويلا، وبدرجة أقل على نيكاراغوا.

لذا، فقد حان الوقت أيضا لكي توقف هذه الأمم المتحدة ووكالاتها استبعاد تايوان من المشاركة المجدية. ومن المؤكد أن العالم سيستفيد من إشراك تايوان في الهيئات العالمية مثل جمعية الصحة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظمة الطيران المدني الدولي والإنتربول. إن التعاون المنسق ومتعدد الأطراف بشأن مسائل عالمية من قبيل الصحة وتغير المناخ والطيران المدني والجريمة وما إلى ذلك يتطلب اصطفاف الجميع، مجازا. وتايوان هي تجسيد سياسي صغير نسبيا، ولكنه مشروع، للحضارة الصينية الرائعة. إنها معجزة اقتصادية مثيرة للإعجاب؛ إنها ديمقراطية مزدهرة؛ ولها الحق في طلب إشراكها بشكل مجدٍ في المؤسسات العالمية ذات الصلة. والعصر الجديد يتطلب حلولا جديدة، وليس استجابات هيمنة عفا عليها الزمن.

والآن، سيدي الرئيس، فإن حماقة غزو البلدان والسعي إلى إعادة تشكيلها على صورة الغزاة ومن شاكلهم تتضح للجميع في العراق وأفغانستان وأماكن أخرى. والتكاليف البشرية والاقتصادية مذهلة. ومع ذلك، فإن قيم أممنا المتحدة تقتضي احترام المرأة وتمكينها ورفض التمييز الديني واستيعاب الأنظمة الدينية للأصوات المتنافسة وعدم تضمين الإرهاب والعنف السياسي في أي فن من فنون الحكم. والمبدأ المقدس المتمثل في عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يجب ألا يتغاضى، على الدوام أو على الإطلاق، عن التجاوزات الصارخة وغير المقبولة ضد الإنسانية.

سيدي الرئيس، إن كارثة إيكولوجية تلوح في الأفق أمام البشرية ما لم نغير مسارنا إلى الأفضل. ولا يمكن لأي شخص جاد يفحص البيانات العلمية بموضوعية إلا أن يستنتج بأن تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا للبشرية، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية وللبلدان التي تتعرض لكوارث طبيعية لا تنتهي على ما يبدو نتيجة للتصحر والتدهور الشديد للأراضي، كما هو الحال في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويشير العلم والعالم الحقيقي واتفاق باريس إلى مسارات بديلة للبشرية، ولكن الإرادة السياسية والموارد المطلوبة من الجهات الرئيسية المسببة للانبعاثات لمواجهة التحدي الخطير لتغير المناخ لم تتجاوز كثيرا المواعظ الجوفاء والترقيع الهامشي. وتأمل سانت فنسنت وجزر غرينادين في تحقيق الأفضل في مؤتمر الأطراف المقرر عقده في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، ولكننا نخشى الأسوأ – المزيد من المماطلة والتهرب من المسؤولية الجسيمة من جانب الجهات الرئيسية المسببة للانبعاثات. وبهذا الخصوص، فإن الإنسانية تعيش أحلك لحظاتها. فهل يمكننا مواجهة التحدي؟ ربما لا نعيش لمعرفة الجواب إذا استمر العمل كالمعتاد.

سيدي الرئيس، هناك مجموعة من الشواغل الملحة الأخرى ذات الصلة بمنطقة الكاريبي التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وعالمية ومتعددة الأطراف. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: إعادة هيكلة الديون بصورة مُجدية وإصلاح البنيان المالي الدولي بصورة ملائمة؛ والاستعاضة عن بعض المعايير الخاطئة، مثل الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد من السكان، بمؤشر للضعف لتحديد إمكانية الحصول على التمويل الإنمائي؛ ووقف استخدام العقوبات الانفرادية واستعمال النظم المالية والمصرفية كسلاح ضد الدول الصغيرة، بما في ذلك إنهاء علاقات المراسلة المصرفية بطريقة يشوبها الهوى؛ وعكس اتجاه تراجع أو تباطؤ المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان الغنية؛ والقبول بالوضع الاستثنائي للجزر الصغيرة بوصفها فئة يجب تبنيها بموضوعية في إجراءات فعالة بشأن أهداف التنمية المستدامة وبناء نظام دولي قائم على القواعد؛ وضرورة واستصواب العدالة التعويضية من قبل الدول الأوروبية فيما يتعلق بالإبادة الجماعية للسكان الأصليين واسترقاق الأفارقة، وهو الأمر الذي استفادت منه الدول الأوروبية بشكل منهجي والذي عانت منه، بالتبعية، بلداننا الكاريبية في صورة إرث من التخلف الإنمائي؛ والحاجة الملحة إلى وضع مبادرة مناسبة ومتعددة الأطراف لمساعدة هايتي، وهي عضو في الجماعة الكاريبية، في الخطر الحالي الذي تواجهه.

سيدي الرئيس، في أممنا المتحدة، تتطلب خطة الإصلاح، بما في ذلك خطة إصلاح مجلس الأمن، زخما متجددا. إننا نتكلم عن هذا الموضوع منذ فترة طويلة جدا ونتجنب اتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام. وتدرك سانت فنسنت وجزر غرينادين الصعوبات التي نواجهها، ولكن من الواضح لجميع العقلاء أن قبضة "الأعضاء الخمسة الدائمين" المُحكمة على مجلس الأمن ينبغي تخفيفها أو كسرها على النحو المناسب في هذه الأوقات التي تختلف كثيرا عما كان عليه الوضع في عام ١٩٤٥.

وقد تشرفت سانت فنسنت وجزر غرينادين على مدى السنتين الماضيتين بكونها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وسانت فنسنت وجزر غرينادين هي أصغر بلد على الإطلاق ينضم لعضوية هذا المجلس

الموقر. ويتفق جميع المراقبين الموضوعيين على أننا اضطلعنا بعملنا ومسؤولياتنا على الصعيد العالمي على نحو جدير بالثناء، وأسهمنا في صون وتعزيز السلام والأمن والازدهار عالميا. والأهم من ذلك أن سانت فنسنت وجزر غرينادين كانت طرفا مركزيا في إنشاء رابطة مؤسسية تعرف باسم مجموعة ٣+١ (الأعضاء الثلاثة غير الدائمين من أفريقيا بالإضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين)، برزت كصوت مميز لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. فَلتحيا هذه الرابطة، لا سيما في عقد الأمم المتحدة هذا للمنحدرين من أصل أفريقي.

السيد الرئيس،

إن دروس اليوم تجسد العديد من الدروس التي انطوت عليها نزاعات الأمس التي أضنتنا، وكانت منهكة في كثير من الأحيان. ومنذ ذلك الحين، ووسط رماد النزاع العالمي الذي لا يزال مشتعلا، أسس أسلافنا هذه المؤسسة متعددة الأطراف التي تسمى الأمم المتحدة لتوفير الأمل والاستقرار للبشرية جمعاء. ومع ذلك، فإن هذا العمل غير مكتمل. ويجب ألا تصبح أوجه عدم المساواة المتفشية التي صبغت النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي قبل جائحة كوفيد-١٩ الواقع المرعب مستقبلا. وبدلا من ذلك، يجب علينا في عصر كوفيد-١٩ هذا أن نعيد تنظيم أنفسنا، محليا وإقليميا ووطنيا وعالميا، سعيا إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية لجميع البلدان والشعوب بطرق مبتكرة وبمبادرات جديدة. ولنسع أيضا جاهدين، بشعور متجدد بالإلحاح والتعاطف، إلى حماية وتحسين هذا الكوكب الذي نقطنه جميعا. ومن الواضح أنه من بين كل الأزمنة، لا يمكننا تدنيس سوى المستقبل. ولا ينبغي أن تكون أممنا المتحدة متواطئة أبدا في أي تدنيس من هذا القبيل.

ولذلك، أكرر: نحن أمام مفترق طرق تاريخي من نوع خاص. ويجب أن ننهض، بشكل جماعي، للتصدي بشكل معقول للضرورات الجديدة المطلوبة في هذه الأوقات، وهي الأصعب التي نواجهها.

شكراً لكم.

المرفق الخامس

خطاب السيد أرييل هنري، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل في جمهورية هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

رئيس الجمعية العامة،

الأمين العام،

السفراء، الممثلون الموقرون،

السيدات والسادة،

أود، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتقديم أحر التهاني لكم على انتخابكم لإدارة دفة أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة لمنظمتنا. كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم الدعم الكامل من وفد هايتي لنجاح عملنا.

وأود أيضا أن أشيد بالعمل المتميز الذي قام به سلفكم، معالي السيد فولكان بوزكير، وزير خارجية تركيا، خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. فقد استطاع أن يوجه عملنا ببراعة وقيادة، على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩.

وأود أن أهنئ مرة أخرى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على إعادة تعيينه على رأس المنظمة. وليس من قبيل المصادفة أن الدول الأعضاء منحتكم فترة ولاية ثانية، والتي أعتقد اعتقادا راسخا أنها ستكون ناجحة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لدعمكم المستمر لشعب هايتي، وامتناني بوجه خاص لالتزام المنظمة المتجدد نحو بلدي وتضامنها معه.

وسأكون مقصرا إذا لم أكرر الإعراب عن تقدير حكومة جمهورية هايتي لمبادرة مكتب الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة بتنظيم احتفال في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٢١ لتأبين فخامة الرئيس جوفينيل مويس. لقد قُتل رميا بالرصاص بشكل مأساوي في ليلة ٦ إلى ٧ تموز/يوليه. وقد أعرب شعب هايتي عن تقديره لرسائل المواساة ومشاعر التعاطف من حكومات الدول الأعضاء في المنظمة.

وأود أن أؤكد هنا، من هذه المنصة، تصميمي على بذل قصارى جهدي للعثور على مرتكبي هذه الجريمة البشعة والمتواطئين فيها ورعاتها. لا شيء، لا شيء على الإطلاق – لا حملة إعلامية للمناورة السياسية أو لتشتيت الانتباه – يمكن أن يصرف انتباهي عن هدف ضمان تحقيق العدالة للرئيس مويس. فهذا ما أدين به إحياءً لذكراه ونحو أسرته وشعب هايتي. إن التحقيق القضائي الحالي ينطوي على تحديات. إنها

جريمة عابرة للحدود الوطنية. ولهذا السبب، نطلب رسميا المساعدة القانونية المتبادلة. هذه أولوية لحكومتي من أولويات الدولة بأسرها. فيجب ألا تمر هذه الجريمة دون عقاب، ويجب معاقبة الجناة، جميعهم.

السيد الرئيس،

إن الموضوع الذي اقترحتموه للدورة السادسة والسبعين، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة"، هو موضوع يأتي في الوقت المناسب.

والواقع أن جائحة فيروس كورونا قد شكلت تحديات، بدرجات متفاوتة، لكل بلد في العالم تقريبا. وأبرزت هذه الأزمة الصحية العالمية، من بين أمور أخرى، أوجه عدم المساواة القائمة بين بلداننا، وكشفت عن مواطن الضعف في أنظمتنا الصحية. وأثبت هذه الجائحة أيضا أن التضامن والتعاون بين الشعوب وحدهما يمكنهما المساعدة على إنهائها.

ولحسن الحظ، فهم الناس ذلك والتزموا باقتسام اللقاحات مع البلدان الأقل حيازة لها. إن برنامج مرفق "كوفاكس" التابع لمنظمة الصحة العالمية وأعمال التضامن الثنائية في جميع أنحاء العالم تعطي الأمل في أن نتمكن معا من التغلب على هذا المرض. إن المخاطر كبيرة بالنسبة لمستقبل البشرية.

السيد الرئيس،

لقد ظل صون السلم والأمن الدوليين هدفا ذا أولوية للأمم المتحدة منذ إنشائها. وعلى هذا الأساس تركز أنشطة المنظمة بشكل رئيسي على مجالات منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

نحن ندرك أن الأمم المتحدة قد فعلت الكثير لإنقاذ عالمنا من ويلات الحرب العالمية، ولكن يجب أن نعترف بأن عدة مناطق تبتليها التوترات والنزاعات العنيفة لا تزال تشكل أكبر التحديات التي تواجه منظمتنا.

يجب أن نجد ردودا ملائمة وكافية على التهديدات الجديدة التي تواجه عالمنا، مثل تصاعد الإرهاب الدولي، والفظائع الجماعية، والجريمة العابرة للحدود، وغير ذلك من التحديات، مثل الفقر المدقع وتغير المناخ.

تشكل ظاهرة تغير المناخ شاغلا رئيسيا لجميع بلدان العالم. فالاحترار العالمي، والأحوال الجوية القاسية مع تناوب الجفاف والفيضانات التي تؤثر على الإنتاج الزراعي والغذائي، وارتفاع مستوى سطح البحر هي أمور لها عواقب عالمية وخيمة.

ومن الضروري أن نتخذ التدابير السليمة لإبطاء معدل ارتفاع درجة الحرارة على سطح الأرض. ولذلك يلزم اتخاذ إجراءات فورية وجماعية. وأشجع جميع الدول على تنفيذ التدابير الطموحة المعتمدة في باريس لتجنب كارثة مناخية يمكن أن تعرض للخطر وجود البشرية ذاته.

السيد الرئيس،

على الصعيد الإنساني، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك أكثر من ٨٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم قد تشردوا. ما يقرب من ٣ ملايين منهم لاجئون وطالبو لجوء. هذه أزمة إنسانية يشكل حجمها تحديا للضمير الإنساني.

ومن أجل إيجاد حل دائم لمسألة الهجرة يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للتشرد البشري. إنني أدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية في البلدان الأصلية للاجئين السياسيين أو الاقتصاديين على وجه السرعة. ولتحقيق ذلك يجب على الدول الأطراف أن تلتزم من جديد بالمبادئ الأساسية لاتفاقية عام ١٩٥١ وأن تعمل معا، بروح من التعاون، لإيجاد أفضل السبل والوسائل لضمان احترام وحماية حقوق اللاجئين.

في الأيام الأخيرة صُدم كثيرون من صور لكيفية معاملة العديد من مواطني بلدي على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة. وبدون محاولة الاعتراض على حق دولة ذات سيادة في تنظيم دخول الأجانب إلى أراضيها أو إعادة من يدخلون بصورة غير قانونية إلى بلدانهم الأصلية، نعتقد أن بلدانا عديدة تتمتع الآن بالازدهار قد بُنيت على يد موجات متعاقبة من المهاجرين واللاجئين. وينبغي أن تذكرنا مسألة الهجرة بأن البشر والآباء والأمهات سيسعون دائما إلى الإفلات من الفقر والنزاعات وتهيئة ظروف معيشية أفضل لأبنائهم. إن الهجرة ستستمر ما دامت هناك مناطق مزدهرة في كوكبنا، بينما تعيش غالبية سكان العالم في فقر، وأحياناً فقر مدقع، دون أن تكون هناك آفاق لحياة أفضل.

السيد الرئيس،

ينبغي التذكير بأن الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة قد شكلت عالمنا لأكثر من ٧٥ عاما وأصبحت على نحو متزايد جزءا أساسيا من العلاقات بين الدول. وفي الواقع، تم إحراز تقدم كبير في التطلعات الأولية للسلم والأمن الدولي والعدالة والازدهار للجميع، وذلك بسبب الالتزام الجماعي ونظام دائم للحوار والتشاور تستخدمه الجهات الحكومية للتوصل إلى حلول تفاوضية لخلافاتها.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق العالم المثالي الذي نتطلع إليه جميعاً. وفي هذا الصدد، نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف وجعله أكثر دعما وفعالية.

ومن منطلق الوفاء لتقاليدها التاريخية، تؤكد جمهورية هايتي من جديد التزامها واستعدادها لمواصلة العمل إلى جانب أعضاء المجتمع الدولي، حرصا على بناء نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا.

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

السفراء، وأعضاء الوفود الموقرين، لقد مر أكثر من شهرين بقليل منذ أن توليت مهام رئيس الوزراء، في غياب الرئيس مويس، الذي شرفني بتعييني في هذا المنصب قبل أيام قليلة من اغتياله المروع. وبمجرد أن توليت منصبي كان اهتمامي الرئيسي هو بذل قصارى جهدي لضمان استئناف المؤسسات الديمقراطية في بلدي لعملياتها الاعتيادية في أقرب وقت ممكن.

وكانت هذه رغبة الرئيس مويز، وهو الهدف الذي وجه أعمالنا حتى الآن، وسيواصل توجيهها. قد لا يعرف البعض منكم ذلك، لكنني أحكم بلدا لم تعد مؤسساته الديمقراطية موجودة أو أنها مختلة وظيفيا تماما.

وفي ضوء الحالة، ومن أجل حل المشاكل السياسية الرئيسية التي تواجه البلد، مثل انعدام الأمن الذي لا يطاق، والسلطة التشريعية المختلة، وأوجه القصور في النظام القضائي، كان علي أن أشكل حكومة بسرعة لمعالجة شؤون الدولة. ولكن من الواضح أن الحوار الذي تشارك فيه الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة المنظمة في المجتمع المدني هو وحده الذي سيسمح بالتوافق المطلوب لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ومنذ تولي منصب رئيس الحكومة، وانطلاقا من هذه الروح زدت عدد الاجتماعات والمناقشات مع جميع قطاعات الحياة الوطنية، دون تمييز، لتهيئة مناخ اجتماعي – سياسي سلمي، وهو أمر ضروري لتنظيم انتخابات عامة موثوقة وشفافة وجامعة في أقرب وقت ممكن. وفي رأيي، من الضروري أن تستأنف المؤسسات عملياتها العادية، برئاسة مسؤولين منتخبين يثق بهم الشعب.

وقبل بضعة أيام، نشرت مجلتنا الرسمية "الاتفاق السياسي للحكم السلمي والفعال للفترة الانتقالية"، الذي تفاوضت عليه ووقعته مع أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين، وعدد من المنظمات الشعبية، ومختلف شرائح المجتمع المدني. وينص هذا الاتفاق على تهيئة بيئة أمنية تشجع على مشاركة المواطنين على نطاق واسع في الانتخابات المقبلة. وهو يضع آلية تتطلب من الحكومة أن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة. وسيكون لجميع قطاعات الحياة الوطنية صوت في صياغة دستور الذي سيعتمد بعد إجراء استفتاء.

وهذه خطوة مهمة في عملية استعادة سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. وعلى الرغم من هذه المشاركة العريضة، ما زلنا منفتحين على مواصلة المناقشات لتوسيع نطاق توافق الآراء. ونريد دعم مواطنينا ومواطناتنا لهذا المشروع المشترك الذي يهدف إلى إعطاء بلدنا بداية جديدة. وقد بدأت مناقشات مع الموقعين على الاتفاق، كجزء من تنفيذه، وسأواصلها في الأيام المقبلة.

لقد اخترت أسرع طريق إلى عقد انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع وغير متحزبة. ويرغب البعض في فترة انتقالية أطول. ولكنني، إلى جانب كثيرين آخرين، أعتقد أن هذه ليست الخطوة الصحيحة. ولن أحجم عن إقناع الذين ما زالوا يترددون في التوقيع على الاتفاق المذكور أعلاه، حتى نتمكن معا، سلميا ومن خلال الحوار المستمر، من التحرك صوب إيجاد حلول دائمة لمشاكل بلدنا.

السيد الرئيس،

بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي وصفتها من فوري بإيجاز، يجب أيضا معالجة آثار الكوارث الطبيعية. وهايتي مصنفة كواحدة من أكثر البلدان عرضة للكوارث الطبيعية.

بعد موجة من الكوارث المميتة والمدمرة، بما في ذلك زلزال عام ٢٠١٠ وإعصار ماثيو في عام ٢٠١٦، التي ضربت البلد بشدة، دمر زلزال قوي بلغت قوته ٧,٢ درجة شبه الجزيرة الجنوبية بأكملها في جمهورية هايتي في ١٤ آب/أغسطس. ووفقا للإحصاءات الرسمية، توفي ما لا يقل عن ٢ ٢٠٧ شخصا؛ وفُقد ٣٤٤ شخصا؛ وأصيب أكثر من ١٢ ٢٦٨ بجروح، ودمرت أو تضررت آلاف المنازل، فضلا عن المستشفيات والمدارس والكنائس والجسور والطرق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن امتناني على التضامن الطبيعي المتدفق من المجتمع الدولي، الذي سرعان ما حشد الجهود، إلى جانب السلطات التي تقدم المعونة والمساعدة للضحايا. ورحبنا بنائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد، التي زارت المناطق المتضررة لتقييم حجم الأضرار واحتياجات المتضررين. ولن أذكر أسماء جميع البلدان والمنظمات التي هبت لتقديم العون لئلا أنسى بعضها، ولكن أرجو أن تعرفوا أننا نشكرهم جميعا.

واسمحوا لي أن أدعو المجتمع الدولي إلى البقاء ملتزما التزاما جماعيا تجاه هايتي لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الإنسانية الفورية ودعم عملية إعادة الإعمار التي تعكف حكومة بلدنا على العمل بشأنها. لقد أطلقت، بالتعاون مع شركائنا التقنيين والماليين، عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث. وخلال الأسابيع القليلة القادمة، ينبغي أن نتلقى تقييما شاملا للاحتياجات للبدء في إعادة الإعمار. ونحن بحاجة إلى إعادة بناء أفضل وأكثر مرونة لتحمل التهديدات المناخية والكوارث الطبيعية عموما بشكل أفضل. وهنا أيضا، نعول على تضامنكم النشط، من خلال الآليات القائمة والالتزامات الجديدة.

والتركيز على إعادة الإعمار في شبه الجزيرة الجنوبية لا يمكن، بل لا ينبغي أن يجعلنا ننسى أن مكافحة الفقر وتوليد الثروة يظلان من الأولويات الرئيسية للحكومة. ولهذا السبب سنواصل العمل على تهيئة بيئة تحقق الانتعاش الاقتصادي وتجتذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. إن سكان بلدنا فتيون. ويحتاج الشباب إلى وظائف لائقة وآفاق أفضل.

السيد الرئيس،

نحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى نظام متعدد الأطراف أقوى وأكثر فعالية لتمكين الدول الأعضاء في المنظمة من وضع استراتيجيات مشتركة للتصدي لهذه التحديات الرئيسية في إطار رؤية شاملة لعالم أفضل للجميع، مع التأكيد من جديد على التزامنا الجماعي بتعددية أطراف قوية ومتجددة.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في تطلعات جمهورية الصين/تايوان، الراغبة في القيام بدور مهم في مبادرات منظمتنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتنمية فيما بين الأمم، وهي قادرة على ذلك.

وفي الختام، أذكر بأن تعددية الأطراف قد أُكدت لأكثر من ثلاثة أرباع قرن كآلية أساسية للعلاقات فيما بين الدول. وتظل الأمم المتحدة الأداة الحكومية الدولية والعالمية الرئيسية لنبني معا عالما أكثر عدلا وسلاما وأخوة. فلنتأكد من أن باستطاعتها أن تواصل الاضطلاع بدورها كمحفل لشعوب الأمم المتحدة، حيث يمكننا معا إيجاد حلول مشتركة لمشاكلنا المشتركة.

وشكراً لكم.

المرفق السادس

كلمة السيد إسماعيل صبري يعقوب، رئيس وزراء ماليزيا

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

مقدمة

أشارك من سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد فولكان بوزكير على تفانيه وقيادته ونجاحه في إنجاز أعمال الدورة الماضية التي تمت في ظل ظروف صعبة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وترحب ماليزيا بموضوع الجمعية العامة لهذا العام – "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس، وتنشيط الأمم المتحدة". ويقف هذا الموضوع بمثابة تذكير صارخ بما يتعين القيام به والطريق الطويل الذي أمامنا.

السيد الرئيس،

ماليزيا ملتزمة التزاما كاملا بإدارة هذه الجائحة الفتاكة والتغلب عليها والتعافي منها. فلا أحد آمن ما لم يكن الجميع في مأمن.

السيد الرئيس

إن ماليزيا ملتزمة التزاما كاملا بإدارة هذه الجائحة الفتاكة والتغلب عليها والتعافي منها. ولن يسلم أحد ما لم يسلم الجميع. فيجب علينا أن نخوض هذه المعركة من دون هوادة. وتدعونا مهمتنا المشتركة في هذه الأوقات غير المسبوقة إلى إدراك أن البشرية أسرة كبيرة ممتدة. وبهذه الروح أشرنا نحن في ماليزيا إلى أنفسنا، بوعي شديد، باسم "كيلورغا ماليزيا". فمعا، وبوضع خلافاتنا جانبا، سنحمي الأرواح وسبل العيش. وسنكفل لا أن تتعافى ماليزيا فحسب، بل ستزدهر مع خروج العالم من أعماق الجائحة.

ولكنني، السيد الرئيس، لست هنا لأتكلم فقط عن ماليزيا. إنني هنا لأدعو أنفسنا إلى العمل معا بروح "أسرة عالمية"، للتصدي لتحديات عدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي والحوكمة العالمية العميقة الجذور.

كوفيد-١٩ ودبلوماسية الصحة

في العام الماضي، تكاتف المجتمع الدولي مع تعهد بمكافحة كوفيد-١٩ معا. وتوحيد التزامنا؛ وبدء التوزيع الجاد للقاحات؛ وتقاسم وتبني أفضل الممارسات. وكان ينبغي لنا أن نكون في طريقنا إلى التعافي. وما يحزن أن الواقع اليوم هو أننا بعيدون عن كسب المعركة ضد هذا الفيروس القاتل.

فتَنَفُّسُنا الصعداء على أنه تم تطوير اللقاحات في وقت قياسي أُتبِع سريعا بأسى جراء توزيعها التمييزي. فعلى الرغم من أن معظم الدول المنتجة للقاحات، علاوة على تلك التي تملك الوسائل المالية، قد حققت قدرا من النجاح، فإن غالبية سكان العالم، بشكل رئيسي من البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نموا، ما زالوا بلا تطعيم.

غير أنه ينبغي ألا ينصب تركيزنا على اللقاحات فحسب. فهناك جوانب أخرى للصحة تتطلب اهتمامنا. فالعديد من التحديات الصحية تتجاوز الحدود الوطنية. وما كوفيد-١٩ سوى آخر التحديات التي تواجهنا. فقبل ذلك، كان على المجتمع الدولي أن يتعامل مع حالات تفشي أخرى خطيرة، لها أبعادها الأمنية والاجتماعية – الاقتصادية الفريدة.

ويجب على هذه الأسرة العالمية أن توحد جهودها، مع تزايد وتيرة التهديدات الصحية العالمية، وتنخرط في دبلوماسية صحية أكثر فعالية. ويجب علينا أن نكفل تعاونا أكبر، ليس فقط لإنهاء هذه الجائحة، بل كذلك بشأن مجموعة من المسائل الأخرى المتصلة بالصحة. وتشتمل هذه المسائل على توسيع قدرة الدول في مجال الصحة العامة، وتحديدا بتعزيز إمكانية وصولها إلى التكنولوجيا والمعارف ذات الصلة.

إننا حقا بحاجة إلى اعتبار الصحة العامة من المنافع العامة العالمية بدلا من أن تكون حكرا على فرادى الدول. ولهذا السبب، ستضطلع ماليزيا بدور أكثر بروزا وستشارك بنشاط أكبر في الدبلوماسية الصحية، وسيكون نهجنا أكثر تعددا في التخصصات من حيث طبيعته وسيشرك أصحاب المصلحة الأكثر صلة.

أما بالنسبة ل كوفيد-١٩، فلا يمكننا أن ننتظر سلالة أكثر فتكا لتظهر وتزهق المزيد من الأرواح. فيجب علينا أن نتصرف الآن.

تزايد أوجه عدم المساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

السيد الرئيس

إن السبيل إلى تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لم يكن سهلا بادئ ذي بدء. ومع ذلك، أحرزنا تقدما مطردا. بيد أن كوفيد-١٩ عكس اتجاه العديد من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. فقد أدت الجائحة إلى تضخيم أوجه عدم المساواة وعدم اليقين الموجودة أصلا. ووسعت الفجوة بين "من يملكون ومن لا يملكون". وقد دفعت درجات متفاوتة من أوجه القصور في الحكم والضمان الاجتماعي

بالسكان إلى الفقر مرة أخرى. وغني عن القول أننا بعيدون الآن عن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ أكثر مما كان عليه حالنا سابقا.

وعلى غرار بقية العالم، لم يسلم اقتصاد ماليزيا. ففي عام ٢٠٢٠، انكمش الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بنسبة ٥,٦ في المائة. ويمثل هذا أسوأ انخفاض منذ أكثر من ٢٠ عاما منذ الأزمة المالية الآسيوية.

ومنذ بداية الجائحة، اتخذت ماليزيا نهجا حكوميا ومجتمعيا كاملا في معالجة هذه الأزمة غير المسبوقة. وقد نفذنا استراتيجية واضحة ركزت على ثلاثة محاور. أولا، قمنا بتوسيع نظام تقديم الرعاية الصحية لمنع انتشار المرض ورعاية المصابين؛ ثانيا، نفذنا ضخا ماليا استراتيجيا لحماية الاقتصاد؛ وثالثا، قمنا بحماية سبل عيش الناس.

وبذلك، قدمنا حزم تحفيز اقتصادي بقيمة حوالي ١٣٠ مليار دولار أو ٣٦٪ من ناتجنا المحلي الإجمالي. وكفلنا نموا شاملا من خلال التصدي للفقر، مع توفير شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات الضعيفة. وتؤدي هذه الحزم كذلك دورا هاما في مساعدة المؤسسات على البقاء واقفة على قدميها خلال هذه الأوقات الصعبة.

وبعد مرور عامين تقريبا على انتشار الجائحة، ندرك أننا بحاجة إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على سلامة شعبنا في الوقت الذي نحمي فيه سبل عيشه. وبذلك، أدخلت ماليزيا خطة الإنعاش الوطنية بوصفها استراتيجية خروج البلد من الجائحة. ويشمل ذلك تسريع معدلات التطعيم، التي بلغت أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة يوميا في الأسابيع الأخيرة. كما يشمل إعادة فتح القطاعات الاقتصادية الرئيسية لإنعاش الاقتصاد. ومن دواعي سرورنا أنه قد أثني على هذه الجهود وسعينا إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خلال استعراضنا الوطني الطوعي في تموز/يوليه من هذا العام.

العمل المناخي

وعلى ذلك، فإن إعادة بناء الحياة والاقتصادات بعد الجائحة لن يكون أمرا سهلا. بل إن التحديات أكبر بالنسبة للبلدان الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية. ومن المؤكد أن جهود الإنعاش ستكون أكثر صعوبة، وبالتالي، تتطلب مزيدا من الوقت والموارد لكي تكون نافذة المفعول.

وبالنسبة لماليزيا، فإن تعميم الاستدامة أمر أساسي لضمان الانتقال السلس إلى نظام إيكولوجي اجتماعي – اقتصادي أكثر مراعاة للبيئة. لقد وضعنا خططا طموحة لتسهيل الانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة ومنخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ. وقد أدخلنا سياسات تشمل مفهوم الاقتصاد الدائري، الذي سيدفع مبادرات التخفيف والتكيف في مدننا. إننا واثقون من أنها ستسهم إسهاما كبيرا في جعل ماليزيا دولة منخفضة الكربون بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا إلى العالم النامي للقيام بمبادرات مستدامة. ويتماشى ذلك مع مبدأ الإنصاف المتمثل في "المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة".

نزع السلاح النووي

السيد الرئيس

لا يزال تطوير الأسلحة النووية ونشرها يشكلان تهديدا للبشرية جمعاء. فبالنظر إلى الأزمة الصحية العالمية، نجد أنه من المحبط أن تنفق مليارات الدولارات لصيانة الأسلحة النووية وتحديثها، بدلا من إنفاقها على إنقاذ الأرواح وسبل العيش.

إن ماليزيا تؤيد الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والتأكيد على أنها لن تنتج مرة أخرى. فهذا هو الضمان الوحيد ضد العواقب الكارثية الناجمة عن استخدامها. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب ماليزيا بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في وقت سابق من هذا العام.

وتعيد ماليزيا تأكيد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسنسعى جاهدين، بوصفنا رئيسة للجنة الرئيسية الأولى (١) المعنية بنزع السلاح النووي للمؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، إلى جمع الدول الأطراف وبذل قصارى جهدنا لتوجيه المداولات نحو تحقيق نتيجة مثمرة.

التعايش السلمي ووقف إطلاق النار على الصعيد العالمي

السيد الرئيس

ظلت ماليزيا تؤمن إيمانا راسخا على الدوام بكل الجهود والمبادرات التي تنهض بالتعايش السلمي بين الأمم؛ وبين الشعوب المختلفة؛ وبين الأديان والثقافات المختلفة.

وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا، بوصفها بلدا متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق والأديان، بأن ما ظللنا نمارسه يمكن كذلك تطبيقه على العالم بأسره. وفي الوقت نفسه، نحن من أشد المؤيدين للتعددية. فتعددية الأطراف والتعايش السلمي يعزز أحدهما الآخر. وعلينا أن ندرك أنه ينبغي لنا، مع تقدمنا أكثر، أن نكون أكثر تكاملا وقوة كمجتمع دولي.

ويجب أن يكون الاحترام والتفاهم المتبادل العمود الفقري والجوهر في تفاعلاتنا وخطابنا. ونعتقد أن التنوع يمكن أن يكون مصدرا قويا للقوة والقدرة على الصمود. ولذلك، فإننا نحتاج إلى إلقاء نظرة أعمق على الصفات العديدة التي تشكل مجتمعنا الدولي.

فلم يعد كافيا أن نتسامح مع الاختلافات، بل ينبغي لنا بدلا من ذلك أن نتعلم الاحتفاء بها ومعاملتها بفضول حقيقي واحترام هادف. وقد حان الوقت، في خضم أوجه عدم اليقين العالمية، لكي نعمل ونعزز جهودنا من أجل العيش معا في سلام ووئام.

وبناء على ذلك، ستواصل ماليزيا بذل كل ما في وسعها لتعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات في سياق سياستها الخارجية. وبهذا النهج، ستواصل ماليزيا التمسك بمبادئها الأساسية المتمثلة في الدفاع عن سيادة الأمة ومصالحها، والحفاظ على علاقات جيدة، بما في ذلك تعزيز التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم فيما بين جميع الشعوب والجهات الفاعلة في جميع الأمم. وماليزيا، كدولة عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ملتزمة بالحفاظ على منطقة الرابطة بوصفها منطقة سلام وحرية وحياد.

وتؤكد ماليزيا مجددا التزامها بتحقيق السلام والأمن والرخاء العالمي من خلال مواصلة قيادة الجهود الرامية إلى إصدار بيان مشترك حول وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في حزيران/يونيه من هذا العام. ونعتقد اعتقادا قويا أن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتكلم بصوت واحد بشأن الحاجة إلى وقف فوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم. وهذا من شأنه أن يسمح للحكومات وجميع أصحاب المصلحة بتركيز اهتمامهم على مكافحة العدو الأكثر فتكا للبشرية.

الحالة في ميانمار وقضية الروهينغيا

ومع ذلك، سيدي الرئيس، من المؤسف أننا بعيدون عن تحقيق وقف إطلاق النار العالمي هذا. إذ لا تزال أماكن كثيرة تعاني من عدم الاستقرار. وتظل الحالة في ميانمار تثير قلقا بالغا.

ولا يسع ماليزيا أن تؤكد بما فيه الكفاية على أهمية احترام إرادة شعب ميانمار ومصالحه. وهناك حاجة إلى إيجاد حل سلمي، لا سيما نظرا لما يواجهه من تحديات عديدة.

وتشعر ماليزيا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية، التي تزداد تفاقما الآن بسبب نظام الرعاية الصحية في ميانمار، الذي استُنزِف. ومن الضروري جدا أن تصل المعونة إلى المحتاجين.

ومما يثير القلق بنفس القدر أزمة اللاجئين التي اجتاحت ميانمار منذ النزوح الجماعي للروهينغيا في عام ٢٠١٧. وتستضيف ماليزيا حاليا أكثر من ٠٠٠ ١٥٤ لاجئ من ميانمار، يشكلون ٨٦ في المائة من اللاجئين في البلد. وأكثر من ٦٦ في المائة من هؤلاء ينتمون إلى أقلية الروهينغيا العرقية، وهذا مجرد تقييم حذر.

وقد اتخذت الدول الأعضاء في الرابطة خطوات للتعاون مع الأطراف الرئيسية في هذا النزاع على تقديم المساعدة حيثما أمكن. وتؤيد ماليزيا تأييدا كاملا عمل المبعوث الخاص لرئيس الرابطة بشأن ميانمار. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق لأن السلطات لم تسمح بعد للمبعوث الخاص للرابطة بزيارة البلد. ونحث السلطات

على قبول الزيارة ومساعدة المبعوث الخاص في مهامه، فضلا عن الإسراع في تنفيذ "توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط".

القضية الفلسطينية

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، تشعر ماليزيا بالفزع إزاء مقتل عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في أعقاب الهجمات الوحشية التي شنتها إسرائيل في أيار/مايو من هذا العام. وندين بشدة الانتهاكات والاعتداءات المتكررة من جانب القوات الإسرائيلية والمستوطنين ضد المصلين الفلسطينيين في المسجد الأقصى. ويمثل العدوان المستهدف على المصلين في الواقع ازدراء لجميع المسلمين، أو لأي دين محب للسلام.

وفي الواقع، لنكن صريحين حقا بشأن ما يحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن القمع المنهجي للفلسطينيين على مدى سنوات عديدة من خلال السياسات التمييزية؛ وحرمانهم من الحقوق المدنية الأساسية؛ وفرض الشروط القاسية؛ ومصادرة الأراضي على نطاق واسع؛ والأفعال غير الإنسانية التي ارتكبت ضدهم ترقى إلى جريمة الفصل العنصري. نعم، سيدي الرئيس، الفصل العنصري لا يزال موجودا في هذا العالم ومعظمنا يغض الطرف عن ذلك.

وتؤكد ماليزيا مرة أخرى وجوب مساءلة إسرائيل عن جميع أخطائها، بما في ذلك انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي.

ونرحب بإنشاء مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق دولية لإجراء تحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان خلال الأزمة التي استمرت ١١ يوما.

وتواصل ماليزيا الدعوة إلى نشر حضور دولي مؤقت في مدينة القدس، لرصد وقف الأعمال العدائية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر وسعا لكفالة سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم وكرامتهم ورفاههم.

وفي حين اضطرت الأجيال إلى تحمل هذا القمع، فقد حان الوقت لكي نولي اهتماما لأصوات وأدوار الجيل الأصغر سنا من الفلسطينيين. لقد حان الوقت لمنحهم مستقبلا أفضل. إنهم يعانون في ظروف معيشية مروعة في ظل الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني منذ سنوات عديدة، ولا يمكننا أن نسمح باستمرار ذلك إلى أجل غير مسمى.

لقد دعمت ماليزيا الفلسطينيين وتضامنت معهم، وستواصل دعمها وتضامنها الثابتين.

الحالة في أفغانستان

وبالانتقال إلى الحالة في أفغانستان، تشعر ماليزيا بالفزع إزاء الهجوم الإرهابي الذي وقع خارج مطار حامد كرزاي الدولي الشهر الماضي. وأسفر الهجوم عن خسائر في الأرواح البريئة، كما أصيب عدد أكبر بكثير. وتتقدم ماليزيا بأحر تعازيها لأسر الضحايا المكلومة. ونتمنى أيضا للمصابين شفاء تاما.

وتدين ماليزيا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن السماح بتحويل المنطقة إلى مرتع خصب لتوالد الإرهاب مرة أخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لدعم أفغانستان في وقت الحاجة هذا، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب. وفي هذا الشأن، فإن ماليزيا على استعداد لتقديم مساعدتها والقيام بما في وسعها.

إصلاح الأمم المتحدة: تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن

سيدي الرئيس،

لقد مر على وجود الأمم المتحدة أكثر من ٧٥ عاما. وخلال ذلك الوقت، تغير العالم تغيرا كبيرا. وبناء عليه، يتعين على الأمم المتحدة أن تواكب العالم سريع التغير في الوقت الذي لا تزال تواجه فيه أزمة توقعات. والإصلاح ضروري لتعزيز فعالية الأمم المتحدة كمنظمة متعددة الأطراف، وتحقيق المزيد من الشفافية لها وتعزيز مصداقيتها. وفي هذا الشأن، يجب أن نعمل معا لإصلاح المنظمة، ونأمل أن تبدي الدول الأعضاء انفتاحا ومرونة وإرادة سياسية من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار على الصعيد الدولي.

الخاتمة

سيدي الرئيس،

خلال عملية إنشاء الأمم المتحدة كنا نتطلع إلى إنقاذ البشرية من ويلات الحرب. واليوم، نعوّل على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لإنقاذ البشرية من ويلات الجائحة العالمية.

وقد أظهرت الجائحة أننا بحاجة إلى تحسين تصميمنا على تعزيز التعاون الدولي وتعددية الأطراف، واعتبار أنفسنا أسرة الأمم.

وفي الوقت نفسه، يجب جعل الأسرة العالمية تنعم بالمزيد من السلام والازدهار والاستدامة والإنصاف. ويجب أن نوحد صفوفنا ونعزز وحدتنا وتماسكنا. ويجب أن نعيش في تعايش سلمي. وعندئذ فقط ستسنح لنا الفرصة للنجاح.

وشكرا لكم.

المرفق السابع

خطاب السيد فانخام فيفافانه، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

سيدي الرئيس

أود في البداية، باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أن أهنئكم، يا سعادة السيد عبدالله شاهد، على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنني على ثقة من أنكم بخبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستتمكنون من قيادة المداولات بنجاح كبير. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسعادة السيد فولكان بوزكير، على رئاسته الناجحة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

سيدي الرئيس،

لقد مر ما يقرب من عامين على حلول جائحة كوفيد-١٩ وتعايشنا معها، وقد أودت بحياة أكثر من ٤,٥ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، وسببت ضغطا غير مسبوق على نظام الرعاية الصحية لدينا، وعطلت السلسلة الاقتصادية العالمية، وجعلت المزيد من الناس فقراء، وأعاقت التفاعل الجسدي بين الناس، وخلقت حالة من الفوضى وانعدام الثقة المتبادل. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الحالات قد حدث من قبل في تاريخ البشرية، فإن ما نواجهه الآن يعتبر أشد الأزمات حدة ولا يزال يستحيل التنبؤ بالفترة التي سيستغرقها دحرنا لها في نهاية المطاف. ومع ذلك، استقينا دروسا كثيرة من السنتين الماضيتين. والدرس الرئيسي الذي استخلصناه منهما هو دعم التعاون الحقيقي فيما بين الجميع في المجتمع المحلي والدولي. إن الانقسام والتحيز والعداء المتبادل لن يجعلنا نستسلم فقط لكوفيد-١٩، بل قد يؤدي أيضا إلى كارثة للبشرية. وقد علمتنا الدروس المستفادة من الجائحة أنه حيثما توجد الوحدة والتعاون والدعم المتبادل، يسود النجاح في احتواء مرض فيروس كورونا.

السيد الرئيس،

يسعدني أن ألاحظ أن المجتمع الدولي قد أولى اهتماما كبيرا خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وكان مصمما على مكافحة الجائحة واحتوائها. وقد أصبحت هذه المسألة جدول أعمال دوليا في جميع المنتديات، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، حيث تناقش التدابير والحلول الوقائية ويُتفق عليها. وقد زودنا ذلك بالتشجيع والزخم للانتصار على جائحة كوفيد-١٩ في المستقبل القريب. ومن الواضح أن الالتزام العالمي بتعزيز التعاون قد تحول إلى إجراءات عملية، مثل تبادل المعلومات والدروس المستفادة وتنفيذ مختلف التدابير الوقائية، بما في ذلك توفير الدعم الطبي واللقاحات والأدوية، فضلا عن اعتماد تدابير التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي مرض فيروس كورونا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وشعبها، عن خالص امتناني وتقديري للمجتمع الدولي والبلدان الصديقة، بما فيها المنظمات الدولية على تقديم المساعدة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في مختلف المجالات، مما مكن بلدنا من احتواء تفشي المرض على مستوى يمكن التحكم فيه. وهذا انعكاس للمساعدة الملموسة الفعالة والتعاون الحقيقي من جانب المجتمع الدولي، وآمل أن تستمر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تلقي المزيد من الدعم في المستقبل.

السيد الرئيس،

على الرغم من أن مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في العديد من البلدان قد اكتسبت زخما إيجابيا، لن نتغلب على هذه الأزمة إذا لم نواصل تعزيز تعاوننا ومساعدتنا المتبادلة، على الصعيدين السياسي والتقني. وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أحث المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي فيها علوم طبية متقدمة وجميع العلماء في جميع أنحاء العالم، على بذل جهود متضافرة لمكافحة كوفيد-١٩، ولا سيما في البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية، بما في ذلك التعاون بشأن تتبع منشأ مرض فيروس كورونا. وينبغي لنا أن نتجنب عملية إلقاء اللوم وتسييس مسألة كوفيد-١٩ التي قد تؤدي إلى خطاب سياسي. ونحن متحمسون لرؤية جميع علماء الطب في جميع أنحاء العالم، يأتون للعمل معا بشكل وثيق في إيجاد سبل لحماية حياة الناس دون تمييز.

ومن ناحية أخرى، دمر كوفيد-١٩ السلسلة الاقتصادية العالمية طوال العامين الماضيين، مما أجبر كل بلد في العالم على أن يشهد ركودا اقتصاديا. وقد أحدث آثارا مباشرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بما فيها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتم تقويض التقدم الذي أحرز قبل مرض فيروس كورونا في تنفيذ الالتزامات الدولية، أي أهداف التنمية المستدامة وغيرها. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة هذه البلدان على التعافي من هذا الأثر كانت ضئيلة. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى إيلاء أهمية لتعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا والاهتمام بها لتمكينها من التغلب على آثار كوفيد-١٩.

السيد الرئيس،

وكما ذكر أعلاه، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، على غرار العديد من البلدان الأخرى، قد تأثرت بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد تعرض النمو الاقتصادي الوطني، وكذلك التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لتقويض كبير على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة لاو، مثل اعتماد التدابير القصيرة والطويلة الأجل، التي تشمل إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية الخمسية، فضلا عن استراتيجية التنمية لعام ٢٠٢٥ ورؤية عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، بُذل جهد لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بهدف رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا في المستقبل

القريب. وعلى الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد استوفت بنجاح جميع المعايير الثلاثة لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في الاستعراض الثاني في شباط/فبراير ٢٠٢١، لا تزال لدينا شواغل بشأن آثار كوفيد-١٩ التي قد تضعف كفاءة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في البقاء على المسار الصحيح في جميع المعايير الثلاثة المقررة.

ومع ذلك، وفي ظل هذه الظروف الصعبة والشاقة، واصلت حكومة لاو جهودها لتنفيذ خطة التنمية الوطنية التاسعة التي مدتها خمس سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٥) والتي اعتمدتها الجمعية الوطنية مؤخرا، في حين جُعلت مسألة معالجة القيود الاقتصادية والمالية ومكافحة المخدرات جدول أعمال وطني، يدعو الأفراد من جميع مناحي الحياة على الصعيد الوطني إلى التنفيذ الفعال لهذه الأولوية الوطنية. وإني إذ أغتنم هذه الفرصة، أود أن أطلب من المجتمع الدولي، أن ينظر في استمرار دعمه ومساعدته لحكومة وشعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لكي يتحول هدفنا وجدول أعمالنا الوطني إلى حقيقة واقعة.

السيد الرئيس،

وفى سياق التعاون الإقليمي، شاركت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنشاط وأسهمت بمسؤولية كبيرة في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخاصة في الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيزهما في المنطقة، لخلق بيئة مواتية للتعاون الإنمائي للدول الأعضاء في الرابطة. وعلاوة على ذلك، تعلق الرابطة أهمية على التعاون من أجل الوقاية من مرض فيروس كورونا والتصدي له، وكذلك تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد انحساره، بهدف بناء الرابطة مجتمعا ذا أساس قوي للمستقبل بالتقيد بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الرابطة في أعقاب التكامل والترابط الدوليين المتزايدين باستمرار. وفي الوقت نفسه، تلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالحد من التفاوت الإنمائي، وتعزيز الاتصال الإلكتروني بين بلدان الرابطة وبين الأقاليم، وبذل كل الجهود في استخدام الإمكانات داخل المنطقة إلى جانب الإمكانات الخارجية في تنفيذ المبادرة الرابعة لتكامل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والخطة الرئيسية للرابطة المعنية بالاتصال الإلكتروني لعام ٢٠٢٥، بهدف إيجاد فرصة لتعزيز تنمية الهياكل الأساسية والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وفي هذا الصدد، تواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تطوير هياكلها الأساسية الاقتصادية من أجل تيسير التكامل الإقليمي ودون الإقليمي بكفاءة من خلال أطر التعاون المختلفة. ومن بين الأحداث البارزة في الأشهر المقبلة افتتاح خط السكك الحديدية فائق السرعة بين الصين ولاوس الذي سيجري بحلول نهاية عام ٢٠٢١، والذي سيمثل أول خط سكة حديد في لاوس وبدء عهد جديد في إطار رؤية تحويل بلد غير ساحلي إلى بلد مترابط برا من أجل زيادة تعزيز التيسير الأفضل للتجارة الإقليمية.

السيد الرئيس،

وفي خضم الأوضاع العالمية الراهنة التي ترزح تحت وطأة التعقيد والنزاعات ووجهات النظر المختلفة، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية متمسكة بسياستها الخارجية من أجل السلام والاستقلال والصداقة والتعاون، وكذلك بمبادئ حل النزاعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وتعتقد دائما أن السلام والأمن هما الأولوية القصوى والشرطان المسبقان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد. ولذلك، فإن المفاوضات بالوسائل السلمية والحوار بصدق أمران محوريان في كفالة السلام والتعاون. إن العزلة والمواجهة والجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على بلد واحد لا تعود بالفائدة على أي أطراف معنية والمجتمع الدولي ككل. ومع دعمنا المستمر إلى جانب المجتمع الدولي، نحث على رفع الحظر الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا، بهدف تمكين البلد من احتواء اندلاع مرض فيروس كورونا ومواصلة التنمية الذاتية، والقيام بتعاون اقتصادي وتجاري واستثماري مع بلدان أخرى دون أي قيود من أجل تحقيق فوائد ملموسة للشعب في هذا البلد وفي المنطقة.

لقد أسفر النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده لعقود عديدة عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات للفلسطينيين والإسرائيليين، وكان ينبغي حله بالوسائل السلمية. وتدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مرة أخرى الأطراف المعنية إلى استئناف الحوار وبناء الثقة المتبادلة لحل القضية الرامية إلى تحقيق إقامة دولتين تتمتعان بالسيادة هما فلسطين وإسرائيل، وتتعايشان سلميا بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد الرئيس،

تولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية للتصدي لتغير المناخ من خلال دمج الالتزام بموجب اتفاق باريس في خطتها للتنمية الوطنية والاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠، خفضت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣٤ في المائة بالمقارنة مع خط الأساس للانبعاثات. وعلاوة على ذلك، قدمت الحكومة إلى الأمم المتحدة مساهمة محددة وطنياً بشأن تغير المناخ، تستهدف فيها خفض ٦٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠. وهذه خطوة أخرى رائعة من جانب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للمساهمة في معالجة مسألة تغير المناخ والتمسك بالتزامها بموجب اتفاق باريس. وفي هذا الصدد، تحث جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بإخلاص جميع البلدان في جميع أنحاء العالم على تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الالتزام باتفاق باريس من أجل منع وقوع الكوارث الطبيعية الشديدة وآثارها المدمرة على كوكبنا وتقليل ذلك إلى أدنى حد.

السيد الرئيس،

لدي ثقة راسخة بأن دعم تعددية الأطراف وحل النزاعات بالوسائل السلمية والتعاون الإنمائي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، كل ذلك يظل آلية حقيقية ووثيقة الصلة بالنسبة لنا لمعالجة ومكافحة الأزمة العالمية

التي نواجهها، بهدف تلبية التطلعات المشتركة للبشرية إلى مستقبل يعيش فيه جميع الناس في سلام وازدهار. وستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الإسهام بنشاط في تعزيز التعاون تحت رعاية الأمم المتحدة. وبهذه الروح، أود أن أشير مجددا إلى ترشحنا لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥. ويُظهر هذا بوضوح عزمنا واستعدادنا البالغين لتقديم مساهمة كاملة ونشطة في المهام النبيلة للأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لترشيحنا ونأمل في إتاحة الفرصة لنا للمساهمة بنشاط في عمل المجلس.

شكراً لكم.

المرفق الثامن

خطاب السيد عبد الله آدم حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أصحاب الجلالة الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدنا أن نخاطبكم وقد مضى أكثر من عامين على ثورة ديسمبر المجيدة، التي مهرتها دماء السودانيين بكل فئاتهم، فجاءت تعبيراً صادقاً عن آمال وتطلعات شعبنا في الحرية والسلام والعدالة. كما يطيب لنا أن نتقدم إليكم بالتهنئة الصادقة، معالي السيد عبد الله شهيد، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة، متمنين لكم كل توفيق وسداد، آملين أن تكلل أعمال هذه الدورة بكل نجاح. ولا يفوتنا أن نعرب عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلها سلفكم، سعادة السفير فولكان بوزكير، رئيس الدورة السابقة.

تأتي مداولات هذه الدورة وما زالت آثار جائحة كورونا الفتاكة تلقي بظلالها على كافة مناحي الحياة، لا سيما في الدول الفقيرة، وللتصدي لأخطار الفيروس الذي أخذ يظهر بعينات متغيرة، في الوقت الذي تكابد فيه دول العالم الفقير لتأمين الحصول على اللقاح اللازم لشعوبها. إن السبيل الوحيد لتحقيق شعار: (تكلم بالإنكليزية) "لا أحد آمن حتى يصبح الجميع في أمان" (تكلم بالعربية) هو سبيل التعاون الدولي وتحكيم آليات العمل متعدد الأطراف، بدءاً من توفير اللقاح للدول النامية وانتهاء بإعادة بناء ما خربته الجائحة على أسس يراعى فيها تنفيذ الأطر الاقتصادية الدولية القائمة، وعلى رأسها أجندات التنمية المستدامة، بطرائق خلاقة تعتمد على الاستدامة وسلامة البيئة. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعم شعار هذه الدورة وموضوعها الأساسي والذي غطت عناصره الخمسة انشغالات الدول الأعضاء في هذه المنظمة بشكل واف، كما تغطي كذلك الركائز الثلاث لمنظمتنا الدولية: حفظ الأمن وتحقيق التنمية وصيانة حقوق الإنسان.

وفي سياق مكافحة الجائحة، فإننا نجدد دعمنا وتقديرنا لمنظمة الصحة العالمية، ونشيد بدورها الفعال الذي اضطلعت به خلال تفشي هذه الجائحة منذ بداياتها، والدعم الفني الذي ظلّت تقدمه للدول المتأثرة. كما نتقدم بالشكر لكل الدول والمنظمات التي قدمت لنا ولسوانا من دول العالم الثالث الدعم والسند في المجال الصحي.

السيد الرئيس،

تواصل حكومتنا الانتقالية تنفيذ سياساتها الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي وسيادة حكم القانون وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان، بجانب العمل على معالجة التشوهات الهيكلية الموروثة في بنية الاقتصاد السوداني. وتستهدف مجمل هذه البرامج والسياسات بناء سودان آمن مستقر ينعم فيه الجميع بالسلام والرخاء، ويتمتع فيه المواطنون بالحرية والعدالة، على النحو الذي عبرت عنه شعارات ثورة ديسمبر المجيدة.

وحيث أن هذه الإصلاحات قد أثرت على الشرائح الضعيفة في المجتمع، فقد قمنا بتدشين برامج تهدف لتوفير الحماية الاجتماعية من خلال دعم الشرائح الضعيفة، وذلك بمساعدة الشركاء الإقليمين والدوليين، ولا شك في أن هذه المعالجات تتطلب دعماً من المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

فيما يتصل بحماية المدنيين وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون، فإن جهودنا تتواصل لإجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية وتعزيز أطر حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق العدالة. وفي هذا السياق، واتساقاً مع الصكوك الإقليمية والدولية، فقد أنشأنا الآلية الوطنية لحقوق الإنسان والتي ضمت في عضويتها جميع الأطراف الوطنية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالبلاد. فقد صادقنا في الأشهر القليلة الماضية على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

إننا عازمون كذلك على مواصلة العمل لتحسين الأوضاع الأمنية في دارفور من خلال تطبيق اتفاقية جوبا للسلام، وجمع السلاح، وتحقيق العدالة والمحاسبة، وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين بمشاركة أطراف اتفاقية جوبا للسلام.

السيد الرئيس،

منذ تولي الحكومة الانتقالية للسلطة في السودان، انتهجنا سياسة خارجية قوامها الاحترام المتبادل والتعاون، وهدفها المركزي تحقيق المصلحة العليا للسودان وإعلاء قيم حسن الجوار والتعاون الإقليمي، متأسّين في ذلك بمبادئ ثورتنا السلمية المجيدة ووثيقتها الدستورية.

وعلى صعيد المحور الإنساني، فإننا نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية وكافة المنظمات الدولية ومجتمع المانحين، على مساندتهم ودعمهم لحكومة الثورة في جهودها لمعالجة أوضاع النازحين واللاجئين والعائدين إلى مواطنهم الأصلية. ونشير في هذا السياق إلى أن حكومة الثورة قد سارعت أولاً برفع كل القيود والعراقيل التي كانت تعيق عمليات إيصال المساعدات الإنسانية للمتأثرين في مناطق النزاعات. وفي إطار هذا المحور، فإن الدولة قد عالجت ضمن خطتها الوطنية موضوع تحسين بيئة العمل الإنساني وتوفير مطلوباته من خلال تبني مشروعات الحلول المستدامة للنازحين وتوفيق أوضاعهم وفقاً لما نصّت عليه الصكوك الدولية واللوائح المنظمة للعمل الإنساني. وفي هذا السياق، أشير إلى الترتيبات الجارية

لعقد اجتماع رفيع المستوى لإيجاد حلول مستدامة للاجئين والنازحين العائدين والمجتمعات المستضيفة بمبادرة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

السيد الرئيس،

إن قضية اللاجئين تشكل أحد أهم القضايا الاستراتيجية ذات التأثير المباشر على الأمن القومي والاقتصاد والبنية التحتية والقطاع الخدمي بالبلاد. وكما تعلمون فإن السودان، بحكم موقعه بالإضافة لعوامل أخرى، ظل ملاذاً لأعداد كبيرة من اللاجئين من دول الجوار التي تواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية.

وتمثل المجتمعات المستضيفة الخط الأول في توفير الحماية والتضامن للاجئين، وتتقاسم معهم الموارد رغم محدوديتها، غير أنها لم تحظ بالدعم اللازم، إذ أن وضع اللاجئين بالمعسكرات أفضل بكثير من المجتمعات المستضيفة، مما يستدعي من المجتمع الدولي المساهمة الفاعلة في تنمية هذه المجتمعات في إطار المشاركة في تحمل الأعباء.

ونشير هنا إلى أنه على الرغم من إطلاق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نداء للمجتمع الدولي، في العام الماضي، لجمع تمويل لمقابلة الاحتياجات، إلا أن حجم الاستجابة كان دون المطلوب بكثير. ومن هذا المنطلق، فإن السودان يناشد الأسرة الدولية وكل المنظمات العاملة في الشأن الإنساني والمانحين إلى توفير الدعم اللازم وحشد الموارد لمجابهة التحديات التي يفرضها هذا الوضع الإنساني الطارئ.

السيد الرئيس،

إننا نعلق أهمية كبرى على مسألة سيادة حكم القانون على المستويين الوطني والدولي. ونبذل لذلك جهودا مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية، بغية تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والاتفاقيات الدولية. وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة بالداخل تنهض بها الجهات ذات الصلة في مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها، باعتبار أن تحقيق سيادة القانون على المستوى الوطني هي مسؤولية الدول والحكومات. وفي إطار سيادة حكم القانون، لا سيما في جانبه الإنساني، فقد انضم السودان لعدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تساعد في تحقيق ذلك. فعلى الصعيد الداخلي، قمنا باتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية لمعالجة التشوهات التي لحقت بملف حقوق الإنسان طيلة فترة الحكم الشمولي السابق، كان في مقدمتها إلغاء عدد من القوانين المقيدة للحريات، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، وحماية حقوقها وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، ومحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب. كما حرصنا على تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، فقد ظل المكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان يباشر مهامه في السودان، منذ كانون الثاني/يناير من العام الجاري.

السيد الرئيس،

لقد ظل بلدنا، ولا يزال، يساهم بشكل فاعل في دعم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في القارة الأفريقية، لا سيما دول الجوار، وذلك عبر عضويتنا الفاعلة في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كالاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية، والتجمعات الإقليمية لمنطقة البحيرات العظمى والساحل والصحراء، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد).

قام السودان من خلال رئاسته للإيغاد ببذل مساعيه ومجهوداته دعما للأمن والسلم في الإقليم، وسعى لحل الخلافات بين دول الإقليم. إن سودان ما بعد الثورة يؤمن بأهمية علاقات حسن الجوار ودعم استتباب الأمن والاستقرار في تلك الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

السيد الرئيس،

كما تابعتم، فقد عقد مجلس الأمن، في تموز/يوليه المنصرم، اجتماعا، هو الثاني للمجلس منذ عام، حول تطورات ملف سد النهضة الإثيوبي الكبير، في ذات التوقيت الذي أعلنت فيه إثيوبيا عن خطوتها الأحادية بالملء الثاني، وذلك بعد أن عجزت الأطراف خلال جولات التفاوض السابقة عن تحقيق أي اتفاق بسبب التعنت في أمر السد، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها رئاسة الاتحاد الأفريقي السابقة والحالية.

وفى هذا السياق، فإننا نجدد موقفنا الرافض لأي إجراء أحادي. ونؤكد على ضرورة التوصل إلى اتفاق ملزم حول الملء والتشغيل، لتجنيب بلدنا الأضرار المحتملة التي تهدد سبل ووسائل عيش نصف سكان السودان، مع تهديد سلامة التشغيل لسدود السودان، والتأثير سلبا على ري المشروعات الزراعية ومحطات مياه الشرب، فضلا عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على طول مجرى النيل الأزرق ونهر النيل. وقد كابدنا بعضا من هذه المضار إبان الملء الأحادي الأول، في العام الماضي، والملء الأحادي الثاني، خلال الأسابيع الماضية، رغم الإجراءات الاحترازية المتعددة والمكلفة التي أجريناها تفاديا لهذه الآثار.

إننا نعيد التأكيد على أن وضع ملف سد النهضة أمام مجلس الأمن جاء لتعزيز مسار التفاوض الحالي تحت مظلة الاتحاد الأفريقي بما يمكن من تحقيق الاتفاق المنشود. وهنا نجدد الاستعداد لاستئناف المشاركة، في أي مبادرة أو تحرك سلمي يوصل الأطراف إلى اتفاق يلبي مصالح جميع الأطراف.

السيد الرئيس،

إن السودان ورغم توديعه، بدماء شهدائه، لعقود من البطش والقمع والظلم، ورغم الإنجازات التي تحققت خلال هذه الفترة الوجيزة بعد ثورته المجيدة، إلا أن عملية الانتقال لا تزال تواجه عددا من التحديات الجسام التي تستوجب استمرار دعم المجتمع الدولي والأصدقاء لاستكمال خطط الحكومة الرامية إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد، وفي مقدمة ذلك إعفاء ديون السودان كافة والحصول على قروض ميسرة، إلى جانب إيفاء الشركاء بتعهداتهم المعلنة خلال مؤتمر شركاء السودان ببرلين في العام الماضي، ومؤتمر باريس لدعم السودان خلال هذا العام، وقبل ذلك إسقاط ما تبقى من قيود إجرائية بعد أن اكتمل رفع اسم

السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب حتى يتمكن بلدنا من إكمال عودته إلى الأسرة الدولية بعد انقطاع قسري استمر لثلاثة عقود. وفي هذا السياق، أتوجه بأجزل الشكر للسيد الرئيس إيمانويل ماكرون ولفرنسا لتنظيمهما وتبنيهما لمؤتمر باريس. كما أتوجه بالشكر لكل الدول التي أعلنت إسقاط ديونها عن السودان، وللدول والمنظمات التي دعمت برامج الحماية الاجتماعية امتصاصا للآثار الجانبية لعملية الإصلاح الهيكلي على الشرائح الضعيفة في مجتمعنا.

السيد الرئيس،

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لمنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) بمناسبة انتهاء مهمتهم في دارفور – مع كثير من الدروس المستفادة والقيمة، وخروجهم من السودان بعد اكتمال عمليات تسليم مقار البعثة إلى حكومة السودان والدخول في مرحلة تصفية البعثة النهائية.

كما يسعدني أن أحيطكم علما بتوقيع حكومة السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (يونيتامس) على اتفاقية وضع البعثة. وأود أن أؤكد على التزام حكومة السودان بتقديم التسهيلات والتعاون اللازمين معها لدعم أهدافها. كما أود أن أشيد بالروح الإيجابية التي تتعامل بها بعثة يونيتامس وأدعوها لبذل مزيد من الجهد لتنفيذ تفويضها في مساعدة حكومة السودان لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي وفق مرجعيات ومحاور القرار ٢٤٢٥ (٢٠١٨) المنشئ لولايتها.

وبالرغم من أن الحكومة الانتقالية قد تخطت إلى حد كبير تحديات تحقيق السلام، إلا أن تحديات ما بعد السلام تظل أكبر. وعليه، نأمل أن يلعب المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة وبعثة يونيتامس دورا فاعلا في عملية بناء السلام وعودة النازحين وتوفير الموارد المالية والفنية لعمليات الدمج والتسريح وغيرها من العمليات المرتبطة بتسريع تنفيذ بنود الترتيبات الأمنية كما جاءت في اتفاق جوبا للسلام.

السيد الرئيس،

في الختام، أرجو التأكيد على أن مسيرتنا ماضية لاستكمال مشروعات البناء، إصلاحا لمؤسساتنا ونظمنا الداخلية وتعزيزا لعلاقاتنا الخارجية حتى تكتمل عودة السودان عضوا فاعلا في محيطه الإقليمي والدولي، مشاركا في صناعة المستقبل الذي نريد، ومساهما في تعزيز دور الأمم المتحدة، وصولا إلى تعضيد التعاون والعمل الجماعي كمنهج ناجع لمواجهة التحديات التي تهدد شعوبنا.

وشكرا سيدي الرئيس.

المرفق التاسع

خطاب ساماديتش أكا موها سينا بادي تيكو هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب المعالي، السيدات والسادة

في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لمعالي السيد فولكان بوزكير على جهوده السابقة لتوجيه أعمال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود أن أهنئ معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما يسرني جدا أن أهنئ معالي أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه في منصب الأمين العام للأمم المتحدة لفترة ولايته الثانية.

هذه هي المرة الثانية التي تعقد فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها في إطار افتراضي بسبب جائحة كوفيد-١٩. إن كوفيد-١٩ ومتحوراته هي التحدي الأكبر والحدث الأكثر إثارة للاضطرابات في التاريخ الحديث. وقد كان التغلب على جائحة كوفيد-١٩ والجهود الرامية إلى استعادة النمو على رأس أولويات جميع البلدان.

وقد انضمت كمبوديا إلى الجهود الدولية الرامية إلى بدء حملة تطعيم واسعة النطاق. وقد أطلقت حملتنا الوطنية في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٢١، وأحرزنا تقدما مطردا، بما في ذلك تطعيم الرعايا الأجانب والأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٨ سنة. وبهذا المعدل، نتوقع تطعيم حوالي ٨٠ في المائة (١٣ مليون شخص) من مجموع السكان (حوالي ١٦ مليون نسمة) في موعد أقصاه تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

ومع التقدم الجيد في التطعيم إلى جانب تدابير الاحتواء والعلاج القوية، تتطلع كمبوديا إلى إعادة فتح تدريجي لنشاط اجتماعي واقتصادي مستدام وشامل للجميع. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص شكرنا لجميع أصدقائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على الدعم السخي الذي قدم لكمبوديا في كفاحنا لجائحة كوفيد-١٩.

السيد الرئيس،

لا يزال يتعين على عالمنا معالجة عدد لا يحصى من التحديات الملحة الأخرى مثل المنافسة الجيوسياسية والتنافس بين القوى الكبرى، والحروب التكنولوجية والتجارية، والنزاعات الإقليمية المسلحة، والإرهاب والجرائم العابرة للحدود وتغير المناخ. إن الضغوط على السلم والأمن الدوليين شديدة كما كانت دائما.

لقد أخبرنا التاريخ مراراً وتكراراً أن التدخل، والأسوأ من ذلك، أن الخيارات العسكرية لفرض أنظمة حكم مختلفة ليست هي الحلول. وبعيدا عن ذلك، لم تؤد إلا إلى المزيد من الوفيات والمعاناة الإنسانية والبؤس

والنزاع الاجتماعي والاقتصادي. وكمبوديا مثال واقعي وقد شهدت أسوأ مأساة؛ وللأسف، نشهد الآن تكرارا لنفس السياسات. وإذا كانت الأحداث الأخيرة في أفغانستان، وغيرها الكثير قبلها، دروسا يمكن استخلاصها، فهناك ميزة كبيرة لاحترام رغبات كل دولة وحقوق شعبها في تقرير المصير.

ولذلك يوجد الآن سبب مقنع لتعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي القائم على القواعد. وتختلف البلدان، الكبيرة والصغيرة، في تاريخها وثقافتها وتقاليدها وأساليب حياتها وتنظيمها السياسي. وينبغي ألا يعرقلها فرض جزاءات أو حظر أو تدابير اقتصادية قسرية من جانب واحد تنتهك القانون الدولي وذات المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

وفي تشرين الثاني/نوفمبر القادم، تفخر كمبوديا باستضافة مؤتمر القمة الثالث عشر عبر الانترنت لاجتماع آسيا – أوروبا تحت شعار "تعزيز تعددية الأطراف من أجل النمو المشترك" الذي نعتبره اليوم مهما جدا. وفي رأيي، ينبغي أن يكون جدول الأعمال الرئيسي الذي يجب أن يهيمن على مؤتمر القمة هو أن التعددية تعطي الأولوية لأوجه التقارب: التقارب بشأن مكافحة كوفيد –١٩ وإعادة بناء مجتمع واقتصاد أقوى؛ تقارب بشأن مكافحة تغير المناخ وبشأن المقترحات الرئيسية لإصلاح منظمة التجارة العالمية، من بين مقترحات أخرى.

ويشكل تغير المناخ تحديا وشيكا آخر يتطلب اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وملموسة على جميع المستويات. وفي هذا السياق، تؤيد كمبوديا دعوة الأمين العام إلى زيادة الدعم لجهود التكيف والتخفيف على الصعيد الإقليمي، ونعيدة تأكيد التزامنا باتفاق باريس، تمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

السيد الرئيس،

إن السلم والأمن الدوليين لهما أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل مستدام. وتود كمبوديا أن تؤكد من جديد موقفها القديم بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠٦، ساهمت كمبوديا بأكثر من ٥٠٠ ٧ جندي للخدمة في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وجاد العديد من قواتنا بأرواحهم خلال مهمتهم لحماية الأبرياء. وعلاوة على ذلك، تؤيد كمبوديا مبادرة الأمين العام المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. كما تدعم كمبوديا جدول أعمال المرأة والسلام والأمن الذي سيساعد على دمج منظور جنساني هادف في عمليات حفظ السلام المختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد أن الحقائق المتغيرة في القرن الحادي والعشرين تتطلب أمم متحدة مجددة حديثا ومستجيبة. وتتطلب المنظمة نهجا أكثر ديمقراطية وشمولا وتمثيلا إزاء المشاكل التي نواجهها اليوم. وفي ضوء ذلك، تؤيد كمبوديا تأييدا كاملا الجهود الاستباقية التي يبذلها الأمين العام لجعل المنظمة أكثر سرعة واستجابة لاحتياجات دولها الأعضاء. ويجب أيضا تنشيط العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية

العامة والأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تود كمبوديا أن تؤكد من جديد دعمها لإصلاح مجلس الأمن. ونرى أنه ينبغي إيلاء الأولوية الأولى لزيادة تمثيل البلدان النامية التي تشكل الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

السيد الرئيس،

ستسعى كمبوديا، بوصفها الرئيس القادم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في العام المقبل، إلى التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه منطقتنا. وبتضامن قوي من الدول الأعضاء في الرابطة وبدعم من شركائها الخارجيين، ستسعى كمبوديا إلى مواصلة دفع عملية بناء مجموعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا قدما والحفاظ على رابطة أمم جنوب شرق آسيا كمنطقة ذات أهمية حاسمة للتجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد على الصعيد العالمي. وستواصل كمبوديا الضغط من أجل مجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا أكثر حيوية وانسجاما مع توفير حماية أفضل للعمال المهاجرين، ووضع جدول أعمال إنمائي أكثر مراعاة للبيئة وشمولا، وتحويل رقمي أكثر تقدما للمشاريع التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال للنساء والشباب.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن أملي القوي في تعزيز تعددية الأطراف والأمم المتحدة في صميمها من أجل تحفيز التضامن الدولي لكي ينجح المجتمع العالمي في التغلب على أزمة كوفيد-١٩ والنهوض بالسلام، والتنمية المستدامة، والرخاء المشترك للجميع. إن تعددية الأطراف هي أملنا، ونحن نتطلع إلى الأمم المتحدة باعتبارها "منارة الأمل".

أشكركم لحسن إصغائكم.

المرفق التاسع

خطاب السيد جوزايا فوريكي بينيماراما، رئيس الوزراء وزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي

سعادة رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عبد الله شهيد؛

معالي الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

(أحييكم بلغة بلدي) من فيجي.

لقد انتهيت للتو من جلسة في برلماننا – القلب النابض لديمقراطيتنا البرلمانية الحقيقية التي دامت ثماني سنوات. أتمنى لو كان بإمكاني أن أكون معكم في نيويورك، لكنني مدين لشواطئ فيجي بقيادة استجابتنا لكوفيد-١٩.

أود أولا أن أهنئكم، سعادة عبد الله شهيد، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. يفخر الشعب الفيجي – المشرف على ١,٣ مليون كيلومتر مربع من المحيط الهادئ الأزرق – بأن يرى جزر المالديف، وهي دولة محيطية كبيرة أخرى، تترأس المجتمع الدولي.

ولصديقي الأمين العام غوتيريش، تهانينا على فترة ولايتكم الثانية. إن إعادة إنتخابكم كانت نصرا للكوكب والمناخ وأصغر البلدان بيننا.

تحدياتنا المتعددة الأطراف: الأمم المتحدة ٢:٠

إن تقريركم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة "خطتنا المشتركة" هو مخطط لمستقبل أفضل وأكثر اخضرارا وأمانا – وأود أن أضيف بتواضع، "أكثر زرقة".

ونريد ذلك المستقبل لفيجي. نريد جزرا يسكنها مواطنون يناصرون الطبيعة لا يكافحون ضدها. نريد نموا اقتصاديا مستداما مدعوما بالطاقة النظيفة ومحميا من آثار تغير المناخ.

نريد أنظمة صحية قوية وقادرة على الصمود، ونريد وظائف جيدة ودخلا مدعوما باقتصاد أخضر وأزرق. ولكي ننجح، يجب أن تصبح رؤيتنا رؤية للبشرية، لأن مصيرنا هو مصير العالم.

إن المسار الحالي للعالم لا يؤدي إلى أي مكان قريب من المستقبل الذي نصبو ونرغب في تحقيقه لأنفسنا. إن العامل المُمرض الفتاك ينتشر وسط البشر كحرائق الغابات – والإجحاف يؤجج النيران. وفي هذا

العام وحده، أدت الفيضانات وموجات الحر والحرائق والأعاصير الناجمة عن المناخ إلى مقتل المئات وإلحاق أضرار اقتصادية لا يمكن تحملها. نحن البشر السبب، لكننا نرفض أن نصبح الحل.

وهذه اللحظة الخطيرة ستتكرر. في أعقاب الموت والدمار في الحرب العالمية الثانية، رأى زعماء العالم أن العمل الأحادي الجانب هو إشعال لحرب عالمية أخرى، حرب شنت بأسلحة نووية ذات إمكانات لتدمير الكوكب. وقد استجابوا لهذا التحدي بعبقرية هذا النظام المتعدد الأطراف.

إننا نواجه تحديات مختلفة، ولكنها تنطوي على نفس القدر من الأهمية. السيد الأمين العام، إن توصياتكم في خطتنا المشتركة صائبة. ويجب أن نتصدى لهذه المرحلة بأمم متحدة جديدة – بموارد جديدة، وطاقة جديدة، وروابط ثقة جديدة مع الشعوب التي تخدمها هذه المنظمة. أمم متحدة جديدة تحشد دينامية الشباب، لأن عملنا – وتقاعسنا – يؤثران تأثيرا مباشرا على مستقبلهم.

أمم متحدة جديدة تمكّن من هم على هامش المجتمع – وخاصة النساء والفتيات – وتجعلهم في مركز صنع القرار العالمي.

أصحاب السعادة،

منذ آخر مرة اجتمعنا فيها، أصبح من الواضح أننا نواجه جائحتين – إحداهما في طور الانتهاء بالنسبة للبلدان الغنية، والأخرى تتفاقم في معظم أنحاء العالم النامي. ويمكن قياس هذه الهوة الآخذة في الاتساع في الأرواح التي فقدت وفي الانتكاس الذي لحق بسنوات التقدم الاقتصادي.

وفي جميع أنحاء بلدان الجنوب، فإن ما وصفه العالم ذات يوم بـ "التنمية المستدامة" ينهار أمام أعيننا.

فقد فقدت مئات الملايين من فرص العمل، ولا يستطيع مئات الملايين من الناس الحصول على الغذاء الكافي، وتعطل تعليم جيل كامل. إن جراح هذه الأزمة ستشلنا لسنوات إذا تركت من دون علاج.

وتبين تجربة فيجي الكيفية التي يمكن أن يبدأ بها الانتعاش المنصف. إنه يبدأ بوخز الأذرع بإبر التلقيح، وبسرعة.

فبعد سنة كاملة بدون إصابات بكوفيد-١٩ على الصعيد المحلي، تسلل متحور دلتا الخبيث إلى بلدنا وأسفر عن موجة ثانية مميتة. وبعد بداية بطيئة، بينما كنا نقاسي للحصول على ما يكفي من اللقاحات، فإننا نكسب المعركة.

فقد حصل أكثر من ٩٨ في المائة من البالغين في جميع أنحاء جزرنا الـ ١١٠ المأهولة بالسكان على جرعة واحدة على الأقل من اللقاح، وأكثر من ٦٧ في المائة تم تطعيمهم بالكامل. ونشكر الهند وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة على مساعدتنا في تأمين الجرعات التي احتجنا إليها.

ومهمتنا الآن هي استعادة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ وظيفة فقدت بسبب الجائحة وتعويض خسارة نسبتها ٥٠ في المائة في إيرادات الحكومة. وسرعان ما سيعاد فتح فيجي أمام السياحة والأعمال التجارية الإقليمية والدولية. وسنتطلع إلى تسريع اتجاهات الاستثمار، مثل زيادة الرقمنة، التي من شأنها تحديث اقتصادنا ومساعدته على التعافي.

ولكن انتصار فيجي على الفيروس لن يدوم طويلا ما لم يتمكن المجتمع العالمي من تسريع عمليات التطعيم في كل مكان.

ومن المروع أن أثرى البلدان تفكر بالفعل في إعطاء جرعات ثالثة أو معززة لمواطنيها في حين لا يستطيع الملايين من الناس، بمن فيهم العاملون في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية في العالم النامي، الحصول على جرعة واحدة. وعلى الصعيد العالمي، لا تزال آلاف الأرواح تزهق كل يوم بسبب الفيروس. وتمثل الغالبية فشلنا الجماعي في إتاحة اللقاحات للبلدان النامية.

ويجب أن تنتهي القومية اللقاحية. فقد فشلت مجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف في وقفها. والأمم المتحدة وحدها هي التي يمكنها ملء هذا الفراغ في القيادة.

وأشارك القادة الآخرين في دعوة الأمم المتحدة إلى عقد اجتماع خاص عاجل للقادة للموافقة على خطة محددة زمنيا ومبيّن تكلفتها ومفصلة للتطعيم الكامل في البلدان النامية.

تحدينا الاجتماعي – الاقتصادي

إن عدم المساواة في اللقاحات هو أحد أعراض ظلم أوسع نطاقا بكثير، وهو الظلم المتأصل في النظام الاقتصادي الدولي. وهذا الظلم هو التوزيع غير المتكافئ للتمويل، أو الحصول على التمويل، الذي يمكن أن يغذي الانتعاش.

ولئن كانت الدول الغنية قد رفدت اقتصاداتها عن طريق طباعة واستثمار تريليونات الدولارات بأسعار فائدة تقترب من الصفر، فإن البلدان النامية، وبخاصة الدول الصغيرة منها، اضطرت إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة جدا لمجرد إبقاء شعوبنا على قيد الحياة وإطعامهم والحفاظ على صحتهم.

وخلال هذه الجائحة، نفذت حكومتي أكبر برنامج للتحويلات النقدية في تاريخنا – حيث قدمت مئات الملايين من الدولارات في شكل إعانات بطالة لحوالي ثلث سكان فيجي من البالغين. بل وسعنا بعض برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية للمسنين، والدعم المالي لذوي القدرات المغايرة والمجتمعات المحلية الضعيفة الأخرى.

والبديل كان العوز الجماعي، وهو ما لن نقبله. ولكن لكي ندفع ثمن ذلك، اضطررنا لتحمل الديون، التي عجل بها الانخفاض الهائل في إيرادات الحكومة.

ونحن بحاجة إلى إطار أكثر ابتكارا لتمويل التنمية يعترف بالاحتياجات الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن نعتمد إطارا أكثر تطورا لتقييم القدرة على تحمل الديون يتضمن الحاجة الملحة إلى بناء القدرة على الصمود ويتحرر من معايير القرن العشرين.

لقد كانت هذه الجائحة درسا مؤلما يوضح أين يمكن أن يقودنا العمل الانفرادي وما هو المسار الذي تتوخى مؤسساتنا المتعددة الأطراف تجنبه.

ويجب أن نستكشف مجالات جديدة للتعاون إذا أردنا أن تتاح لنا أي فرصة لتجنب الجوائح في المستقبل – أو إذا أردنا درء أسوأ تغير مناخي. وإذا كان للدول الصغيرة أن تعيد البناء على نحو أفضل وأكثر اخضرارا وزُرقة، فإننا سنحتاج إلى صوت متساو بشأن القرارات التي تحدد مستقبلنا والتصويت عليها. وتحتاج الدول الصغيرة إلى الاستماع إلى مصالحنا وفهمها والعمل على أساسها.

تحدي المناخ الذي نواجهه

على الرغم من كل الكلام الذي نسمعه عن إنقاذ الكوكب، فإن التزامات العالم الجماعية قليلة. وهي أشبه بالبصقة في مواجهة الرياح القوية للعواصف العاتية التي يغذيها المناخ.

ومن المرتقب أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الاحترار العالمي بمقدار ٢,٧ درجة مئوية، الأمر الذي يعني بالتأكيد اختفاء بلدان واطئة بأكملها في المحيط الهادئ وأجزاء ضخمة من السواحل العالمية. وهو يؤكد الدمار المتكرر الناجم عن الفيضانات والأعاصير والغمر الساحلي وحرائق الغابات. وهو يعنى نشوب النزاعات الناجمة عن تغير المناخ، والهجرة الجماعية، وانهيار النظم الغذائية والنظم الإيكولوجية. إنه لأمر مروع. إنه أمر لا يمكن تصوره. ولكن هذا ما سيؤول إليه أمرنا.

ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٠، شهدت فيجي ثلاثة أعاصير، اقتربت شدة اثنين منها من الفئة الخامسة. والفيجيون شعب قوي. لقد تحملنا الكثير، وسوف نتحمل المزيد. لكنني تعبت من الإشادة بصمود شعبي. إن الصمود الحقيقي لا يحدده عزم الأمة فحسب، بل أيضا على توافر الموارد المالية.

والصمود يعني الجدران البحرية. إنه التأمين القائم على مؤشرات بالنسبة للأضعف. إنه الحلول المستمدة من الطبيعة. وهو يعني تنقل المجتمعات المحلية بصورة منهجية هربا من ارتفاع منسوب مياه البحار. وتستخدم فيجي كل أداة مالية في جعبتنا للقيام بهذه الإجراءات. ونبذل كل ما في وسعنا للحد من انبعاثاتنا. وقد قدمنا خطة للتنمية الوطنية تلزم فيجي بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر وتسخير الطبيعة لقيادة ذلك التحول – وهي التزامات ستصبح قانونا قريبا من خلال مشروع قانون شامل لتغير المناخ. واعترافا بالصلة بين المحيطات والمناخ – تأمل فيجي في تأمين سندات زرقاء في العام المقبل دعما لاقتصاد أزرق مستدام في فيجي. ولكن فيجي لا تستطيع وقف تغير المناخ بمفردها.

واليوم، لا تستطيع الدول الجزرية الصغيرة النامية الحصول إلا على أقل من ٢ في المائة من التمويل المتاح في مجال المناخ. ولبناء فيجي قادرة على الصمود حقا، نحتاج إلى الحصول على منح مستهدفة تدفع أموالها بسرعة، وتمويل بشروط ميسرة طويل الأجل، وأدوات وصكوك مالية تُنشأ من خلال التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تحدي المناخ الذي نواجهه

يعتمد الاقتصاد الفيجي على محيط صحي، ولذلك فإننا نتخذ خطوات جريئة لعكس اتجاه تدهوره الحالي. وقد التزمنا بالإدارة المستدامة بنسبة ١٠٠ في المائة للمنطقة الاقتصادية الخالصة وإعلان ٣٠ في المائة منها مناطق بحرية محمية بحلول عام ٢٠٣٠. ونعمل على توسيع الاستثمارات في تربية الأحياء المائية المستدامة، واستزراع الطحالب البحرية، والأسماك المجهزة عالية القيمة.

ولكننا لا نستطيع أن نفعل هذا بمفردنا. ونتطلع إلى النظام العالمي لوقف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ونطمح إلى أن توافق الدول الأعضاء على معاهدة جديدة للحفاظ على الكائنات البحرية في المياه الواقعة خارج نطاق الولايات القضائية الوطنية. ونحن بحاجة إلى أن تنخفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بشكل كبير وسريع. وخلال مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، نتوقع أن تصبح مبادرة مسار المحيطات راسخة ضمن إجراءات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتسعى فيجي إلى قرار يعكس هذا التغيير بـ "جرة قلم واحدة لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين للحد من الاحترار".

حزمة المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

في غضون شهر واحد، سنجتمع في اسكتلندا لحضور مؤتمر الأطراف المهم جدا. إن مهمة بلدان المحيط الهادئ في غلاسكو واضحة: يجب أن نبقي الهدف المتمثل في الحفاظ على الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية حيًّا.

وهذا يتطلب تخفيضات جذرية في الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ مما يضع الدول الكبرى على الطريق نحو الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر قبل عام ٢٠٥٠.

إن القادة الذين لا يستطيعون استجماع الشجاعة للكشف عن هذه الالتزامات وحزم السياسات في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ ينبغي ألا يكلفوا أنفسهم عناء حجز رحلة طيران إلى غلاسكو. وبدلا من ذلك ينبغي لهم – هم ومصالحهم الأنانية التي يدافعون عنها – أن يواجهوا عواقب تضاهي شدة ما يقترفونه في حق كوكبنا. نحن لا نتسامح مع الحروب بين دولنا الأعضاء. ومن ثم كيف يمكننا أن نتسامح مع الحرب التي تُشن ضد الكوكب، وضد الحياة التي يحافظ عليها الكوكب، وضد الأجيال القادمة؟ هذا هو الخط الأحمر الثابت الذي سترسمه دول المحيط الهادئ في غلاسكو. إننا نطالب بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر وعدم قبول أعذار على الإطلاق.

وفي مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، أصحاب السعادة، يتعين على بلدان الشمال أخيرا أن تقدم ١٠٠ بليون دولار سنويا في مجال تمويل المناخ وأن توافق على مسار لزيادة التزامات التمويل إلى ما لا يقل عن ٧٥٠ بليون دولار سنويا ابتداء من عام ٢٠٢٥ فصاعدا. وإذا كان بمقدورنا إنفاق تريليونات الدولارات على القذائف والطائرات المسيّرة والغواصات النووية فبمقدورنا تمويل العمل المناخي. إن من الإجرام أن تحصل الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة في المحيط الهادئ على ٠,٠٥ في المائة فقط من التمويل المتصل بالمناخ المتاح حاليا لحماية أنفسنا من أزمة وجودية لم نتسبب فيها.

سيدي الرئيس، هذه هي التحديات التي نواجهها، في هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مؤتمر الأطراف السادس والعشرين. يجب أن نجد الشجاعة لمواجهتها بشكل مباشر.

لا يمكن ببساطة تصور عواقب عدم القيام بذلك. سوف نراكم في غلاسكو.

”فيناكا فاكاليفو“ (شكرا جزيلا بلغة بلدي). شكراً لكم.

المرفق الحادي عشر

خطاب السيد لوتاي تشيرينغ، رئيس وزراء مملكة بوتان

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب السعادة،

أعضاء الوفود الموقرين،

أود أن أنقل إليكم التحيات الحارة لصاحب الجلالة الملك، وصاحبة الجلالة الملكة، وشعب بوتان، من أرض السعادة الوطنية الشاملة.

أبدأ بالصلاة على كل الأرواح الغالية التي فُقدت بسبب الجائحة وآمل مخلصا أن تنتهي هذه الجائحة في القريب العاجل.

تهانينا لكم سعادة السيد عبد الله شهيد على الرئاسة. وأؤكد دعمي الكامل لكم أثناء اضطلاعكم بهذا الدور في وقت عصيب. كما أعرب عن امتناني لرئيس الدورة الخامسة والسبعين على إدارة الدورة الأخيرة بنجاح.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ سعادة السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة انتخابكم أمينا عاما للأمم المتحدة. لا يمكن لأحد آخر أن يعطينا أملا وتوجيها أفضل من سعادتكم في إعادة البناء بعد هذه الجائحة.

كما أود أن أشكر سعادتكم وكذلك رئيس الوزراء جونسون على تنظيم اجتماع المائدة المستديرة للقادة بشأن تغير المناخ قبل خمسة أيام. لقد تكلمت باسم أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٦ بلدا، ونحن بالفعل متحمسون لتحقيق نتائج ملموسة في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في الشهر المقبل.

وأود أن أبلغ الحاضرين في هذه الجلسة الموقرة بأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخمسين لعضوية بوتان في الأمم المتحدة. لقد كنت متحمسا لحضور هذه الدورة والاحتفال بهذه المناسبة الهامة معكم جميعا، ولكن الوضع كما تعلمون لم يكن مواتيا لمشاركتنا بالحضور الشخصي.

وأشكر الجميع في المنظمة وكل الأعضاء على إثراء مسيرة بوتان مع الأمم المتحدة على مدى خمسة عقود.

لقد قطعنا شوطا طويلا. وحقيقة أننا مستعدون للتخرج من فئة أقل البلدان نموا هي دليل واضح على أن جهودنا معا قد أفرزت نتائج.

وبالإضافة إلى الأمم المتحدة وشركاء آخرين، أشكر حكومة الهند على دعمكم غير المشروط طوال هذه السنوات.

وسنواصل العمل عن كثب مع جميع شركائنا.

وأرجو السماح لي بأن أتحدث أكثر قليلا عن العقود الخمسة الماضية.

خلال هذه السنوات الخمسين انخفض معدل الفقر في العالم من ٥٢ إلى ٩ في المائة. وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٥٧ سنة إلى ما يقرب من ٧٣ سنة. كان متوسط العمر هذا في بوتان ٤٠ سنة فقط عند انضمامنا إلى الأمم المتحدة. وقد انخفض معدل وفيات الرضع من ٩٨ إلى ٢٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي.

وبالمثل، انخفضت وفيات الأمهات من حوالي ٤٠٠ إلى ٢٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية. وارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في العالم من ٦٧ إلى ٨٦ في المائة. ولولا الجهود العالمية المنسقة من خلال الأمم المتحدة لما أمكن إحراز خطوات التقدم هذه أو لكانت، وهو الأسوأ من ذلك، دول عديدة تراجعت إلى الوراء. نحن ممتنون لأن بوتان حققت نسبيا استفادة أكبر.

لقد أنعم الله على بوتان في السنوات الخمسين الماضية بثلاثة ملوك متعاقبين.

إن جلالة الملك الراحل، الملك الثالث، هو الذي كان قد عمل بلا كلل لتثبيت بوتان في الأمم المتحدة. كانت خطوة تاريخية لإقامة دبلوماسية عالمية وتسخير الصداقات الهادفة. قاد الملك البعيد النظر البلد على طريق التحديث، مع التركيز على التعليم الحديث والتقنيات التقدمية في جميع المجالات.

وحين اعتلى الملك الرابع العرش بعد فترة وجيزة جاء بفلسفة التنمية العميقة للسعادة الوطنية الشاملة في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٧٢.

ومع زيادة وضوح مصطلح "السعادة الوطنية الشاملة" على مر السنين أصبح العالم يقدر أهميته بالشكل المستدام والشامل بدلا من المصطلح التقليدي "الناتج المحلي الإجمالي".

ويسعدني أن أرى هذا المفهوم مدرجا في تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة"، الذي أود أن أتطرق إليه لاحقا.

لقد عاشت الأمة عبر تنمية اجتماعية واقتصادية رئيسية، تناصر جهود الحفاظ على البيئة وتعزز علاقاتها الدولية. وسيذكر العالم أن ملكنا الرابع خلال ذروة حكمه قد تنحى ليمنح العرش لابنه، وعلى الرغم من المعارضة الشعبية إلا أنه دشن بذلك الانتقال الديمقراطي.

وكان مقدرا لبوتان أن تمضي قدما في هذا الإرث، واستقبلت في عام ٢٠٠٦ ملكا شابا وديناميكيا، وهو جلالة الملك. وانتقلنا إلى فصل جديد. ولمدة أقل من عقدين بقليل، استمتع شعب بوتان بحكم ملك يتسم بالرعاية والمعرفة والحنكة.

وظل أبناء بوتان على امتداد أجيال يحبون ملوكنا ويبجلونهم ... لسبب بسيط هو أن ملوكنا كانوا ناكرين للذات من أجل مصلحة الأمة والشعب. ولكن حين ظهرت أزمة كوفيد-١٩، بالنسبة لبوتان، اكتشفنا الجوهر الحقيقي لقيادة ملكنا.

فلقد رأينا فيه ابنا يكفل حماية المسنين والضعفاء من العدوى. ورأينا فيه أخا يجول بلا كلل جميع أنحاء البلاد، ويرفع المعنويات في الخطوط الأمامية، ويعمل باستمرار لحماية الشعب.

رأينا في جلالته والدا يكفل سبل عيش جميع المتضررين. وتراوحت أشكال الدعم بين العاطفي والنقدي وتوفير الغذاء. ولكن من بين كل ذلك رأينا إنسانا نبيلا يقود بالعلم والحكمة من ناحية وبالرعاية والرحمة من ناحية أخرى.

واستكمالا لجميع هذه الجهود النبيلة، أولت صاحبة الجلالة الملكة عنايتها الشخصية وبادرت بابتكارات موجهة للفئات الضعيفة في مجتمعنا مع التركيز على الرعاية والخدمات الخاصة بالصحة العقلية في البلد.

وعندما كان العالم يتعامل مع المحنة غير المسبوقة التي أثارت الشكوك يوميا في بقائنا ومصدر رزقنا، أبحرنا نحن دون أدنى خدش من هذه الجائحة. ولإطلاعكم على آخر المستجدات، نحن لم نشهد سوى ثلاث وفيات من جائحة كوفيد وأكثر قليلا من ٢٥٠٠ حالة إصابة حتى الآن، معظمها حالات مستوردة.

وبالمثل، تبلغ نسبة تغطيتنا للتطعيم لمن هم ١٢ عاما فما فوق حوالي ٨٠ في المائة في اللحظة التي أتكلم أنا فيها. وعلى الرغم من محدودية الموارد لم نتساهل في نوعية ومعايير تدابير جائحة كوفيد.

واسمحوا لي أيضا أن أذكر أننا، في مجمل عملية مكافحة الجائحة، كفلنا تقديم الخدمات الصحية الروتينية دون انقطاع. فإلى جانب برامج التطعيم المنتظمة، قدمنا لأولادنا لقاحات فيروس الورم الحليمي البشري لأول مرة وحقن تطعيم الإنفلونزا للجميع في خضم الجائحة.

كما أطلقنا برنامجا على الصعيد الوطني للوقاية والكشف المبكر عن السرطانات الثلاثة الأكثر شيوعا في بوتان – المعدة والثدي وعنق الرحم.

وتتماشى كل هذه الخطوات مع الرؤى الملكية المنصوص عليها في الدستور والتي تكلف الدولة بتوفير الصحة والتعليم مجانا. ويخبرنا جلالته أن الصحة والتعليم الجيدين، اللذين أصبحا في متناول الجميع ومتاحين للجميع، هما أكبر عوامل المساواة الاجتماعية.

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

كما هو الحال في بقية العالم، نعتبر الجائحة فرصة للتدبر وتغيير طريقتنا في العمل. والعمل جار في عملية إصلاح الخدمة المدنية بما يتماشى مع إصلاح التعليم. وهذه خطوة غير مسبوقة.

وجار تنفيذ نظام البكالوريا في بوتان على الصعيد الوطني بعد نجاح تجربة نظام التعليم التكويني في السنوات العشر الأخيرة.

ولإدراكنا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي قاطرة المستقبل، فقد أطلقنا مبادرات رقمية يتمثل هدفها النهائي في حصول الجميع في بوتان على هوية رقمية، باعتبار ذلك خطوة نحو إرساء نظام البيانات الضخمة.

ومن الخطوات الأخرى المتخذة تحويل المدارس للاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع نظام ضريبي متكامل والإدارة الإلكترونية للمعلومات الخاصة بالمرضى.

ومن ناحية أخرى، يعمل مصرفنا المركزي أيضا على تجربة مشروع تحويل النغولتروم، عملة بوتان، إلى عملة رقمية باستخدام تقنية سلسلة السجلات المغلقة. ويتمثل الهدف من ذلك في التكيف مع التحول العام إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير التكنولوجيا لبناء بوتان القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا المقام، أود أن أشير إلى أنه يبدو كما لو أن جلالته كان يتوقع حدوث الجائحة. ففي عام ٢٠١١، بدأنا برنامجا واسع النطاق استهدف قيام المواطنين بدور أكبر في بناء الدولة، أُطلق عليه اسم دي سونغ، أي "حراس السلام".

وقد أحيا هذا البرنامج روح العمل التطوعي بالكامل وفتح عالما من الفرص لشبابنا وحفز الإحساس بالهدف والمسؤولية. وقد شارك آلاف الشباب في هذه البرامج التي أحدثت تحولا مجتمعيا جماعيا.

وعندما دخل المرض البلد، كان "حراس السلام" في زيهم البرتقالي يساعدون في حراسة الحدود ونقاط الدخول لكفالة اتباع الجميع للقواعد المرتبطة بكوفيد-١٩، بل أنهم أصبحوا من المسعفين. وقد كان لهذا أثر هائل في الإدارة الفعالة للجائحة.

وفي خطوة تحويلية أخرى فريدة، يشارك "حراس السلام"، عندما لا تكون لديهم واجبات مرتبطة بكوفيد-١٩، في برامج مختلفة لتنمية المهارات واكتساب مهارات جديدة في جميع أنحاء البلد.

فنحن نعلم أن الجائحة أجبرت الكثيرين على ترك وظائفهم ولم تعد مهاراتهم الأساسية ذات جدوى.

وتتوقع منظمة العمل الدولية أن يبلغ النقص العالمي في الوظائف ٧٥ مليون وظيفة في هذا العام و ٢٣ مليون وظيفة في عام ٢٠٢٢.

وهذا يعني أنه ما لم نتمكن من إعادة تجهيز أنفسنا تمشيا مع التغيير، سيصعب على الكثيرين العثور على عمل مربح وفرص أخرى.

وبرامج إشراك الشباب الجارية هي من الخطوات الرئيسية للتعافي من الجائحة.

وفي حين أن آثار هذه البرامج قد لا تكون فورية، فإنها ستصبح على مر السنين أحد الأسباب الرئيسية التي ستمكننا من الخروج من الجائحة أكثر قوة.

وأشعر أنه عند استعراض التحول الاجتماعي والاقتصادي في بوتان في وقت لاحق، ستكون مبادراتنا للتنمية البشرية، التي ننفذها بتوجيه من ملكنا، هي الفصل الذي وجه أمتنا حقا نحو القرن الحادي والعشرين.

وأقدر تقديرا عاليا قدرة أدوات الأمم المتحدة على إدراك ذلك. وقد حاز جلالة الملك على تقدير خاص لدوره الريادي في النهوض بالتنمية البشرية وتحقيق الرفاه لشعب بوتان في عام ٢٠١٩.

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

هناك دروس هائلة يمكن أن نستخلصها من الجائحة، على الصعيدين الوطني والعالمي. فقد كشفت عن نقاط ضعف العديد من الدول والمجتمعات وإمكاناتها. غير أن أحد الدروس التي يجب أن نضعها جميعا في اعتبارنا هو أن نكون مجهزين بنظام أكثر قدرة على الصمود في المستقبل.

وتشير تسميات فيروس سارس – كوفيد–٢ وكوفيد–١٩ بوضوح إلى أنه ستكون هناك فاشيات متتالية للأمراض المعدية. وأنها مسألة وقت فحسب. فلا أحد يعرف أين يُحتضن فيروس سارس – كوفيد–٣.

ولذلك، فإن إعادة البناء بشكل أفضل في سياق التعافي من كوفيد–١٩ لا يمكن أن يتحقق أبدا إذا لم نركز على الصحة والرعاية الصحية الجيدة التي يمكن للجميع الحصول عليها بسهولة وبأسعار معقولة.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أيضا أن التفشي الفوري للمرض يمكن أن يكون من جراء المجاعة والفقر الناجمين عن الجائحة. وقد أدت الجائحة إلى تعطيل النظام الغذائي العالمي الضعيف بالفعل. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحدها، سقط ٩٠ مليون شخص في براثن الفقر المدقع مجددا في أعقاب الأزمة الصحية الحالية.

وقد أعربت عن قلقي هذا سابقا خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية. ودعونا من تلبية الاحتياجات الغذائية، إننا نكافح لكفالة توفير الكمية الكافية من الغذاء.

ويجب أن ننسق لوضع خطط عمل واضحة لمواجهة النقص الفوري في الأغذية وإعداد خطة إعاشة طويلة الأجل.

وفي جميع المناقشات المتعلقة بالأمن الغذائي، يتمثل أحد التحديات المباشرة إلى جانب الجائحة في تغير المناخ الذي اختبر قدرة الأغذية التي نزرعها على الصمود وكذلك صبر المزارعين.

ولهذا السبب، حان وقت العمل. ومن جانبنا في بوتان، فقد حافظ ملوكنا ذوو البصيرة على معايير قانونية عالية لحماية تراثنا الطبيعي.

ولدينا فصل مخصص للبيئة في دستورنا ينص على تخصيص ٦٠ في المائة من أراضينا للغطاء الحرجي والحفاظ على المساواة بين الأجيال في مواردنا الطبيعية.

وأكثر من نصف البلد مُصنف ضمن فئة المناطق المحمية. ومن أجل الحفاظ على سلامة المناطق المحمية وسبل عيش السكان الذين يعيشون هناك، صدر ميثاق ملكي لإنشاء آلية تمويل مبتكرة تُسمى "بوتان من أجل الحياة". ونعتبر تلك المناطق مساهمات بوتان الخالدة المحددة وطنيا.

وإذا كنا نعني ما نقوله عن العمل من أجل الأجيال القادمة، يجب أن نتحدث عن وضع قوانين صارمة للمناخ باعتبارها أحد عناصر المساهمات المحددة وطنيا من جميع البلدان.

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

بالرغم من أننا دولة نامية صغيرة، فإننا نؤمن دائما، باعتبارنا بلد يسعد بالسعادة الوطنية الشاملة، بالسلام والوئام العالميين. وقد انضمت بوتان إلى أخوية حفظ السلام في عام ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، ازدادت مشاركتنا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ومن المقرر أن ننشر قوة بوتانية للرد السريع لأول مرة في هذا العام. وأشكر الأمم المتحدة على ثقتها بنا. وأنا واثق من أن قواتنا سترقى إلى مستوى تطلعات جلالته في الخدمة بامتياز وشرف.

في الختام، نعلم جميعا أن كوفيد-١٩ سيخلف وراءه عالما مختلفا. غير أننا لنا القول الفصل فيما يتعلق بنوع العالم الذي ننشده.

ويتيح تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" نقطة مرجعية جيدة لنا جميعا في تقدمنا الجماعي.

ولذلك، أشكر الأمين العام على إصداره هذا التقرير الشامل والجريء من أجل إيجاد عالم أكثر اخضرارا وأمانا. ونؤكد لكم أن بوتان ملتزمة بالعمل مع غيرها من الدول الأعضاء بغية النهوض بالأفكار الواردة في التقرير. ولدينا ثقة كاملة في قيادتكم لتنفيذ خطتنا المشتركة.

ويبدو لي كما لو كان موضوع المناقشة العامة مُصمم خصيصا لبوتان. وقد أتاح لي الفرصة للتفكير في أملنا كدولة.

لقد أبرزت الجائحة جوهر مؤشر السعادة الوطنية الشاملة الذي يستهدف تحقيق السعادة الجماعية وليس السعادة الذاتية فحسب، والذي يدعونا إلى العمل كيد واحدة.

وبالنسبة لبوتان، تقدم الجميع لإظهار التضامن لحماية بلدنا من الجائحة تحت قيادة جلالة الملك. ولولا ذلك، كان هذا البلد الصغير قليل الموارد، سيُسحق تحت وطأة جائحة كوفيد- ١٩.

إن نظامنا الفريد من نوعه يتجاوز التعريف التقليدي للتقدم والازدهار. فلا يقوم مستقبل أي بلد على القدرة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي فحسب، بل على القيم المتكاملة للترابط والاحترام الإنسانيين. وفي هذا الصدد، يكمن أملنا الحقيقي ومستقبلنا في جلالة الملك.

وأرى أن ذلك هو مصدر قوتنا الكبرى الذي سيمكننا من الخروج من أي محن نواجهها، تماما كما فعلنا في هذه المرة.

وأنقل إليكم صلوات الجميع في بوتان من أجل بقية العالم وأشكركم جميعا على حسن الاستماع. وأتمنى أن تُكلل الدورة السادسة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة بكل النجاح.

شكرا لكم وأطيب التمنيات!

المرفق الثاني عشر

خطاب السيد برايوت تشان – أو – تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند

سيدي الرئيس، المندوبون الموقرون، أنقل إليكم أحر التحيات من تايلند.

ويسعدني في البداية أن أتقدم بخالص التهاني إلى معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

في نهاية العام الماضي، كنا نعتقد أن نشر اللقاحات سيكون بداية نهاية جائحة كوفيد–١٩. ولكن، في الواقع، تتحور الفيروسات باستمرار وتتخذ سلالات جديدة وتنتشر بشكل أسرع من السلالات السابقة. وقد أثارت السلالات مخاوف بشأن فعالية لقاحات كوفيد–١٩ الحالية وتميل إلى أن تصبح متوطنة مما يعني أن الفيروسات موجودة لتبقى لسنوات قادمة. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تتعلم جميع البلدان التعايش مع كوفيد–١٩ وتعزيز مجتمعات جيدة في عالم "الوضع الطبيعي المقبل".

فمع كوفيد–١٩، يواجه المجتمع العالمي أحد أخطر التحديات المتعددة الأبعاد في حياتنا. ومما زاد من تعقيد هذه الحالة أن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ أدت كذلك إلى تفاقم الاضطرابات المستمرة الناجمة عن الجائحة وتسببت في خسائر فادحة، بينما زادت من تعطيل الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤثر هذه الأحداث المؤسفة أيضا على سبل عيش سكان العالم، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره "خطتنا المشتركة"، الذي يتوخى تعاونا عالميا أوثق بشأن المسائل الرئيسية وتنشيط تعددية الأطراف الشاملة والشبكية والفعالة من أجل تعزيز بيئة دولية سلمية، فضلا عن مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.

إنني أتفق معكم، السيد الرئيس، على أن أهم الأشياء بالنسبة لنا في هذا العالم المليء بالفوضى هي "الأمل" والطموح نحو بناء مستقبل أفضل بالتركيز على التنمية المتوازنة والمتمحورة حول الناس والتي لا تترك أحدا خلف الركب. وأعتقد أن الأزمات والتحديات التي نواجهها اليوم أتاحت لنا فرصة للتعلم من دروس الماضي ولإعادة توجيه نهجنا والاستعداد بشكل أفضل للمستقبل. وإذ أضع هذا الأمر في الاعتبار، أود أن أحث الجميع على تحويل الأزمة إلى فرصة – فرصة لإصلاح التعاون المتعدد الأطراف وجعله محركا حقيقيا للتغيير. وهذا يتطلب إعادة تأكيد الإيمان بالتعددية طالما أنه لا توجد قدرات وطنية، مهما كانت كبيرة، يمكن أن تكون كافية بمفردها لإحداث تغيير أو انتقال ذي مغزى. إننا بحاجة إلى تضامن وتعاون على نطاق عالمي يتناسب مع حجم الأزمة. ويجب علينا أن نبني حصانة عالمية وأن نتعامل مع التحديات بطريقة مستدامة وملموسة.

السيد الرئيس

إن جائحة كوفيد-١٩ دليل حي على أنه لا سلامة لأحد حتى يسلم الجميع. وفي هذا الصدد، أحث على أن تعتبر لقاحات وأدوية كوفيد-١٩ من المنافع العامة العالمية التي يمكن للجميع الحصول عليها بطريقة منصفة وسريعة. ونحث أي بلد لديه فائض من لقاحات وأدوية كوفيد-١٩ على تقاسمها مع المحتاجين، إما عن طريق التبرعات أو ترتيبات مبادلة. كما يجب، في الوقت نفسه، تشجيع البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية والمعدات الطبية اللازمة من أجل تحسين تجهيز الصناعات الطبية في البلدان في جميع أنحاء العالم والارتقاء بها للتصدي للأمراض الناشئة في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، يجب على كل بلد أن يتخذ إجراءات لتعزيز نظم الصحة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق التغطية الصحية الشاملة ودعم الجهود المبذولة في نطاق منظمة الصحة العالمية لتعزيز الأمن الصحي العالمي بشكل جماعي. ويشمل هذا الدعوة إلى معاهدة جديدة لمكافحة الجوائح وضرورة إعادة التفكير في نموذج الأمن الصحي العالمي – نموذج يركز على المساواة والحصول على خدمات الصحة العامة بلا حدود. أما بالنسبة لتايلند، فقد كنا أيضا نعزز التكامل والاتساق بين إدارة المخاطر الصحية والكوارث، سواء المتصلة بالأمراض الطبيعية أو الناشئة. وتشجع تايلند المجتمع الدولي على استخدام مبادئ بانكوك التي توفر التوجيه بشأن تنفيذ الجوانب الصحية لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. وأعتقد أن بناء نظام صحي عالمي مرن ومنصف وعادل سيكون أساسا جوهريا لتعافينا بطريقة مستدامة.

والواقع أن مكافحة كوفيد-١٩ ليست منافسة فردية لها فائز أو خاسر بعينه. إنها، بدلا من ذلك، رياضة جماعية ونحن جميعا في نفس الفريق. لذا، فإن ربح الجميع هو هدفنا المشترك. وقد شهدنا مؤخرا اتجاهات إيجابية في التصدي لجائحة كوفيد-١٩ في أجزاء كثيرة من العالم، فضلا عن تعزيز التعاون في إنتاج وتوزيع اللقاحات من خلال أطر ثنائية ومتعددة الأطراف. وعليه، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا بأننا سنتغلب معا على هذه الأزمة الصحية.

السيد الرئيس

كما ذكرت سابقا، فإن العالم يواجه تهديدا وجوديا متزايدا من الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ على نطاق غير مسبوق، وذلك بسبب النمو والتنمية غير المتوازنين. فعلى مدى القرون الماضية استمتعنا بلا مبالاة وفي بعض الأحيان استغلينا بيئة كوكب الأرض من دون الانصات إلى إشارات التحذير المتكررة المرسلة مع مرور الوقت. والآن نجد أنفسنا على نحو لا فكاك منه أمام عواقب من صنع أيدينا تعين علينا أن نتحملها على مدى السنوات الثلاثين المقبلة.

قد لا يبدو هذا المستقبل مشرقا وبراقا. ولكن إذا واصلنا السير على طريقنا الحالي، فإن تغير درجة الحرارة العالمية قد يرتفع إلى ما فوق ٢٠ درجة مئوية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات أكثر كارثية.

ومن المرجح أن تكون موجات الحرارة والظواهر الجوية الشديدة أكثر تواترا وشدة، مؤدية إلى اضطرابات في مواسم الزراعة والحصاد وقد تؤدي إلى أزمات في الأمن الغذائي. ولذلك، فإن هذا جدول أعمال جوهري في أولويات تايلند لأننا غنيون بالتنوع البيولوجي مع قطاع زراعي كبير. وأرى أن تنظيم مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية هذا الأسبوع يعكس الأهمية الواجبة التي ينبغي أن تولى للأمن الغذائي، وآمل أن يتمكن المجتمع العالمي من إيجاد حلول مستدامة.

وتعكف تايلند على إعداد خطة الطاقة الوطنية بهدف تحقيق تحييد أثر الكربون بحلول ٢٠٦٥-٢٠٧٠. وفي الوقت نفسه، حددنا هدفا لزيادة نسبة الطاقة المتجددة إلى ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مجمل كمية الكهرباء المولدة. ونحن ملتزمون بزيادة استخدام السيارات الكهربائية إلى ٣٠ في المائة من إجمالي المركبات المحلية. وفي هذا الصدد، تحث تايلند البلدان المتقدمة على أن تأخذ زمام المبادرة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بدرجة كبيرة، وتدعو المجتمع العالمي إلى اتخاذ إجراءات جماعية لكفالة تحقيق نتائج بناءة وملموسة في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين.

غير أنني أعتقد أن لكل سحابة جانب مشرق. وأود أن أشدد على أنه يجب علينا أن نحول الأزمة إلى فرصة لإعادة هندسة الطريقة التي يعمل بها العالم من أجل الاستعداد بشكل أفضل لإعادة الضبط التحويلي لكفالة "توازن كل الأشياء". فمن المهم بصفة خاصة تعزيز التنمية المتوازنة المراعية للبيئة. وبناء على ذلك، يتعين على المجتمع العالمي أن يسرع التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة وتكنولوجيا خزن الطاقة والمركبات الكهربائية والبنية التحتية ذات الصلة. وتظل تايلند، من جانبها، ملتزمة بالمضي قدما بمبادرتنا بشأن الممر الاقتصادي الشرقي أو (EEC) لتكون جوهرة في تاج الاقتصاد الإبداعي الدولي. ونشدد على أهمية تقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا لأغراض البحث والتطوير والابتكار إلى البلدان النامية من خلال أطر تعاونية مختلفة. فذلك سيعزز قدراتها ويزيد من مشاركتها في معالجة المشاكل العالمية، فضلا عن تمكينها من التكيف بسرعة مع التغيرات وبناء المناعة والتعافي بشكل أفضل من الاحترار العالمي بطريقة مستدامة.

السيد الرئيس، الوفود الموقرة

إن المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع القطاعات أداة رئيسية للاستجابة للتحديات التي يواجهها العالم، والتصدي لأوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩. ولذلك يكتسي تمويل التنمية أهمية حاسمة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يولي الأهمية الواجبة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وكذلك للتدابير الاقتصادية الأخرى الحيوية لتنشيط الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، أدعو المجتمع الدولي إلى حشد أقصى الجهود

لمساعدة هذه البلدان على التغلب على التحديات الإنمائية الملحة. وتايلند، بوصفها منسقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ملتزمة بتعزيز أوجه التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتعزيز التعافي من جائحة كوفيد-١٩، فضلا عن الإسهام في تحقيق الحصانة العالمية من التحديات المستقبلية.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن التوازن هو في صميم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو أداة رئيسية للتعامل مع الأزمات والتحديات، سواء من الأمراض الناشئة أو الأمن الغذائي أو التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي أو مشاكل حقوق الإنسان أو القضاء على الفقر. وفي تموز/يوليه الماضي، قدمت تايلند استعراضنا الوطني الطوعي الثاني بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد التقرير على تطبيق فلسفة اقتصاد الاكتفاء كمبادئ توجيهية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك من خلال تعزيز نموذج اقتصاد التدوير البيولوجي الأخضر. ويشكل نموذج اقتصاد التدوير البيولوجي الأخضر نهجا متوازنا ومستداما للتنمية، يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطبيق التكنولوجيا والابتكار المتصلين بسلاسل الإمداد العالمية. وعلاوة على ذلك، تولي تايلند اهتماما كبيرا لتعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال اعتماد نظرية الزراعة الجديدة، مصحوبة بمبادرات مثل مشروع الزراعة من أجل توفير الغذاء المدرسي، تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة ماها شاكري سيريندهورن، كنموذج أولي لغرس نهج الاستهلاك المستدام في الشباب.

السيد الرئيس،

والسلام والاستقرار أساس لا غنى عنه لدفع خطة التنمية المستدامة إلى الأمام وعدم ترك أحد خلف الركب. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتكاتف المجتمع العالمي لتهيئة بيئة سلمية بتعزيز الثقة والتضامن المتبادلين، ولا سيما بين القوى الكبرى. وما برحت تايلند تضطلع بدور في مسائل الحفاظ على السلام وعمليات حفظ السلام والأمن، بما في ذلك عن طريق السعي إلى القيام بدور بناء في لجنة بناء السلام وتقديم تبرعات لصندوق بناء السلام. وفى الوقت نفسه، تواصل قوات الشرطة والجيش التايلاندية المشاركة بنشاط فى بعثات الامم المتحدة لدعم العمل الحيوي في مجال بناء السلام. ونحن بذلك نعتقد أيضا أن تعزيز جدول أعمال التنمية في مناطق النزاع سيساعد على حل الأسباب الجذرية للمشاكل.

وقد أعادت الحالة في أفغانستان إلى الأذهان إدراكا بأن المجتمع الدولي يجب أن يتكاتف لتعزيز الاستقرار والأمن في جميع أنحاء المناطق. وتايلند معنية بشكل خاص بالحالة الإنسانية لأننا، شعبا تايلند وأفغانستان، ننتمي إلى نفس المنطقة الآسيوية. ولذلك تعهدت تايلند بتقديم مساهمة مالية قدرها ١٥٠,٠٠٠ دولار لدعم عمل منظمات الأمم المتحدة من أجل تخفيف حدة الأزمة الإنسانية هناك. كما أننا قدمنا مساهمات مالية للمساعدة في الحالة في هايتي.

تعتبر تايلاند ودول المجموعة الأساسية الأخرى دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز التنفيذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ مظهرا مشجعا لتصميم المجتمع العالمي على الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة في تعزيز عالم خال من الأسلحة النووية للأجيال القادمة. وبالنظر إلى هذا التطور الإيجابي على الرغم من التوترات الدولية الحالية، ينبغي للمجتمع العالمي أن يتشجع وأن يسعى إلى تعميق التعاون بشكل جماعي في مختلف المجالات، مثل المسائل السيبرانية والتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. وفي هذا الصدد، تؤيد تايلند كذلك بناء أوجه التكامل بين التعاون في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتايلند ملتزمة بدعم الجهود المبذولة في تهيئة بيئة للسلام والمصالحة في ميانمار من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وتايلند، بوصفها جارة وثيقة وزميلة للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تتابع عن كثب التطورات وتؤيد تأييدا كاملا تنفيذ توافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي اتفق عليه زعماء الرابطة، مصحوبا بالتعاون في مجال الصحة والمساعدة الإنسانية. وما برحت تايلند تقدم مساعدة إنسانية ملموسة إلى شعب ميانمار، ولا سيما في التعامل مع جائحة كوفيد-١٩، من خلال قنوات مختلفة مثل مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي يحتوي على مجموعة مستودعات في مقاطعة تشاي نات في تايلند، وكذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة.

سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين،

في الوقت الراهن، لا تزال الحالة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ في تايلند صعبة كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى. ومع ذلك، أعتقد أن المساعي الجارية لبناء مناعة الناس ضد الفيروس لا تزال حاسمة. وفي هذا الصدد، ستظل التغطية الصحية الشاملة أداة فعالة للتصدي للتحديات الصحية والأمراض الناشئة. كما استفادت تايلند من قوة نظام متطوعي القرى والمعارف التقليدية التايلندية لمكافحة مرض فيروس كورونا. ونحن فخورون بأننا تمكنا من الاعتماد على فاه تالاي جون (الشيريتا الخضراء)، وهو عشب تايلاندي محلي، كدواء بديل لتخفيف أعراض كوفيد-١٩. وقد أصبح مثالا على كيفية مواصلة تطوير الحكمة التايلندية المحلية لتوليد فوائد أوسع نطاقا.

وسيصادف شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لعضوية تايلند في الأمم المتحدة. وإنني، كممثل لتايلند، فخور جدا بأن تايلند ظلت طوال السنوات الـ ٧٥ الماضية عضوا مسؤولا وموثوقا وبنّاءً وشريكا إنمائيا للأمم المتحدة على صعيد جميع الركائز الثلاث. وعلاوة على ذلك، يشرف تايلاند أن تعمل كمركز كبير للأمم المتحدة في آسيا، حيث تستضيف أكثر من ٤٠ وكالة. ونؤكد هنا من جديد التزاماتنا كبلد مضيف وسنواصل دعمنا القوي لمشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن تايلند لديها تصميم قوي على أن تكون مركزا إقليميا للتعاون والتدريب الدوليين. وقد أولينا دائما أهمية لتعزيز التعاون والمساعدة الإنمائيين في مختلف المجالات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولذلك، فإن تايلند، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سوف تشارك في استضافة المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بانكوك في عام ٢٠٢٢.

وفي عام ٢٠٢٢، ستكون تايلاند هي المضيفة لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. والأولويات الرئيسية الثلاث التي تدفع تايلند إلى الأمام هي: (١) تيسير التجارة والاستثمار؛ (٢) إعادة تشغيل الاتصال على الصعيد الإقليمي، لا سيما في صناعة السفر والسياحة؛ و (٣) النهوض بالنمو المستدام والشمولي. وتؤكد هذه الأولويات التزام تايلند بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف لكفالة تحقيق تنمية متوازنة في عالم ما بعد كوفيد-١٩. ونأمل أن نرحب بالعالم في تايلند في السياق الحالي للتغيير المستمر.

سعادة الرئيس، لقد علمنا التاريخ تجريبيا أنه بعد المعاناة، يأتي النمو والازدهار. ولذا فإنني على ثقة بأن التعاون المتعدد الأطراف في الاستجابة جائحة كوفيد-١٩، وخاصة في إطار الأمم المتحدة، سيؤدي إلى تقدم كبير في مجال العلوم الطبية. وبالمثل، فإن قوة المجتمع الدولي في معالجة أزمة الاحترار العالمي ستكون بمثابة حافز لتحقيق إنجازات في التكنولوجيا المتقدمة والابتكار. وسيكون التكيف القادر على الصمود والاستجابة السريعة للتحديات أصلا يمكننا من معالجة مشاكل اليوم والاستعداد بشكل أفضل لمواجهة تحديات الغد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة بناء عالم أفضل في نهاية المطاف.

وشكرا لكم، مع تحياتي.

المرفق الثالث عشر

خطاب السيد بوب لوغمان، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

السيد الرئيس؛

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات؛

السيد الأمين العام للأمم المتحدة؛

حضرات المندوبين الموقرين،

السيدات والسادة،

مقدمة

يشرفني أيما شرف أن أُلقي هذا الخطاب باسم حكومة وشعب جمهورية فانواتو.

السيد الرئيس،

في البداية، أود أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأؤكد لكم، يا صاحب السعادة، دعم فانواتو الملتزم خلال فترة رئاستكم. ولدينا كل الثقة بأن رئاستكم ستقودنا بنجاح في سعينا الجماعي إلى المستقبل الذي نصبو إليه وستحشد روح التعاون الضرورية للأمم المتحدة التي ننشدها.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا لسعادة السيد فولكان بوزكير، الرئيس المنتهية ولايته للدورة الخامسة والسبعين على إدارته المتميزة لهذه الهيئة الموقرة خلال هذا الوقت العصيب.

السيد الرئيس،

واسمحوا لي أن أنضم إلى زملائي قادة العالم بالإعراب عن تعاطف فانواتو وتضامنها مع جميع الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم التي تأثرت بشدة جراء جائحة فيروس كورونا.

ينعقد أسبوع الأمم المتحدة الرفيع المستوى في وقت نحتاج فيه إلى زيادة جهودنا التعاونية لإيجاد حلول لعدد لا يحصى من القضايا العالمية، ليس أقلها توحيد الجهود في احتواء جائحة كوفيد- ١٩. لقد اتصف العامان الماضيان بتفشي الأمراض واليأس. وازداد عدم المساواة والظلم وعدم الاستقرار. إن كوكبنا يعاني، ونحن بحاجة إلى التحرك مرة أخرى، وإعادة بناء المجتمعات، وتوحيد الجهود لإنقاذ الكوكب، واستعادة الاقتصادات، وإعادة الأمل. ولا بد لنا أن نتأقلم مع الوضع الطبيعي الجديد للعمل معا من أجل مستقبل أفضل لأنفسنا ولأطفالنا والأجيال المقبلة.

وموضوع الدورة السادسة والسبعين هذه "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩ وإعادة البناء على نحو مستدام والاستجابة لاحتياجات الكوكب واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة" – مناسب جدا للتصدي للتحديات العالمية الحالية التي نواجهها ويتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

التحديات العالمية

السيد الرئيس،

لا شك أن جائحة كوفيد- ١٩ قد هيمنت على العامين الماضيين، ما أسفر حتى الآن عن وفاة أكثر من ٤ ملايين شخص على مستوى العالم. ويمثل الوباء أحد أخطر التحديات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان.

ولا شك في أن له أثرا إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا واسعا على المدى القصير والطويل، وقد أدى إلى تراجع الإنجازات التي تحققت في خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

وهناك آثار واضحة بشكل متزايد لتغير المناخ، بما في ذلك حرائق الغابات التي حطمت الأرقام القياسية، والفيضانات، ودرجات الحرارة الأكثر تطرفا. ويقدم أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقديرات جديدة لفرص تجاوز مستوى الاحترار العالمي الذي يبلغ ١,٥ درجة مئوية في العقود القادمة. وما لم تكن هناك تخفيضات فورية وسريعة وواسعة النطاق في انبعاثات غازات الدفيئة، فإن الحد من الاحترار إلى ما يقرب من ١,٥ درجة مئوية سيكون بعيد المنال.

وهذه المسائل تستعصي بشكل متزايد على سيطرة فرادى الحكومات الوطنية. ولذلك فإن التضامن العالمي والتعاون الدولي المتضافر أمران أساسيان للغاية. وبالنسبة لنا وللدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى بصفة خاصة، فإن أكبر تهديداتنا عالمية – وأبرزها تغير المناخ، وإدارة محيطاتنا، وبالطبع جائحة كورونا– ١٩. ولذلك، يجب أن تكون حلولنا عالمية أيضا. ومن أجل الانتعاش معا بشكل أفضل، نحتاج إلى اتخاذ إجراءات شاملة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى دعم فعال ومستدام لاستعادة زخم التعاون الدولي للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠، مع بناء اقتصادات شاملة ومجتمعات قادرة على الصمود.

وأقر قادة منطقة المحيط الهادئ خلال الاجتماع الحادي والخمسين لمنتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد مؤخرا بالتحديات التي تهدد قوة أسرة المنتدى وتضامنها ودعوا إلى إعادة توجيه القادة إلى طريق الحوار في المحيط الهادئ للتصدي لهذه التحديات. ويشمل ذلك جائحة كوفيد– ١٩، والتحديات الاقتصادية، وأزمة المناخ المتفاقمة التي تواجهها البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وتكثيف المنافسة الجيوسياسية في منطقة المحيط الهادئ.

حالة فانواتو

السيد الرئيس،

وفي جميع البلدان، كشفت الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة عن نقاط ضعف هيكلية، لا سيما في نظم الصحة والحماية الاجتماعية. وبالنسبة لفانواتو، التي تخرجت مؤخرا من قائمة أقل البلدان نموا، فقد تفاقم التحدي بفعل كارثة طبيعية. وأدت جائحة كورونا –١٩ التي أعقبها إعصار هارولد المداري من الفئة الخامسة والذي تسبب في دمار واسع النطاق في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ إلى آثار ضارة على الاقتصاد والمجتمع والمجتمعات المحلية على مستوى غير مسبوق. وسيكون الطريق إلى التعافي صعبا إذا لم يتم احتواء الوباء قريبا.

وشأننا شأن الكثير من البلدان الجزرية الصغيرة الأخرى في المحيط الهادئ، تمكنت فانواتو من النجاة من انتقال فيروس كورونا -١٩. وقد وفر الإغلاق السريع للحدود الدولية نافذة للاستعداد على الجانب الصحي، ولكن تدابير الاحتواء هذه شلت الاقتصاد. وإذا دخل فيروس كورونا فانواتو، فإن التركيز الصحي سيحتاج على الفور إلى التحول من الوقاية والتأهب إلى العلاج والاحتواء. ومن شأن الإغلاق الداخلي أن يؤثر بشكل كبير على مشاركة القطاعين الخاص والمحلي في عملية الإنتعاش، وأن يزيد من الضغط على الاقتصاد، ويعمق التأثير على آليات التأقلم المجتمعية.

وبالنسبة لفانواتو، كان الإغلاق السريع للحدود الدولية في آذار/مارس ٢٠٢٠ يعني الانتقال من تهديد صحي إلى حالة طوارئ اقتصادية. والعديد من الأعمال التجارية، ولا سيما تلك التي تعتمد على السياحة، توقفت عن العمل فعليا. وكان لعدم وصول أي أفواج سياحية وتدني عدد الوافدين إلى المنطقة تأثير فوري على قطاعي الضيافة والبناء، مما عرض ما لا يقل عن ٠٠٠ ٨ وظيفة رسمية للخطر وأثر على سبل عيش عشرات الآلاف من الأشخاص في القطاع غير الرسمي. كما أن أكثر من ٠٠٠ ١ من أصحاب الحرف اليدوية المرخص لهم انخفضت دخولهم إلى ما يقرب من الصفر.

السيد الرئيس،

ونحن، كدولة جزرية صغيرة، نعرف جيدا أهمية التضامن العالمي. ونعلم بحكم التجربة أننا دائما أفضل حالا عندما نعمل معا بدلا من العمل فرادى.

وبهذه الروح اجتمعنا كأمة في تموز/يوليه للاحتفال بالذكرى الحادية والأربعين لاستقلالنا السياسي. واحتفلنا بإنجازاتنا بتصميم قوي ومرونة وأمل في مستقبل أفضل على الرغم من الكارثة التي حلت بنا بفعل الجائحة والكوارث الطبيعية. وقد ألزمنا أنفسنا كدولة بالعمل من أجل الاعتماد على الذات الاقتصادية مع التركيز بشكل رئيسي على القطاع الإنتاجي.

واستجابة لكوفيد - ١٩ وإعصار هارولد، وضعت حكومة فانواتو سياسات واستراتيجيات، تتماشى مع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، لمعالجة آثار الكارثة المركبة.

وقد تفاعلنا بسرعة، حيث فرضنا إغلاقا دوليا أعقبته فترة طويلة من حالة الطوارئ الوطنية من آذار/ مارس ٢٠٢٠ حتى الآن كإجراء فوري لاحتواء انتشار الفيروس.

ووضعنا استراتيجية وطنية للإنعاش تهدف إلى دعم المجتمعات المحلية المتضررة من هارولد وكوفيد- ١٩، وتوفير ذلك الإطار للتعافي وإعادة البناء والخروج أقوى وأكثر مرونة. وتستجيب الاستراتيجية للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للكارثة المركبة. وهي تعيد إنشاء وتعزيز الخدمة العامة لقيادة وتنفيذ الانتعاش بشكل فعال في مجال الصحة والتعليم، ودعم وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة، في إصلاح الهياكل الأساسية والارتقاء بها وتعزيز الخدمات البيئية والقدرة على الصمود.

ونشيد بالدعم الهائل الذي يقدمه شركاؤنا في التنمية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، لا سيما في هذا الوقت العصيب الذي فرضت فيه آثار جائحة كوفيد- ١٩ تهديدا كبيرا للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة في البلد.

كما أدخلت حكومة فانواتو حزمة حوافز تتعلق بكوفيد- ١٩، مع التركيز على الحفاظ على الوظائف، وتقديم الإعانات الحكومية ومنح دعم السلع الأساسية، والإعفاء من الرسوم الدراسية، والمنح من أجل تثبيت فرص العمل، وتحقيق الاستقرار في الأنشطة التجارية والأعمال، والإعفاء الضريبي، وتسهيل النمو الريفي، وتمكين التحويلات المالية من خلال برامج تنقل العمالة. واعترافا بدعم شركائنا في التنمية، أنفقت الحكومة أكثر من ٤ بلايين فاتو لصالح هذا البرنامج، وقد تحتاج إلى مزيد من التدابير المالية الحصيفة للحفاظ على الاقتصاد إذا استمرت حالة جائحة كوفيد- ١٩.

وقد قمنا بإعادة التفاوض على برنامج العمال الموسميين مع أستراليا ونيوزيلندا وإعادة تأسيسه، وهو ترتيب ثنائي تقوم فيه فانواتو بتصدير العمالة للعمل في المزارع والضيافة ومصانع تجهيز اللحوم في نيوزيلندا وأستراليا. وقد أثبت البرنامج نجاحه مع توظيف أكثر من ٥٠٠٠ عامل من فانواتو في خضم الجائحة.

وقد بدأنا برنامج التلقيح ضد كوفيد-١٩ في نهاية أيار/مايو من هذا العام، وفي هذه المرحلة لم نلقح سوى حوالي ١٠ في المائة من السكان المؤهلين. وتكثف الحكومة جهودها في جميع أنحاء البلد، موفرة التوعية لتثقيف المواطنين بشأن فوائد اللقاحات وتعبئة الجماهير للتلقيح. ونشكر شركاءنا الرئيسيين في التنمية الذين ساعدونا على توفير اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس. ولا يزال الحصول على اللقاح يمثل أهم قضية بالنسبة للانتعاش العالمي. ويلزم التعاون العالمي بشأن اللقاحات للمساعدة على منع تجدد موجات العدوى وظهور متحورات جديدة، وإنهاء الأزمة الصحية في وقت أقرب، والسماح بتطبيع الأنشطة في جميع البلدان على نحو أسرع.

السيد الرئيس،

لقد اتخذت فانواتو أيضاً خطوة جريئة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على الرغم من الإعصار الاستوائي هارولد، وفي خضم جائحة كوفيد-١٩. وقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد أن هذا هو الصوابشيء الصحيح الذي يعطي فانواتو دفعة إيجابية وشعورا بالثقة بالنفسموقفاً "بأننا قادرون"، وسننهض ونفعل كل ما في وسعنا بشجاعة وجرأة وتصميم على التعامل مع الخصائص الطبيعية لوجودنا والتكيف معها، والأهم من ذلك الطبيعة الفريدة لجائحة كوفيد-١٩ التي لا تزال تتفشى. ونود أن نعترف بالدعم القيّم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وشعبة أهداف التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وحكومات أستراليا ونيوزيلندا واليابان والصين وغيرها من الشركاء في التنمية الذين يدعمون تنفيذ

استراتيجية فانواتو الانتقالية السلسة. وستنتقل فانواتو بسلاسة، بدعم من هذه الجهاتهم، إلى ما بعد رفع البلد من قائمة أقل البلدان نمواً – بقوة جديدة وتفكير جديد ومسارات جديدة للتنمية وشراكات نحو المساواة والقدرة على الصمود والاستدامة البيئية.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل التوصل بنجاح إلى قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يمدد أجل تدابير الدعم الدولي لفانواتو حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥. ويتيح لنا هذا التمديد متسعاً من الوقت للتعافي التام من آثار إعصار هارولد الاستوائي وضمان وكفالة التنفيذ الكامل أيضاً لاستراتيجيتنا الانتقالية السلسة، ولا سيما في المجالات المستهدفة للتجارة ومبادرة المعونة لصالح التجارة والمشاركة في المحافل الدولية.

ونحن بحاجة إلى أن يعزز المجتمع الدولي تدابير الدعم الدولي ويوسعها للبلدان التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي في طريقها إلى ذلك. ولهذا الأمر أهمية خاصة نظراً لآثار جائحة كوفيد-١٩ ولبناء القدرة على الصمود في هذه البلدان من أجل لضمانكفالة الانتقال السلس. ومن الأمثلة الممتازة على ذلك المرفق المعني بدعم عملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً الذي تقدمه تتولاه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدةشعبة أهداف التنمية المستدامة، والذي يقدم خدمات مخصصة لدعم تنمية القدرات باعتبارها تدابير جديدة لدعم أقل البلدان نمواً.

إن المرفق الذي تقوم شعبة أهداف التنمية المستدامة في فانواتو بتجربة تنفيذه يدعمنا في تنفيذ استراتيجيتنا الانتقالية السلسة. وستتبادل فانواتو خبراتها من أجل إرشاد في نقل المعلومات عن الخدمات التي يقدمها المرفق لغيرها من أقل البلدان نمواً التي هي في طور الرفع من القائمة.

وأود أيضاً أن أبرز الحاجة إلى أن تحسّن وكالات الأمم المتحدة آليات رصد البلدان التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي في طور الرفع، وأن توفر حوافز أفضل للبلدان للمشاركة في تلك الآلية لأن العديد منها يواجه تحديات في القدرات. وهنا، يمكن لمنظمات الأمم المتحدة الإقليمية، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أن تواصل دعمها لرفع أقل البلدان نمواً من القائمة استعداداً لاستراتيجيات الانتقال السلس وأن تعمل على مواصلة مساعدتها التقنية للبلدان التي رفعت من القائمة في تنفيذ الاستراتيجيات ورصدها.

حقوق الإنسان وإنهاء الاستعمار

السيد الرئيس،

بينما نتطلع إلى المستقبل الذي نتمناه نريده، يجب أن نتصور عالماً مليئا بالحرية؛ عالماً خالياً من طغيان الحكم الاستعماري والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي المنطقة التي يقع فيها بلدي، لا تزال كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية وبابوا الغربية تناضل من أجل تقرير المصير. ومن المهم، في محاولة للفت الانتباه إلى مبدأ "المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب" كما ينصعلى النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم الأقاليم ذات الصلة، مما يتيح لها فرصة متساوية للتحكم في لتحديد كيانات إقامة دولها.

ومع نتائج الاستفتاء الأخيرة في كاليدونيا الجديدة، بالمقارنة مع نتائج عام ٢٠١٨، بات هناك الآن هامش تصويت أضيق بين أولئك الذين يصوتون مؤيدين للاستقلال ومعارضيه. لذا فمن المهم أن يظل الاستفتاء حراً ونزيهاً وشفافاً وأن يستمر تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق نواصل تذكير أنفسنا، نحن شعب فانواتو، بصلتنا الثقافية القوية مع جزيرتي أوماينوبني وأوماياناج، اللتين تُسميان عادة باللغة الإنكليزية جزيرتي ماثيو وهنتر. وإذ نسلم بالعملية غير المكتملة لإنهاء استعمار فانواتو، نأمل أن ترسم العملية التي تقودها الأمم المتحدة مساراً واضحاً لتحقيق التسوية السلمية لهاتين الجزيرتين المتنازع عليهما.

السيد الرئيس،

هناك انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي منطقتي، لا يزال السكان الأصليون في بابوا الغربية يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان. وقد دعا منتدى المحيط الهادئ وقادة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، من بين قادة آخرين، الحكومة الإندونيسية إلى السماح لمكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة مقاطعة بابوا الغربية وتقديم تقييم مستقل لحالة حقوق الإنسان. ولم يُحرز حتى الآن تقدم يذكر فيما يتعلق بهذا الأمر. وآمل أن يلقي المجتمع الدولي نظرة جادة على هذه المسألة من خلال عملية مناسبة تقودها الأمم المتحدة وأن يعالجها بإنصاف.

الخاتمة

السيد الرئيس،

من بين العديد من القضايا الأخرى التي تواجه عالمنا اليوم، لا شك في أن جائحة كوفيد-١٩ تشكل تهديداً وشيكاً ومشتركاً للبشرية. ولكفالةضمان الانتعاش العالمي وإعادة البناء معاً بشكل أفضل، فإن التعاون العالمي بشأن اللقاحات شرطأمر أساسي جداً للسماح بتطبيع النشاط بشكل أسرع في جميع البلدان. فلن يتمتع العالم بالقدرة على الصمود إلا بقدر تمتع أقل البلدان بها.

إن موضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة مناسب جداً ويدلنا على جوهر الأمم المتحدة. وكما هو مبين في ميثاق الأمم المتحدة، فقد صُممت المنظومة لتكون مرنة بحيث تسمح بالتصدي العاجل لعدد لا يحصى من التحديات والمسائل غير المتوقعة.

وللتعافي من هذه الجائحة، نحتاج إلى التعاون الدولي لنعيد البناء على نحو أفضل من أجل تحقيق انتعاش مستدام وعادل وشامل للجميع. ويجب أن نترك خلافاتنا واختلافاتنا جانباً وأن نجدد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف. ويجب أن نوحد جهودنا لمعالجة مشاكلنا العالمية وأن نتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب.

شكراً لكم!

المرفق الرابع عشر

خطاب السيد بوهيفا توإينيتوا، رئيس الوزراء ووزير المؤسسات العامة في مملكة تونغا

السيد الرئيس،

لقد مر أكثر من عام ونصف العام على إعلان كوفيد-١٩ جائحة، مما أدى إلى تعطيل المد والجزر في الاقتصادات والبنية التحتية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. ولكن بفضل من الله تظل مملكة تونغا خالية من كوفيد-١٩. وبينما أزهقت أرواح كثيرة في أعقاب هذه الجائحة، تلتزم تونغا الآن أكثر من أي وقت مضى بتعددية الأطراف، مما يدعم موضوع هذه الدورة الذي قدمتموه فخامتكم بجدارة بوصفكم رئيس الجمعية العامة للدورة السادسة والسبعين بعنوان "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس، وتنشيط الأمم المتحدة".

وفي هذا الشأن، أهنئ سعادتكم على توليكم رئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأؤكد لكم دعم وفدنا الكامل طوال هذه الدورة. وأود أيضاً أن أعرب عن الامتنان لسلفكم، سعادة السيد فولكان بوزكير، على القيادة الناجحة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة خلال أوقات جدّ عصيبة وغير مسبوقة.

وأهنئ معالي السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة ولاية ثانية وأثني على قيادته في توجيه عمليات الأمم المتحدة بأمان في ظل الظروف غير المواتية للجائحة.

السيد الرئيس،

وأعرب عن خالص التعازي والتضامن مع جميع الدول الأعضاء المنكوبة بالخسائر في الأرواح الناجمة عن الجائحة في الوقت الذي تواجه فيه كوارث طبيعية غير مسبوقة ومآسي أخرى. وبينما تظل تونغا خالية من كوفيد-١٩، فإننا لم ننج من العواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه، والتي تفاقمت بسبب الحالة الاقتصادية الوخيمة اليائسة أصلاً التي تواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن حسن حظ تونغا أنها ثالث بلد في منطقة المحيط الهادئ يحصل على جرعات لقاح كوفيد-١٩ في آذار/مارس ٢٠٢١ من خلال مرفق كوفاكس. وحتى الآن، تم تطعيم ما يقرب من ثلث السكان، وتهدف تونغا إلى تطعيم ما يصل إلى ٧٠ في المائة من السكان بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

وبناء على ذلك، تنضم تونغا إلى القادة الآخرين في الدعوة إلى إتاحة إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد-١٩ في الوقت المناسب وعلى قدم المساواة وتدعم الإعفاء من الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بلقاحات كوفيد-١٩. وتؤيد تونغا تعزيز جهود

بناء قدرات مبكرة على التخطيط لمواجهة الجوائح والكوارث والقدرة على الصمود على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وأعرب عن خالص امتناني لجميع الشركاء في التنمية، بمن فيهم حكومات نيوزيلندا وأستراليا والصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر، والمنظمات الدولية بما في ذلك منظمة الصحة العالمية واليونيسف واتحاد صناعات الورق الأوروبية ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي، على مساعداتها المالية والإنسانية السخية للغاية من خلال مرفق كوفاكس الذي تلقت منه تونغا أكثر من ٠٠٠ ٧٠ جرعة بالإضافة إلى المساعدات اللوجستية وغيرها من أوجه المساعدة التي يسرت بشكل مناسب استجابة تونغا لكي تظل يقظة في خضم هذه الجائحة العالمية.

السيد الرئيس،

في ضوء استمرار حالة كوفيد-١٩، تم تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام إلى أقرب موعد ممكن متاح في عام ٢٠٢٢. وتواصل اللجنة التحضيرية المعنية بوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام عملها على قدم وساق خلال فترة ما بين دورات من خلال الحوار بشأن المواضيع ذات الصلة، مما يحافظ على الزخم في هذه العملية الهامة. وتعرب تونغا عن امتنانها لالتزام السلطة الدولية لقاع البحار بمواصلة بناء قدرات الدول النامية، لا سيما من خلال حلقة العمل الأخيرة لمشروع "مبادرة النمو الأزرق السحيق العمق" التي اشتركت في تنظيمها السلطة الدولية لقاع البحار وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٢١ بالتعاون مع جزر كوك، التي استضافت حلقة العمل، وبدعم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. وتتطلع تونغا إلى استضافة حلقة العمل الختامية لمشروع "مبادرة النمو الأزرق السحيق العمق" في وقت لاحق من هذا العام.

السيد الرئيس،

أكدت تونغا مجددا مع زعماء آخرين في منتدى جزر المحيط الهادئ، في الاجتماع الحادي والخمسين لقادة المنتدى، الذي عقد مؤخرا في ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١، أن تغير المناخ هو أكبر تهديد يواجه منطقة المحيط الهادئ الأزرق مع إعادة الالتزام بالأهداف المنصوص عليها في اتفاق باريس. إن تونغا من أكثر البلدان تأثرا بتغير المناخ في العالم بسبب عوامل جغرافية واقتصادية. وقد صنفها تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١٧ على أنها ثاني أكثر البلدان عرضة للخطر في العالم إزاء الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر.

وفي حين تسهم تونغا بقدر ضئيل جدا في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، فإننا مع ذلك ندعم بطموح هدف الحد من الاحترار العالمي من خلال تقديم مساهمتنا الثانية المحددة وطنيا في عام ٢٠٢٠، تمشيا مع الجدول الزمني المتفق عليه بموجب اتفاق باريس. كما أطلقت تونغا الخطة الرئيسية لكفاءة استخدام الطاقة في تونغا للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ والشهادة الوطنية بشأن الطاقة المستدامة، وهي شهادة واضحة على تصميمنا على إيجاد مستقبل للطاقة المستدامة مع التخفيف من آثار تغير المناخ.

السيد الرئيس،

كان لتونغا شرف المشاركة مع إمارة موناكو في رئاسة الاجتماع الحادي والعشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١، والذي تركزت المناقشات خلاله حول "ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره". وأبرزت المناقشات بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية والحسن التوقيت بالنسبة لتونغا والمحيط الهادئ الحاجة إلى اتخاذ إجراءات معجلة لإبطاء معدل الزيادة في ارتفاع مستوى سطح البحر.

وفيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، لا يزال قادة منتدى جزر المحيط الهادئ يلاحظون بقلق بالغ التهديد الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر على منطقة المحيط الهادئ الأزرق، وهم ملتزمون بضمان تحديد المناطق البحرية للدول الأعضاء في المحيط الهادئ وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والتي لا ينبغي الطعن فيها أو تقليص مساحتها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ. وخلال اجتماعهم الحادي والخمسين المعقود في ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١، أيد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ وضع مشروع إعلان بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ.

يقدم تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "... أحدث فهم مادي للنظام المناخي وتغير المناخ..." (AR6 Climate Change 2021، تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) والذي وجهت من أجله نداء مدويا في تقريرها التقييمي الشامل عن المحيط والغلاف الجليدي لاتخاذ إجراءات عاجلة لإعطاء الأولوية لتدابير التكيف والتخفيف. وألمح التقرير إلى أن "المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر يستمر في الارتفاع حتى في أدنى سيناريوهات" انخفاض الانبعاثات. ولكن إذا فشلت البلدان في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، مما يمثل سيناريو انبعاثات عالية، فمن المرجح جدا أن يؤدي ذلك إلى زيادة متوسط مستوى سطح البحر خمسة أضعاف ما هو عليه في حالة الانبعاثات المنخفضة، وهذا ليس خيارا خاصا بتونغا والدول الجزرية الصغيرة المنخفضة التضاريس الواقعة في المحيط الهادئ وفي بقية العالم.

ومن المؤسف أن منطقة المحيط الهادئ، بسبب تكوينها الفريد الذي يضم دولا جزرية صغيرة منخفضة التضاريس وجزرا مرجانية، تشهد ارتفاعا في مستوى سطح البحر بشكل أسرع وأكثر شمولا من غيرها، وهي

الأشد تأثرا بارتفاع مستوى سطح البحر. وبناء على ذلك، فإن فترة التكيف اللازمة للسواحل المنخفضة مثل تونغا ومنطقة المحيط الهادئ ستتطلب وقتا أقصر من غيرها للاستعداد. ومن المتوقع أن تعوق آثارها التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الهدف الحاسم المتمثل في الحد من الاحترار العالمي عند مستوى ١,٥ درجة مئوية هو التزام أخلاقي لكل بلد، حيث إن المساهمات المحددة وطنيا المجمعة لكل بلد من شأنها أن تساعد في الحد من الانبعاثات الوطنية مع التكيف مع آثار تغير المناخ.

وهكذا، تدعو تونغا الدول الرئيسية المطلقة للانبعاثات في جميع أنحاء العالم إلى الالتزام على وجه السرعة باتخاذ إجراءات أقوى تتعلق بالمناخ من خلال وضع استراتيجيات قوية للوصول بانبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠. ونرحب أيما ترحيب بالالتزامات التي قطعتها البلدان الرئيسية بالفعل للحد من انبعاثات غازات الدفيئة ونقدرها كثيرا. ونتطلع إلى المشاركة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، بالمملكة المتحدة، في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، بغية التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس.

السيد الرئيس،

إن تقرير الأمين العام عن التطورات والمسائل المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار يتناول باقتدار أهمية "الاقتصاد الأزرق" المستمرة. وثمة أهمية حاسمة للاستخدام المستدام لموارد المحيطات والحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية للمحيطات، نظرا للروابط القوية بين شعوب منطقة المحيط الهادئ والمحيط الذي يعتمدون عليه في سبل عيشهم. ويشكل تدهور سلامة المحيطات بسبب فقدان كمية كبيرة من الشعاب المرجانية الحية والصيد المفرط وزيادة تحمض المحيطات والمشكلة المستعصية للتلوث البحري باللدائن مخاطر كبيرة على أمننا الغذائي وسبل عيشنا وبيئتنا، وهو ما تشعر بوطأته الدول الساحلية المنخفضة التضاريس والدول الجزرية الصغيرة النامية مثل تونغا.

ولذلك، فإن ثمة حاجة ملحة لأن ندعو الآخرين إلى المساعدة في هذا المسعى لعكس الاتجاه المتدهور الذي يؤثر على المحيط بوصفه مُعِيلنا التقليدي. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وقد أصبح هذا الأمر أكثر وضوحا في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي حين أن الكثير قد أنجز لمعالجة محنة المحيطات والمسائل المتصلة التي أثيرت في التقارير ذات الصلة، يود وفد بلدنا أن يشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة سبل العيش المستدامة مع التمسك بالإطار القانوني على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد الرئيس،

ومن المحبط جدا أن نرى كيف تسببت الجائحة العالمية، التي تدخل الآن السنة الثانية، في اضطرابات كبيرة في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وننوه بالتقرير الشامل لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢١ الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى.

وفي هذا الشأن، نحن ممتنون للمشاركات الإيجابية التي قام بها حتى الآن مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الصحة العالمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنسق الأمم المتحدة المقيم في منطقة المحيط الهادئ، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الإنمائيون.

وأنوه مع الامتنان بإتمام السيدة فيكيتامولوا كاتوا أتواكامانو لفترة عملها بنجاح بصفتها وكيلة للأمين العام والممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنظر إلى نقص تمثيل بلدنا ومنطقة المحيط الهادئ على أعلى مستويات الأمم المتحدة، فإن الفرصة التي أتيحت لواحدة من أبناء تونغا ومنطقة المحيط الهادئ تحظى بتقدير عميق. ونتطلع إلى الحصول على مزيد من الاعتراف وإشراك الناس من منطقة المحيط الهادئ في المستويات التنفيذية لنظم الأمم المتحدة في المستقبل.

السيد الرئيس،

أختتم بياني بإعادة تأكيد التزامنا بالتنمية المستدامة والقدرة على الصمود من خلال تعددية الأطراف. ونشيد بالدعوة الملحة إلى اتخاذ إجراءات استجابة للطبيعة والبيئة مع مراعاة ما تستحقه البشرية. وبأمل وتصميم، نصبو إلى مستقبل أكثر أمنا واستدامة من خلال الشراكة الخلاقة والتعاون السلمي.

وشكرا لكم.